

مکتبہ
مدرسہ اسلامیہ
لاہور

۷۵۸۴
۷۵۸۷۸

شماره ثبت کتاب



۱۲۷۲
کتابخانه مجلس

تاریخ ثبت کتاب

۸۳۳۷۸

موضوع

مؤلف: محمد علی آل‌الدین دوانی - مصمم الدین

کتاب: شرح نهج البلاغه

کتابخانه مجلس شورای ملی



خطی - فهرست شده
۲۶۲۲

۱۳۵

بازرسی شد
۸۴ - ۲۷

١٥ - ١٧
١٧ - ١٩

کتابخانه مجلس شو

کتاب شرح کتب جلالی

مؤلف علامه صدیق آفرین دوان

موضوع تاریخ و جغرافیه

۱۳۸۲

تاریخ ثبت کتاب

۷۸۲۵۴
۸۷۸۷۷

۷۸۲۵۴

۸۹۴

خطی - فهرست شده

۳۴۲۲

آرام ارا ارا
یا کبیر یا حنیف
موقوف زنی سر تقی
میما ارا



۴
۱۳۴۴



موقوف زنی سر تقی

موقوف زنی سر تقی
۱۳۴۴



كتاب حاشية

لما ربه الرحمن الرحيم

تهديب المنطق والالهام ترشيحه بذكر المعنى المنع
ترشيحه بالصلوة والسلام على صفوة الانام والله وحجبه الغر
الكل امر **وبعد** فهذه بحالة نافعة وعلا له واجبه يرى
نليل طاب لي صناعة الميزان ويشفي مليلو الباسني الى مساق
البرهان لم يفت الى ما اشهر فالحق بالاتباع والمجد
ما ذكر فليكن البصر اتع لم يحجب الفصح وحجبت
فريد الحق الصبح وامت بحجبت خلة منها فز المتداولة
واشرت الى تدقيقات لم يحجبها الصبح المتطاول والمشاو
مع اتي املتها بالاستعمال على طريق الالات حال استعمال
من له توفيق في الذكاء والاستعمال ونفع الله الاستعمال ورواه
الى صامح المال ينطق التهديب الذي هو العلم في رسالة
الزيت فليست بها كل ذي وليس بها كل ذي
وذهبا الماهرين في سبيلها الماهرين وان ذمها الماهرين
يدعها الكلد هذا وعلى ابيه السكون انه خير من اعان لا بعد
ولا تمنع الا اياه ولا حول ولا قوة الا بالله **قوله** الحمد لله
الحمد هو الوصف الجليل على جهة التفضل والتعجيل والارادة الجليلا
لا صفة للفعل وهو الاختيار كذا ذكره اتم رحمة في كتاب
والمدح بعم الاختياري يقال مدحت الله على صنائه ولا يقال

التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى

التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى

التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى

وقيل المدح ايضا محض بلا اختيار ومثالا للولوم صنع وقيل
المدا ايضا بعم الاختياري وفيه ايضا كالمح الا ان محبان يكون
المحور عليه اختياريا بخلاف المدح عليه لا يتم فامل **قوله**
الذي هذا ما قيل الهداية الدلالة على ما يوصل الى المطر
بل الدلالة الموصلة الى المطر ومع الاول ومنب الثاني بقض
ايضا بقره تعالى انك لا تفدي من احببت واحتماله نحو
مستوك ولما تشد في امتناع حمله على هذا المعنى محال فبال
وقال الص في حاشية الكشاف ما حصله انها يتعدى بنفسها
واللام ومعناها على الاول ايضا وعلى الثاني اياه الطر
فانهم **قوله** سواء الطريق اي الطريق المتسوي والطرطيم
والمراد به نفس الامر عروما ولكن ان تحضه بالاسلام لكن الاول
اسب **قوله** وجعل لنا التوفيق خير من التوفيق جعل
الاسباب متوافقة وما حصله توجيه الاسباب بأسرها من
المستبأ وقوله لنا الظاهر من حيث السعي تعلقه برزق لكن
اللفظ لا يابعد لا امتناع تقدم ما في المضاف اليه ولا ان
المعمل لا يقع الا حيث يقع وقوع العامل فاما ان تعلق بقره
بمنع المذكور او يقال الطرف ما يتوسع فيه اذ يكتفي بوجه من
الفعل على محاذاته ما ذكره في قول صاحب التلخيص اكثرها
للأصول جبا واما تعلقه بمجمل فترك من حيث المعنى كالأجني
على من له فطر سليمة وفطنة فريد **قوله** والصلوة على من ارسله

التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى

التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى

التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى
التي تسمى في هذا المعنى

هدى قبل مصدر مسمى اسم العاقل او يقال انه اسم للمحصل المصدرا
 اطلق عليه بالغة **قوله** صرا لا هذا مصدر مسمى المفعول اي
 ما في يقدي به قوله متعلق بالاقضاء ولا يلحق تعلقه بيلقي فانهم
قوله بالصدقين متعلق بصدقوا والباء للجمعية **قوله** بالصدقين
 يحمل تعلقه بصدقوا والباء للجمعية كما سبق في قوله بالصدقين
 والمعنى صدقوا معارج الحق ويلحقوا انصافا بسبب التحقيق لا انان
 ويحتمل انه متقارر والمعنى هذا الحكم محقق لا ريب فيه فاعلم
قوله وبعد فاعل الاشارة الى المذهب الماض في الدهن بيا
 كان وضع الدياحة قبل التصنيف او بعده اذ لا حضور للام
 المرتبة ولا لعانيها في الخارج فاقبل ان كان وضع الدياحة
 بعد التصنيف فالاشارة الى الماض في الخارج لا يستلزم لان
 يراد به الاشارة الى نقوش الكتاب دون الالفاظ ودون
 معانيها ودون المركب من الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى انه
 لا تناسب هذا المقام للاخبار عنه بغاية تفهيم الكلام الا
 ان يحل على المجازاتسة للمعبر عنه وفيه نظر بعد لا يخفى
 على المتفطن لان الماض من النقوش لا يكون الاشخاص ومن
 اليمين ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك
 الشخص بذلك الاسم بل الغرض وصف نوعه وتسميته وهو
 القش الكتابي الدال على تلك الالفاظ المحصورة في الموضوع
 بالمراد في المحصورة اعم من ان يكون ذلك الشخص وعينه ما

حصو نورا الامة المرقية على العلم
 واصفى النورين سعدا في هذا
 بالصدقين مصدر مسمى المفعول
 بالتحقيق

هو قوله بالصدقين
 الموصوفين بالصدق

هو قوله ان الكسوف
 المبرج والحدوث

هو قوله الموصوفين
 بالصدق

بالمراد

فاعلم

يشاؤك في ذلك العنوم ولا شك انه لا حضور لهذا اللفظ في
 الخارج فاعلم ان الاشارة الى الماض في الدهن على جميع السدس
 ومن حيث علمت ان اساس الكتاب من اعلام الاحكام
 عند التحقيق فغفل **قوله** فاعلم متعدي الكلام اي هذا الكتاب
 كلام مذهب فاعلم التلخيص او تصنيف هذا الكتاب فاعلم
 متعدي الكلام والثاني كما ترى وتوجيه الاول لا يخفى **قوله**
 في نظير المنطق والكلام اي تفهيمها وتبيينها بانها لها من
 الحش والظرفية تجوزية تشبهها للشمول العرفي بالشمول الظاهر
 واستتارة لغير الموضوعات للام في **قوله** وتقرى الكلام
 اي هذا متعدي على صيغة الماعل فاعلم التعريب الكلام الى
 الاقلام ويحتمل ان يكون التعريب معطوفا على التقرير والمعنى
 هذا فاعلم متعدي الكلام في تعريب المعاصد اي حقوق الدلائل
 على وجه يتكلم المط **قوله** من مقرر عقايد الاسلام يحتمل ان
 يكون بيا للمرام والتعلق بالتعريب بعد قوله عقايد الاسلام
 الاضافة بيانية او مله به ويمكن ان يراد بالاسلام اهله
 على طريقة الجواز المرسل او الجواز الخذف قوله جعلته بضم
 يسه اسم الفاعل اي مبره او كذا قد ذكرنا قوله لدى الاقلام اي
 متعدي المعين **قوله** سيما الولد يعني مثل قبال عايشان اي
 مثلان ومعنى لاسيما لاشل ما ومازاية او موصولة اي
 موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى التخصيص وقد يجوز

هو قوله سمى الولد
 سمى الولد اي المسمى الذي
 هو الولد والاسم الذي
 هو الولد والاسم الذي

القس

اسم

واسم

اسم

قال صاحب الفتاوى
 بالمراد من قوله
 بالصدقين

فاعلم

لا في اللفظ لكنه مراد وعده الخاصة من كلمات الاستثناء وحققت
 انه لا يستثنى عن الحكم المستدل بحكم عليه على وجهه حكم
 من جنس الحكم السابق وفيما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه
 خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما اوصفته والضم على
 الاستثناء والجاء على الاضافة وكلمة ما على الاخيرين واين
 وقد دوي على الوجه الثلثة قول امرى اليقين ولا سيما
 يوم جاء في قوله **قوله** التمس الاول في المطلق هو العطف
 الاول من الكتاب على عاينه التي سبقت الاشارة اليها
 من التوضيح المحصورة او الالفاظ المحصورة بما يرد ولا
 على المعاني المحصورة او المركب من اثنين منها او يثبتها محققا
 بالالفاظ المحصورة او المركب من اثنين منها او يثبتها محققا
 فمما فيه المحصورة سبعة ثلثة احادية وثلثة ثنائية وحل
 ثلثة في وعلى السقاير فلو فالطريقة في قوله في المطلق
 مجازية اقامة للقول العربي تمام التمثال الطرقي وفي التي
 الثالث خاصة يكون من قبل كون الجز في الكتاب على ان
 مجموع المسائل **قوله** مقدمة بكرة الدال وفتحها بمنى ما يذكر
 قبل الشروع في المناصلا لربا لانه ونفعه فيها هي مقدمة الكتاب
 واما مقدمة العلم فهو ما يتوقف عليه الشرع في مساله وهو معرفة
 حده ونهايته وموضوعه فتقدم الكتاب هي طرف من الكلام و
 مقدمة العلم هي الادراكات التي يتوقف عليها ادراكات سبيل

هذا هو المقصود من قوله
 مقدمة العلم هي الادراكات التي يتوقف عليها ادراكات سبيل
 والادراكات هي التي يتوقف عليها الادراكات سبيل
 والادراكات هي التي يتوقف عليها الادراكات سبيل
 والادراكات هي التي يتوقف عليها الادراكات سبيل

العلم
 العلم هو الذي يتوقف عليه الادراكات سبيل
 العلم هو الذي يتوقف عليه الادراكات سبيل
 العلم هو الذي يتوقف عليه الادراكات سبيل

العلم فاما لمين هو مقدمة الكتاب وادراكات سبيلها هو مقدمة العلم
 فلو لم يرد ما قبل ان المصنف جعل الامور الثلثة في المطلق مقدمة العلم
 وفي شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه انا جعلها مكان بيان الامور
 الثلثة مقدمة الكتاب لادراكاتها وجعلها المطلق مقدمة العلم
 العلم وادراكات لادراكاتها لانه متباح في العبارة **قوله** العلم
 هو الصورة الفاصلة من الشيء عنه العقل لم يبق حصول صورة الشيء
 في العقل لما فيه من الساعية من حيث ان العلم هو نفس الصورة لا من
 منزلة التكيف على الاصح لاحصولها الذي هو نسبة بين الصورة
 والعقل ولان المتبادر من صورة الشيء الصورة المطابقة فلو لم
 يحصلها المركبة لانه يخرج عنه العلم بالمطابق لما فيه من
 با رستم صورها في التزي والالات دون نفس النفس مطلق
 الصورة للخاصة عند المدرك سواء كانت بين مبدء وهو في
 بالكنه او غيرها وهو في غير سواء كانت تلك الصورة غير الصورة
 الخارجية وهو في العلم المحصور او غيرها وهو في العلم المحصور
 وسواء كانت في ذات المدرك كافي علم النفس والكتابات او
 في لائها كافي علمها بالمحسوسات وسواء كانت بين المدرك كافي
 علم المبادى تعالى شأنه بغاية اوضحه كافي علمه بسلطة الملكات
 وقد يحسن حينئذ بالعلم المحصور والحادث معلل بان الانتماء الى
 البدهاء والكسبية انما يجري فيها ولا حاجة اليه فان الانتماء
 يجري في المطلق وان لم يجري في كل نوع منه على انه تخصيص اللفظ

نفسه
 وان كان المستثنى من الادراكات
 خارجا عن ذلك
 العلم هو الذي يتوقف عليه الادراكات سبيل
 العلم هو الذي يتوقف عليه الادراكات سبيل
 العلم هو الذي يتوقف عليه الادراكات سبيل

العلم

من ميزته ورواية مع ان التعميم حسب قواعد المنطق **قوله**
 اذا كان ادعانا حسب مقتضى عدل عن العبارة الشبهة وهي
 ادراك ان النسبة واقعا وليست باقعة لا يدخل فيه التحيل فانه
 وراكم نوع النسبة اولا وقومها وكذا الشك والوجه ضرورة ان
 المدرك نجاست الوجه هو الوقوع واللا وقوع الا ان تلك الادوات
 ليست على وجه الادمان والتسليم بل على سبيل التحيل والجهل
 وفي هذا الشارة الى محقق الامر في المقام وهو ان الصديق قد
 اخبرني الادراك من غير التصور مغايرة ذاتية لا باعتبار التعلق
 كما يشهد به الرجوع الى الوجدان وان التصورات ايضا تعلق بها
 يتعلق به الصديقين اعني ان النسبة واقعة وليست باقعة
 ولا جبري فيقول بكذا **قوله** والافقصور سوا ما يمكن ادراك
 النسبة اصلا كقصور الاطراف او ادراكها لا على وجه الادمان
 اما بان لا يقبل تلك النسبة تعلق الادمان كالنسبة التقديرية
 الا انشائية او بان يكون قابلا لكن لم يحصل الادمان بها
 كما في الصور المذكورة **قوله** ونفتن ان باله اي اخذ كل من
 التصور والصديقين تمامه اي الضروي والاكسائي
 المكتسب بنظر البهروية يعني ان انقسام كل من التصور والصديق
 الى الضروي والفطري بدیهي فان كل ما قل بحدس منه يحصل
 له بعض الصوران والصديقيات كصور المراتة والبرودة
 والصديق بان الحلا اعظم من المزمع بنظر والاكسائي يحصل

له بعض اخر منها كقول الملك والحج والصدق بان العالم
بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعنى الاحالة الى البداية
التي هي تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الحكم كالحكم
لدا واثم او بدسيا لا احتجنا في شئ منها الى التفكير فاعني
من التوقف على متاع اكتساب الضمن المقنن على علة
الضمن على ما هو المش لازم لا بدعوى البداية فنتيات
والظن انها وذلك كاف في كسبية الحكم فاجابة الى الدليل
ان لا بد من دعوى البداية فتبثرت الاحتجاج الى الفكر وذلك
دعوى المداهة في عدم بدها الى النظر ان الاستدلال بانه
بالاثر الى دعوى البداية في المنطق يكتبه او فانه
فانه ما لا يجده لغيرنا وانظر في سلك نظايره المتورقة هذه
الحاشية **قوله** الفهم والاكتساب بالنظر المش تعرف الضموري
والظن بانه يتوقف حصوله على النظر وما لا يتوقف عليه ويرد
انه من تصور وضموني الا لا يمكن حصوله بلا نظر بل بالحكم
لان صاحب القوة العنسية يعلم الطالب كلها بالدراس ولا يمكن
الحواس بالتي يكون بدسيا بالنسبة اليه نظر بالنسبة الى عين او
لك القوة الحسية فكيف فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر
اذا التوقف ان لا يمكن حصوله التي لا بعداخر الحواس الا
ان التوقف ما ذكرتم فانه جزو وانفرد العقل المستقل للعقل
الشخص على الساد ان يكون هناك علمان يمكن حصوله للعقل

[illegible]

بكونها لو حصل انتفاء ثم اذا وجد بأحدى العليين لا يمكن حدوث
 العلة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول دون كل منهما
 لا يمكن وجود الاخرى فلو كان التوقف ما ذكرت لم يكن شيئا منها
 علة له اذ العلة هو ما يتوقف عليه الشيء فلو توقف هو
 الامر الصحيح فلما لا شك انه في الصورة المذكورة تحقق تلك
 العلة بمتحقق المعلول وكذا اذا حصل علم بالكسب صحيح ان يتأصل
 الكسب في العلم وان يمكن حصول ذلك العلم بغير هذا الطريق بل
 ذلك لا يمكن لانما كان حصول هذا العلم المحض من الكسب فان العلم
 بغير الكسب من الحاصل بالحدس بالتفحص ومنه ما يحتاج
 تحصيله الى نظر وتكرار ولا يحتاج فيه الى علم عليه اقول
 فان لما قد للتوبة القديمة حينها قد يصدق عليه ان يحتاج
 في تحصيل المطالب الى الفكر قطعا وهذا المعنى هو ما ذكرنا
 بالتوقف وعدمه ومن هذا البحث يعلم ان النظرية والبداهة
 تختلف باختلاف الأشخاص والافات فاصل **قوله** وهو خطه
 المعقول المتصل بالجهول لما كان معرفة التسميات التي بين يديها
 على معرفة النظرية والملاحظة هو توجه النفس نحو العلوم
 كما يظهر لك اذا حصل فيك صورة شيء والفت الى بهاء وربما
 تختلف الملاحظة عن حصول صورة الشيء ان يحصل تلك الصورة
 الة للملاحظة غير ذلك الشيء كما في غيرها فانظر هو توجه النفس
 والتمسك الى المعقول اي ما حصل صورته في العقل لتحصي الام

هذا هو العلم
 بالحدس والتفحص
 وهو ما لا يحتاج
 الى علم عليه

كان ضم

معاني الحروف

ع

بحدس لا يشعروا كان او يستدنبوا واحدا كان المقصود كما في الاصل
 وحسن والرسم بالخاصة وحدها او كثر كما في غيرها واعلم ان
 انظر والتفكر كما في ذوق على ما قاله نافع المحصول المشهور
 ترتب امور معلومة للنادي الى مجهول واورد عليه النقص انه
 يخرج منه التعريف بالمفرد كالفصل وحده والخاصة وحدها و
 الجواب بان المعرفة يجب ان يكون معلوما بوجه فالترتيب للمكب
 من ذلك الوجه والمفرد اوبا في التعريف بالمفرد انما يكون شيئا
 وهي مركبة من حيث اشياءها على الذات والصفة او حيث
 انما اعلم يجب المنزلة من مرتبة مرتبة فالتعريف بالمكب
 من معنى المشتق المرتبة او بان التعريف بحدس لا يمتنع
 ونقصه بعضه الى نوع يكلف فذلك عند العلم الى هذا البحث
 لشمل جميع افراد النظرية كلفه سواء كان المركب معلوما كان
 او مطلقا او مجهولا بالجهل المركب ثم اعلم ان المراد بالعلم خطه هو
 التوجه نحو العلوم مقصدا كانه عليه السياق سيما وقد قيل
 بالغاية فلو سقطت جعل المبادئ المرتبة دفعة في الحدس
 لانه ليس بقصد النفس واختياره بل يسهل له غير اختياره اما
 عقيب شوق وقبيل اوبدونه فافهم **قوله** وقد يتبع فيه الخط
 فاستج الى فان في جميعه وهو المنطق اي تدبغ فيه الخط
 كانت هذه منا ومن غيرها اذ لولا لما ناقض السابح التي
 يتأدى اليه الافكار فاستج الى فان في اي قاعده كلية

هذا هو العلم
 بالحدس والتفحص
 وهو ما لا يحتاج
 الى علم عليه

بما قال السهر

من شأنه ان العلم
 الشئير والحدس
 المبدأ من نفس

من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الفقه والحدود والدين
 في الفقه والحدود والدين
 في الفقه والحدود والدين
 في الفقه والحدود والدين

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with "॥ श्रीगणेशाय नमः ॥".

المؤمنين

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and titles.

ذاقه له كالحيوان في قوام كل حيوان فله قوة الشئ اويست له
 ما فيه من الامراض شرط ان لا يجد في العروق من موضع العلم
 صرح به فانه انما الشئ في قوله القضاة على سبيل كسر او اوجده
 الذي اوفى موضع المسئلة وشئت له العرض الذي اوفى
 ما عليه الامراض بالشرط المذكور وهو علم كل حيوان كسري
 لا بد وان يكتسب منها فتعلم ما بحث عن اعراضه الذي يحل
 تفصله فاذكرناه اذ لا بدية في بحث في العلوم من الاخر
 المحققه فانما موضع العلم لا يربط ما من علم الا ووضعه
 ذلك كما يطلع من تتبع وقد نص الشرح في الشارح بعد ما عرفت
 موضوع الصناعة بما بحث فيها عن الاحوال المنسوبة اليها
 الذاتية ليعلم ان المسائل هي القضايا التي يحلها علمها
 ذاتية للوضع او انواعه او موارد و لكن ان يقول
 قوله عن الاحوال المنسوبة اليها اشارة الى المحولات التي
 اعراضها ذاتية لبعض موضع العلم كاحتميله واما تعريف
 الشارحين حيث لم يذكروا فيه الا الاعراض الذاتية للوضع
 فالاعمال على المسألة اعتمادا على ما يفضل في مقامها على
 الفرق بين محمول العلم ومحمول المسألة كما فرق بين موضوعها
 مكون محمول العلم ما يحل به محولات المسائل على طرفي الترتيب
 شوا متناع الفرق مع المحولات التي قالوا انما العلم على
 التي يدرك عندها ايتا الجسم الطبيعي فانه لا يخرج عن احد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
العزيز من انوار الحكمة
والهدى الى صراط مستقيم

هذا الكتاب هو الذي كان في
الدار التي كان فيها
الشيخ الفاضل

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما فيه الغيب

فان قلت لا حاجة الى ذلك او المبررة العرض الذي شوله
الجميع افراد الموضوع اما على الامراء او على سبيل التماثل وكل
من تحولات المسالك متماثلنا اعمى تحولات المسالك الاخر
شامل الجميع افراد موضوع العلم متكون عرضا فاما له قلت قد
مصحح الشيخ وغيره ان ما يلحق الشيء لا امر يخصه وكان ذلك الشيء
عنا صاحب طوقه الى ان يصح نوعا متبناه ليقوله ليس عبادا
فان قلت لم يجعله الشيخ خادما عن العرض الذي مطلقا
كيف وقد مثل العرض الذي في الشامل على سبيل التماثل با
استقامته والاعتناء والزوجية والفرقة مع انه قد حقن
هو وغيره ان المستقيم والحقني يتكلمان نوعا وكذا الزوج والفرقة
بل انما اخرج من الشر المتخصص على الاطلاق حيث قال في النسخة
المستوفى في الاول اما ان يكون مقبولا واما ان يكون محذورا
حيث ليس ايضا اولية شرفنا بل كما انما ساد او غير ساد
وقد لما كلهم اما محركا وساكن والما محذورا لا كما في النسخة
اولية وان كانت النسبة بها اولية وذلك اذا كانت النوازل
انما يبرهن للجنس اذا اصاب نوعا متبناه شرفنا كل عدد لما
زوج واما فرد فالزوج والفرقة ليس بغير عدد اولا
بل ما لم يبرهن العدد نوعا متبناه بل يمكن زوجا او فردا لان
الزوج والفرقة عوارض لا دامة لا فواعه وكذلك تامة الجن
الى الصالح وغيره الصالح لان هذه عوارض بغيرها اذ

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما فيه الغيب

رضيه بعد ان قامت لها بعدا الزوجية ولا يكتفي بطبيعة الجنس
في ان يبرهن شيء من هذه العوارض من حيث النسبة او النسبة
فاما اذا ما طليت اولية قلت هذا الكلام من الشيخ يتضح
فان عدالت على سبيل التماثل ومن لا يبرهن الا النسبة مساهمة وان
العرض الذي في حيث النسبة هو النسبة لا كل واحد من النسبة ولا
شك ان البحث لم يقع مرعبا في شيء من المسالك عن المبرهن المرد
النسبة الذي هو العرض الذي في النسبة فلو ان صار الى
تكونا وايضا قد شرط الشيخ في الثالث على سبيل التماثل ان لا يقع
الموضوع عنه وعن متبناه بحسب المشاهدة او بحسب العدد الذي
يتا على عرضها مثل الخط النسبة الى الاستقامة والاعتناء والنسبة
بالنسبة الى الزوجية والزوجية قال وما في الموضوع منه لا الى
متا على شله بل الى سبيل فقط فهو غير من حيث وحاصل كلامه
لا بد ان يكون مع صنفه او عدمه شاملة لافراد الموضوع وتلك
العوارض بها لا يكون حيثما قابل التصادم ولا العدم والملكة
كل في الاحوال المخصوصة بانواع العلم الطبيعي من لانفوكه والساد
والنباتات والحيوانات اذ المراد بالتصادم ههنا الحقيقة
يدل عليه انه قال النسبة الاولى بالاعتناء والذاتية قد يكون
بما لا يكون له كخط اما مستقيم او منحني وكل عدد اما زوج او
فرد وقد يكون غير متاثل كقولنا اذن من الحيوان ما هو ساجد
ومنه ماشي ومنه راحب ومنه طائر وقد جعل النسبة الاولى

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما فيه الغيب

الجنس

في

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما فيه الغيب

قال
مداركة

147.

اول مهر مه

الشرح الى غير ذلك ما عاهد من بين **قوله** على تلم ما وضع
 مطابقة لم يقل طبع ما وضع له لا شار و التركيب ولا كان
 ما وضع له مع انه احضر فيها كان التام لا يصير التركيب
 لان مقابله البعض متعلق بالمجموع فان مقابله البعض **قوله**
 وعلى ان يقتضى بمخالج الزام حصر الدلالة الوضعية الشك
 ميتا فان الزوم شرط تحقق الدلالة الا الزامة وليس معراني
 من **قوله** ولا بد من الزوم عقلا فان منع متعلق بقصور الزوم
 بدون تصور الزوم كما بين السج والبرهان العمي وضع العلم
 العقيد البصر البصر خارج عن ذاتنا سواء الى البصر خارج
 قرية بخارجة قال الله تعالى فانما اتقى الاجساد ولكن اتقى
 العيوب التي في الصدور وقال الله تعالى عيب ابصارهم الى
 عمرة كل من الظاهر البينة والاصل المتعبد بحال الناقصة
 في المال من ربحي **قوله** وجرى بان منع في جرمي القادة يتصور
 المحرم بدو كما بين التام والجد وقد اخبرنا ربه اهل
 لا دابة في فهم هذا الشيء فاستطاع من جهة الاعتبار غير
 مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب العادات في مجموع
 فان الوضعية اية مختلفة باختلاف الأوضاع **قوله** ولم ينه
 المطالبة لو تدبر ان الدلالة لا يجوز الموضوع له وعلى ان
 فرع لخص الموضوع له فان استعمل في الخطر المتلكات
 الطائفة تحسنت وان لم يستعمل في خطرها فان لم يستعمل
 لو استعمل في ان لا اعلى الطائفة وهذا هو التدرج في

اختصار

[illegible]

بعد من حج

وان عدم استلزام الالتزام صح

۱۴۴

عظیمیہ کی انکوائری

واما ما قيل لا يكون تاما فتبين ان كان ثانيا
 لا اولي ومثلا كان ومثلا فالله او غيرهما كقولك في
 الدار في ثلث ضربات الدار زيد او غيره كقولك الدار
 والا فزاد وهو ان لا يكون في الدلالة وذلك لكونه
 مستقلا في الملاحظة غير ملحق بالشيء في الدلالة
 الا انه لا يخلو المراد بالدلالة ان يكون في ثلث
 للزمان ولا ينافي في ثلثه كونه في مادة موصوفة
 فلا يرد ان هبة موصوفة في مادة موصوفة في
 جوهريا للدلالة بالهبة من غير قيد التقييد في الزمان وكذا
 عن قيد الاشارة في غير القيد في الدلالة بالهبة على الزمان
 مطلقا ويدور على اسم سواء لم يدل على الزمان وذلك
 بما ذكرنا من الزمان والقيود والصحيح والاولى ان لا يخلو
 وذلك لعدم استقلال مظهرها في الملاحظة فاداه ذلك
 فيها الكلمات العجدة فكان الما قصده واخرها وفتتها
 الى الاشارة كمنه الادوات الى الاشارة فان كان مثلا لا يدل
 الكون كشيء لم يدرك فقلت الكلمات اما يدل على شيئا
 موضوع غير معين في زمان معين يكون تلك النسبة
 مشطروا الدليل على الادوات والكلمات العجدة كقولهم
 الدلالة اليك اذا قلت في شلا ابتداء او في جراب سوال
 كقولهم او كان كذلك لم يقف اليك على معنى محقق فيها
 فتزكاته انما لا يدلان باقرادها على معنى محقق بل انما لا يدلان

وجود
 شيء
 في نفسه
 بل على كونه
 شيئا

لا يمتثل

لا يمتثل الا بعد امتثال ما هي سببها فلا يصح ان ارادها ان لا
 او يمتثل او يمتثل بها او يمتثل ان يمتثل بطلانها
 فتبين ان غيرهما او غيرهما جميعا اما الدلالة سببها
 اي سببها هي امر او غير الامر بمعنى تام مع نفس العزيم
 فاما ما يدلان على سببها الظرف والاستقلال فلا يرد
 بوجه يكون مصدرا ماد كونهما بوجهين الا في الزمان
 وان دلالة العينة لكان لم توجد امر حيث هما الله لغير حال
 الغير وذلك هما ايمان واسماء الدلالة كونهما في الدلالة
 سببا لا يخلو وهذا الكلام الشيخ مع شيخ حاله في سببها
 التي بالمراد ما امكن عليه كلمة المحققين حتى ان الامام محمد
 مرجعه في الاحياء ويشهد به الظن السليمة ومن لم يجد
 فليست بوجه **والله** وايضا ليس بمراد المريد **والله** في قوله
 مناه اي بالحدود بين الله لا يكون له ميمان **والله** في قوله
 ومثلا علم فان قلت الصابروا اما الاشارة الى قول هذا
 لان مصداها متضمن مصداها على انها موصوفة بوضع واحد
 لظهور احد من الخيرات كاحسنه المتأخرون في مع انها ليست
 اسطلاحا مكان سمي ان يتولد بدل قوله لم يرد في حقي شيئا
 قلت هذا استنبط لا بعد مضاه لا شك انما هي الصابروا اما
 الاشارة بهذا التحقن متجدد متجدد وان كان في بعضها
 ولما مضى فارجع عن التمسك لا يمتثل اعتبار الشخص في
 الصابروا اما الاشارة بم اذ من الغائب قد يرد في البعض

سبب
 قوله
 في قوله

ولا إشارة تدل على ان يكون اليه ايضا كقولكم انكم تصفون بهذا القول
 لا يتناول شي من الصفات بل هو المطلوب والسلم والاولى المبررات
 انهم لا يقولون بهذا الحق بل انما يريدون به الحق لا انه يتكلم بها
 في الجزاءات بل هي المحل ان التمسك بالحققة فتمت من بابها
 لا استلزام الطاري لا حسب الوضع فلا يبدل في قولهم فتمت
 وضعها وانما العلم الحسني ليس على غير النطق لان نظريتهم
 المنع بالقدرة الاولى وما يجلي وان ادخل احد الجزية في
 العلم نظر الى الاحكام العقلية وهذا من باب مخالف الاصطلاح
 مسببا صلت النظر في كافي الكلمات الموجودة هذا اذا
 جوزنا الملاقاة العلم الحسني حسنة على افرادها كما هو الحق
 وما لا لم يورد ذلك وقيل انما موضوعه الحقيقة بشرط
 الذهنية فهي بهذا الاعتبار مستحقة فلا اشكال **وله**
 ويدور متواط ان تساوت افرادها اي في صدق هذا الحق
 عليها **وله** وشكك ان تفاوتها باولية او اولوية لا يتناول
 المنة فتشمل على الاول ايضا لان انصاف العلم بالوجود
 من انصاف الحلول به اذ لا يخفى ان اعتبار الاولوية غير اعتبار
 الاولوية وان كان الاقدم اولى لكن يتجدد من ذلك في الاشياء
 ايضه كذلك فيحصل فيها **وله** فان كان وضع كل اى استلزام
 او المستعمل الترتيب موضوع ايضه **وله** فيقول بسبب الاشكال
 ثم ما كان اوسع فاعلم او خاصا **وله** والاختصاص في القول
 سند وبما في القول اليه ولا يخفى عليك ان الشر لا يميز

فيه انهم يشعرون

فانما لا يميز

انما هو الذي لا يميز
 انما هو الذي لا يميز
 انما هو الذي لا يميز

يكون

يكون بحسب كل معنى فيه داخل في احد الاصطلاحات السابقة
 ان جعل التفسير الى المشترك وغيره بقا مستلزما **وله**
 فصل للمعنى في العلم انما هو ان استمع من صدق على كثير من
 ان يحكم العقل بعد صدور صدق على كثير من مقرر يكون حسب
 الاستماع مجرد نفس به وعرف ذلك ان يفيض العقل في الحقيقة
 المتأخر له فيكون النظر الى الصورة لا في احد فاق استمع الحكم بكون
 صدق على كثير من مقرر في فلا بد ان يفيض صدق الحسني على
 كثير من ممكن فانه من مقرر الشبهة وهذا النظر في اليها في ذلك
 وان كان زيدا فاما قد علم كثير من لم يكن زيدا وكذا فالغرض هنا
 ليس من التفسير بل بالحق الذي هو كما اني وليم شئ من انما
 في الشبهة ليس هو الصدق وايضا ودر بالمرتب في الجواب في العلم
 المذكورة لغت قضية معتقلا بل هي مجرد اللفظ ودر ما فيه
 لا يتناول الصورة الخيالية من البينة المينة لا يصدق على
 كل من الصفات العجيبة بحيث يجوز في العقل ان يكون هي
 وادع صرح الشيخ بان الظاهر في صدور الاولوية لا فرق بين صورة
 احد وغيرهما بل يدرك منها شيئا واحدا وجعل ذلك احد شي الغرض
 المستشر وادع ضعف البصر يدرك شيئا او صورة عدة من ان يكون
 زيدا وادع ما علم ان يكون هذه الصورة لا يتناول ايضه في
 من هذه الصور انما هي من صدق على كثير من اذ لا يجوز العقل
 ان يكون ملك البينة الغائية لشيءات كثير في الخارج بل يتجوز
 باستماع ذلك مجرد النظر الى تلك الصورة غير شئ عليه العلم

[illegible]

في الخربات فان عمل هذا الضامك وهذا الخات ان كان
الشيء الذي اخلصنا في تلك الخربات من مساكن اموالنا وجميع
هناك الاخرى واحد اخر باء مع وصفه اكتابة واخرى مع
الصالح وبذلك لا تجد في الشيء اعتد واعتقادا واخر ما يرا
معتقدا بل هناك مقدور وقادر بحسب الاعتقاد والى الله في الخرب
التي اخرجت بحسب الحقيقة فظهر المشاؤون في العبادات في
سرى واحد الله اعتبارا من مستدرة ولوعه على السرى والى بحسب
الحيات والاعتبارات من سرات مستدرة لزم ان كوفي الخرب
الحقيقي كليا فاداشية الى زب بعدا المطب وهذا الضامك
وهذا الطريق وهذا الداء كان هناك على هذا الداء جزوات
مستدرة بعد في كل واحد منها خطا ما عدنا من الخربات
التي كنتم تملكون من ماعنا من رضى الله كنتم كنتم كنتم
تطاعوا فاولا فند بعث اولادنا الى السوا ولا اعتبارا
كان في كونهم من رضى الله في الطيق فاني لمست فضل الطيق
المستامين كذا في الماخو في الاعتبار فله وجه التخصيص
التي في الباطن في الباطن وما ذكره من كوفي الخربات
التي كان في الباطن على رضى الله ما هو ان رضى الله كوفي الخرب
في الباطن بحسب الصالح الله كوفي رضى الله رضى الله
مع سورات اخر على ذات الصلة والمحقق من هذا الشا
من الاول هذا اذا كانت الاشارة الى الخرب من رضى الله
كانت الى رضى الله من رضى الله الاشارة الى الخرب من رضى الله

[illegible]

فانه قدوة في كل شيء
والله اعلم بالصواب

عزیز

20

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

الجمع المتعارف والاشتراك المتعارف في الجملة فتم قصد التباين
بالتباين المحض على الأعم والأخص من وجه ولعل النسبة في غير وجه المحض من وجه
وقيد له وتبيك والجواب أن ما له المحصر في هذا المقام إنما
هو في الأصل في هذه النسبة بمعنى التباين أما ما هو
أولاً ما كان أعم وأخص يطلقاً ومن وجه لأخص النسبة
الأول مع كون التباين المحض من النسبة لا يتبع في نفسه المقصود وهو
ظاهر كالتباين فان من خص بها أعم ما يتبعه مثل
ما قرى الدليل وليس من نفس الأعم والأخص من وجه ولا من
الخاصين تبايناً في إذا لا ولا يخص الأعم من وجه ولا يخص
والاشكال مع أن من خص بها وهو لا ينفو الأقسام
أعم عموم من وجه وإنما الثاني لتحقيق المباشرة
الجواريح لأن مع أن من الخصص والاشكال عموم من وجه
وكذا ليس من نفس الأعم والأخص من وجه ولا من
نفس الخاصين عموم من وجه إنما الأول طاعتين لا يجوز
والاشكال وإنما الثاني طاعتين لا يشك في المباشرة
مباشرة كل مع أن من خص بها وإنما الثاني طاعتين لا تشك
أعم مباشرة كلية وقد يقال الجزئي للأخص الجزئي
مع أن أحدهما عام والآخر جزئي والحقائق الثلاثة
هو الأخص من شيء لا يملكها وغيره أيضاً وهذا
نريد لتفريق الأعم في الأخص في الأخص

24

بج. ملکی

فقد الجواب الإضافي به فلا يرد انه قريب التي بنفسه
 قال بعض الفضلاء وهذا التعريف لا يكون الاضافي
 من جهة مآلات الناطق وكذا المثال ولكن مع ان المحكم
 مدونها من الجريبات في أحكام الكلمات وفي موضوعها
 الإضافي والاولى ان يفي في تعريفه المندرج تحت
 أي الموضوع لكل ليم الكل وقال السيد المحقق قدس سره
 في حاشية المطالع المتبادر من كون التي مندرجا تحت
 ان يكون احصيه ولذلك قيل الجريبات الإضافي بان كان العلم
 والمفاهيم اما مشتملة في موضوعات القضايا عداها لمتساوية
 جريا اضافيا لاخرين ثم ترى منهم ميسر المندرج تحت
 الموضوع العلمي ويريد به ان يقع موضوعا له في نفسه موجبة
 عليه لا في حقيقة مطلقا والا لكان العلم من الجريبات له ولا قال به
 اقول ذلك لانه انما في القضايا فليس في ما صدق عليه
 بالفعل في العلم وفي الخارج وهو الحكم او ما يقع الحكم ولو في
 المستقبل ويكون ذلك التي من جريباته وذكره على الوجه في
 وقال قد لنا جريبات يخرج منها وان صدق عليه بالفعل
 من كلامه ان ما سوى صحيح فاصدق عليه بالفعل داخل في
 والعلم انما له من عدم المساوية من الجريبات في موضوعات القضايا
 اشار الى ذلك كذا في الشاكال على واحد واحد من جريبات
 الشخصية فقط ان كان ح نوعا فلا جريا او التزمية الشخصية
 ان كان المعنى جريا لم يتبع للمساوية له في
 فسر الحكم في افراد الشخصية والنوعية وظهر عنهم نفي المساوية

العلمي

الكم

هذا هو الجواب الذي ذكره في كتابه

نق

شي من غير **ول** هرايم أي القوي الانشاق مطلقا
 القوي بالحقبة لان كل جري من صفات مدوح تحت كليات كثير
 القوي التي والكن العلم يكون حوسا اضا فيها العلم ليس كل
 جري من صفات حوسا اضا فيها العلم ليس كل
 أكثر الجريبات في حوسا اضا فيها العلم ليس كل
 من جهة المانع الاول المحقق وهو المانع على الكثير او الكثير من المانع
 المتساوية جريا وما هو مذهب لفظ الجريبات المتساوية جريا
 علمه او الجريبات لغير ذكر الجريبات والجريبات التي من مآلات التي
 ان ليس المقصود بالذات متساوية جريا في المانع لفظا في الحقيقة
 مقصود بالعلم من متساوية جريا ان سفي على جريا المتساوية جريا
 حاشية الا ان السطيل لعليل اجمالا والاضاف على كثير من القضايا
 ان ليس المراد بالحقول على كثير من المقول بالحقول ولا على كثير من
 العلم التي من لها افراد موجودة في الخارج ولا في الزهري
 الجريبات في الخارج لان مثال على كثير من ناول في حاشية
 انما هو الحق في العلم هو الزهري من صفات الشرية في هذا الجريبات
 سفي لغير على كثير من افراد المتساوية العلم في حاشية
 سفي لغير لغير العلم من الجريبات الغرضية بالعلم الى
 المساوية الموجودة او يمكن فرض متساوية جريا على بل التسمية
 المساوية لغير العلم الى حاشية مطلقا فالمراد بالحقول في العلم
 المساوية لغير العلم في حاشية لغير العلم في حاشية لغير العلم
 عليه ان كانت لغير العلم في حاشية لغير العلم في حاشية لغير العلم

فما من عطف على قوله ساقية
لا لا اعتبار القول على
عنه

أما ثانياً فلان الديات التي ليست لها ذوات أصلية ليست
تتبعها بأس ترويجها ومن هنا يتضح أن المصنف المحرم
الديات التي لها أفراد بحيث ليس لها ذوات أصلية
بل لظهور حيث ورد المتروك تحتها جميعاً
أن لا يكون المحرم فرد منه أولاً قصد وصفه بالافعال
قوله المولى أي المولى وهو شاعل للخط والمولى فإن
عمل محرم متصفاً على ما صرح به الفارابي في مدخله
في الفقه في الشفاء وما يقال من أن المحرم ليس له مال
ولا عمل على معنى حقه أصلاً لأن عمله على نفسه لا يجوز
قطعا إلا بد في العمل الذي هو النسبة من امر من صفات
وحده على غير النسيان فاقول قد نظر أدهم في
سبب ما يرد عليه لا اعتبار بصفته من حيث الذات بل من
الاعتبار وهذا الجانب فافهم صفة من صفات
صفات الذات فإنها تعاد بد منه مثلاً وكذا يجوز عمله على
كل طرف من حيث كافي فترك بعض الأشخاص **قوله** على الكثر
صحيح الجرائد فافهم لا تصدق إلا على ذات واحدة وقوله
المتكلم المتكلمين يخرج الأنواع المختلفة وظهرها الترتيب
وغيرها وقوله في جواب ما هو مخرج العصبان النسبة والفرق
الظاهر ما بين الجواهر فإن شأنها لا يتغير مع ما هو وبه
يتبين الفرق على المعنى **قوله** فإن كان الجواهر من النسبة
وعن من المتكلمين الجواهر على أن العمل فترى كيف

أما ثانياً فلان الديات التي ليست لها ذوات أصلية ليست تتبعها بأس ترويجها ومن هنا يتضح أن المصنف المحرم الديات التي لها أفراد بحيث ليس لها ذوات أصلية بل لظهور حيث ورد المتروك تحتها جميعاً أن لا يكون المحرم فرد منه أولاً قصد وصفه بالافعال

وقد علم أن المحرمين من قول في جواب ما هو على أكثر المتكلمين
فكأن جواب السؤال عن المبدأ وعن بعض مشاكراتها لا
فإن كان هو عينه جواباً للسؤال عن المبدأ وجميع مشاكراتها
كما في بعض أقربا كالخزانة بالنية إلى الإنسان فإذا قيل
عن الإنسان والزم من بياها كان الجواب هو الجواب لا تمام
المشتركة الذي بينهما هو عينه جواباً عن السؤال عن الإنسانية
في جميع مشاكراتها في الجواب **قوله** وأما ما كان الجواهر
وإن لم يكن الجواهر من النسبة وعن بعض المشاكرات هو الجواب
عنه وعن العمل كان جواباً عن الجواهر فافهم جواباً عن السؤال
بما هو عن الإنسان وبه هو المشاكرات فافهم الجواهر
الإنسان وليس جواباً عن الإنسان وجميع المشاكرات أو ليس
جواباً عنه وعن الأجسام التامة بل الجواهر منها الجسم الكلي
وأما عملها فافهم أن كان جواباً عن النسبة وجميع المشاكرات
على أن جواباً عن الجواهر فافهم **قوله** الثاني النوع وهو
المشتركة على أكثر المتكلمين المستفاد من جواب ما هو عن
المتكلمين بالقياس إلى ما في تعريف الجواهر على أن الجواهر
مستقلة على أكثر المتكلمين المستفاد من جواب ما هو عن
عن ذواتهم وعمرهم وفسوسهم بآهم فالجواب الجواهر فافهم
فقد قطع الأمر به لا ما تقول هو من أن بالذات على الفرع وهي
فصلها المتكلمين لكن يتبين قولنا على الاثنين والمتكلمين
المشتركة على أكثر المتكلمين المستفاد من جواب ما هو عن المتكلمين

اوله ولما قيل على الحقيقة المتروكة عليها وعلى غيرها
 اليقين في جواب ما هو للنوع مضافا احداهما الحقيقة وهذا
 هو قوله والثاني الاضافي وهو الحقيقة المتروكة عليها وعلى غيرها
 اليقين في جواب ما هو مقوله الحقيقة اي الامر المتروك في
 الحقيقة على انما على الحقيقة يخرج الشخص لا بد من تخرج
 الصنف او صدق عليه انه حقيقة متروكة عليها وعلى غيرها
 اليقين في جواب ما هو مقوله لا بد من تخرجها لان ليس في الحقيقة
 عليه ولا او لا بل واسطة قوله على النوع فاذا ما اذا ثبت
 للامام والحاصل ان كان شئ في العام او ليا والحاصل انما كان
 يخرج النوع الى ان لا قياس الى الانسان العاقل مع ان
 قسمته من الافعال وقسمته اليقين العالي اليقين الانسان
 مضاف ان يكون الشئ على ما بالقياس الى جميع العوالم فاذا
 ان لا يخرج من كون متروك في جواب ما هو يخرج الصنف ويحل
 السواقي بالنسبة الى العوالم ويكون ان يراد بالحقيقة مستند تحت
 من الافعال يخرج الصنف ويحل الانسان المتروك على ان يراد
 الامر من الحقيقة الحقيقة والمشاركة **وله** وعرض باسم الانسان
 كالا لاي حقيقة وجوده اليقين ان الحقيقة النوعية الفصل
 الاول فاما حقيقة الفصل ومن لم يحصل باسم الحقيقة على الثاني
 فانه لا يخرج من ان الحقيقة بل الحقيقة لا اضافة الى ما فوقه
 من الانسان فخص باسم الاضافي **وله** وقوله فاما على
 فانه متروك على ان يراد ويكره في جواب ما هو حقيقة الحقيقة فانه

نم

ما هي حقيقة اولها وما هي الحقيقة المتروكة عليها وعلى غيرها
 حقيقة وقيل عليه وعلى الغير مثلا المتروك في جواب ما هو
 فاما اضافة **وله** وقوله فاما في الحقيقة فانه نوع الاضافي او
 قيل عليه وعلى الغير مثلا اليقين وهو الحاصل الثاني في جواب ما
 ويحسن فاما حقيقة انه امر او حقيقة فاما الحقيقة **وله** والنسبة
 فانه نوع حقيقي وليس في اضافة اما الاول فاما في اضافة
 الحقيقة واما الثاني فاما في اضافة الحقيقة متروكة من الحقيقة
 فان وصلت حقيقة المضاف كمن المضاف اليه حقيقة اما حقيقة
 بسيط وكذا الرجلين متروك اما الاول فاما في اضافة
 حقيقي او على ان لا يكون له ما ليا ولو كان له حقيقة فانه
 المتروك هو الانسان العالي حقيقة واما الثاني فاما في اضافة
 العقلية هو الحقيقة لا يخرج والحقيقة في ذلك لا يخرج
 واما المقول في الحقيقة في الشئ فقد ذهب الى ان الاضافي لم
 يطلق من الحقيقة وهذا انما لم يثبت ان كل نوع فله حقيقة
 لم يثبت لهما ان يكون نوع بسيط لا يخرج **وله** ثم لا يخرج
 من حقيقة فاما الحقيقة الى العالي الذي لا يخرج من
وله مضاف من الانسان لان حقيقة الشئ باقية في
 مضاف ان يكون متروك في جواب ما هو فاما في ان من الشئ يكون
 من الانسان **وله** والافعال متساوية في الحقيقة متساوية
 الى الساقط ومن نوع الافعال لان النوع الاضافي لا يخرج
 الترتيب فاما الاضافة فاما في الحقيقة فاما في الحقيقة

هذا هو المقام الذي فيه
 انما هو المقام الذي فيه
 انما هو المقام الذي فيه

وله الثالث الفصل وهو الفصل في جمل ما
 هو ذات مطلب ما في ما في الشيء من غير ان يكون تام
 حصة المقتضى والمشاركة في ذات الشيء او في غيره
 غير ان كان طالباً لغير ما في الشيء او في غيره
 وهو الفصل الرابع وهو الفصل في جمل ما
 وان قد في نفسه كان لما في الشيء من غير ان يكون
 او بعضها وهو الخاص بالخاصة او بعضها من بعض
 احد الطرفين وان كان كلياً لا يكون ما كان في بعض
 الجوانب اما الفصل الخامس وهو في ذاته في وضع العمل
 من هو لا على التام او على جزء منه على اختلاف راي الخاصة
 ومما في الشيء من غير ان يكون على ذاته مع قطع النظر
 عوارضه **وله** فان في من المشاركة في الجنس القريب
 كانا من النسبة الى الانسان فانه فرع عن المشاركة في
 الجبر الى الذي هو جنس القريب **وله** او العبد بعيد
 كالحساس بالنسبة اليه فطبيعة الانسان ما لا جنس له لا
 وسئل له والافان له من غير من المشاركة في الوجود
 لا في الجنس كما في الطبيعة المكونة من امرين متساويين فالحق
 كان كل منهما فصوله ودباً في الموضع القول بالفصلين
 المشاركة في الوجودية وتسمى المهمة المذكورة ان القريب
 البعد لا يخرج من الاخر من المشاركة كانت النسبة وفيه نظر
 لو كان جنسهما مكيماً من امرين متساويين كان كل منهما بالنسبة

البعد

هذا هو المقام الذي فيه
 انما هو المقام الذي فيه
 انما هو المقام الذي فيه

البعد بعيد او ان كان نفسه مكيماً منها كان كل منهما بالنسبة
 البعد قريباً ما القريب والبعد يجري في هذا التسمي ايضاً ووقت
 التام ايضاً طرطوطاً على هذا المقام **وله** او انما
 ما من جنس فتم الفصل سبباً الى ما يميز بالنسبة الى النسبة
 الى الانسان فانه داخل في ذاته **وله** والى ما يميز عنه
 بالنسبة الى من المشاركة في النسبة كغير النسبة الى الجوانب
 فانه يحصل بافتقاره اليه فتم انما يميز اليه وهو وارث
 متساويين من قسمين متساويين متساويين في ذاته **وله**
 بالمقرب ليعاين من نسباً على ضرورة ان من الجبر من **وله** ولا
 عكس اي كلياً او بعضياً القريب اذ ليس كل ما هو من العمل
 من جنس الجبر بل انما هو العمل من الجبر اذ العمل من جمل ما
 بعيد فانهم **وله** والمتم بالنسبة الى كل ما هو من العمل
 فهو من العمل لان من قسمين متساويين ولا عكس اذ ليس كل ما هو
 من العمل من العمل بل انما هو العمل من العمل اذ العمل من جمل ما
 من فاعلم **وله** الرابع الخاصة وهو الخاص بالخاصة
 تحت جنس واحد واسم فقط هو ما كانت تلك الخاصة من جمل ما
 او من جمل ما او من جمل ما او من جمل ما وهذا القول في من جمل ما
 بالخاصة الخاص بالفرد في جمل ما واحد من جمل ما من جمل ما
 العالي ولذا اختاره الشيخ فان طلب الخاصة اذ ما طلب من
 العالي بافتقار الى جميع ما عداه كما انما هو العالي
 واما انما من بعض ما في ما بالنسبة الى بعض ما عداه

هذا هو المقام الذي فيه
 انما هو المقام الذي فيه
 انما هو المقام الذي فيه

الكل ما هي ومنه التمام لا يؤول التمام فلا يكون معها
 فاما الخاصة التي هي قسم للحيات لا يؤول هو الاول في الطول
 واطلاق الخاصة على المطلق لا يؤول الى اللغز بل يعلم
 من الشافعي **وليس** الخاص من المسمى العام وهو الخاص في قوله
 عليها وعلى غيرها لا اشكال فيه بل يعلم ما حق انما هو معنى
 الخاصة التي هي احد المحنة واما اذا اجعلت اعم من المطلقة
 والاشارة كما ذهب اليه بعض المتأخرين فيكون المسمى اليه
 الى الاضافه خاصة وعرفنا ما عايناه من انما هو معنى الاستقام
 بالنسبة الى شي واحد ولا يكون التميز مستقده بل احادية
 لا يجري إطلاقها عليهم **وليس** وكل منهما ان اتبع امكانه في
 الشي وهو الميزة الموحدة فان الشبهة مساواة الوجود وانما لم
 يقل عن الميزة ليشمل لازم الوجود ولعله كوني قسده الى لازم
 الميزة قسم الشي الى نفسه **وله** فلا يؤول بالنظر الى الميزة او
 فان ما يقع امكانه عن الميزة الموحدة اما ان يقع امكانه في
 الميزة مطلقا اي بحسب كونه وجوده به من انما هو حيث وجدت
 كانت متفصلة له وهو لازم الميزة كالزوجة للامعة فان لا
 زوج سواء كانت في الزحف او في الخارج او لا يقع امكانه
 عنها الا في وجودها من كالتحريم للغير فانه انما يلزمه في الوجود
 الخاص جلي وكالكيفية له انسان فانه انما يلزمه في الوجود جلي
 وقد قسم بعضهم اللازم الى لازم الميزة ولازم الوجود وشالوا
 للوجود بالشيء والجسم قال فان السواد لازم لوجوده وشخصه

لا يؤول

لا الميزة لان مية الانسان وان كان السواد لازما له
 فان كل اضافة لسواد ذات فاعلم ان السواد لا يلزم مية
 الانسان لا يلزم وجوده اية لان الاضافه اليه كثير لما
 يلزم الميزة المستقلة عن الجسمي بحسب وجودها في الخارج
 فغير كل واحد بحسب الظاهر فانه ان السواد ليس لان الميزة
 لا اضافات بل هو لازم لوجوده المستقل الذي يستحقه لا يستحق
 لخطاؤه وفوائده المقابلة المطابقة من لازم الميزة ولا يلزم
 فان الاضافات بالمسلم انما لم يكون لانها ليست ويكون لازما
 لوجود تلك الميزة والمحقق انه يرد لعدم الميزة لازم في
 وجودهم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد الجسمي انما يلزم
 مستقته التي هي من جملة ما اعتبر في شخصه فيكون لازما
 لشخصه لا لشيء من العبادة المستقلة اشياء وكل حيث
 قال لوجوده وشخصه فاعلم ان قسم آخر سوى التقسيم الذي ذكرنا
 فان حصل هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للزوج
 او لشخص من حيث هو شخص وهو لازم كونه ان اللازم لما
 ان يكون لازما لظهوره او لوجوده من حيث هو متساوي
 لان التمام لا يؤول لظهوره اي لازم الميزة هذا ما لم يستل
 عليه من ان السواد ليس لان الجسمي بحسب الوجود لجواز ان
 يوجد جسمي ليس لجواز جسمي ان يزول سواده لغيره ولا
 قد وقع بان المراد بالجسمي المتزوج بالمرام المستقل من سواد
 فان الحصة او غيرهم من ليس اذ ذلك المرام وان تولد

قوله فلو أصبح بالام والاضحى ترك المبدأين لم يضره من
 التعريف باعتبار الحمل فيه واشترط السواء في إطلاق التعريف
 ليس من حسب المعتقدين قالوا المقصود من التعريف الضهور
 من كان يوجد مساو او اعم اذ اخص وللصانع في جعلها
 مدخل ولا وجه لعدم اعتبارها في تعريفها في المعرف انما
 قالوا بمقتضى الفارابي في المدخل الاوسط بعد ذكر
 الحدود وما كان منها اعم من الاسم كان ذلك هو اخص
 ثم قالوا الرسوم وما كان منها اعم من معنى الشيء وبيان
 المعنى من اسم الشيء كان ذلك مساو كما به وما كان منها اعم
 من اخص كان ذلك الرسم واما اقتضاها كلمة ولم يذكر
 في المحل الا ان عدم استكمالها يقتضي العلم بما في ذلك من
 الاقوال الضعيفة كما سمعنا فان قيل اذ لم يجر التعريف
 بالاضحى كاهو من حسب المعنى لم يزم ان لا يصح تعريفها التعريف
 لان ما يذكر في تعريفه معرف خاص فخص من يطلق
 التعريف بمقتضيه به تعريف بالاضحى اجيب بان تعريف
 اخص منه بحسب العارض ومساو له بحسب الذات والغير
 انا هو بحسب الذات لا بحسب العارض وهذا الجواب لا يجزى
 عن كونه لان ذات معرف التعريف وهو قوله ما يقال على
 لا فائدة بغيره اخص منه ضرورة اذ المعرف يصدر عليه
 غير من المعارف كالحيوان الناطق وان كان تم هذا الجواب
 لو كان قولا ما يقال الجمع وصف المعرفة اخص لا اذ لا لكن ذاته

هذا هو المقصود من التعريف
 وهو الضهور من كان يوجد مساو او اعم اذ اخص
 والمدخل ولا وجه لعدم اعتبارها في تعريفها في المعرف انما
 قالوا بمقتضى الفارابي في المدخل الاوسط بعد ذكر الحدود
 وما كان منها اعم من الاسم كان ذلك هو اخص ثم قالوا
 الرسوم وما كان منها اعم من معنى الشيء وبيان المعنى
 من اسم الشيء كان ذلك مساو كما به وما كان منها اعم
 من اخص كان ذلك الرسم واما اقتضاها كلمة ولم يذكر
 في المحل الا ان عدم استكمالها يقتضي العلم بما في ذلك من
 الاقوال الضعيفة كما سمعنا فان قيل اذ لم يجر التعريف
 بالاضحى كاهو من حسب المعنى لم يزم ان لا يصح تعريفها
 التعريف لان ما يذكر في تعريفه معرف خاص فخص من يطلق
 التعريف بمقتضيه به تعريف بالاضحى اجيب بان تعريف اخص
 منه بحسب العارض ومساو له بحسب الذات والغير انا هو
 بحسب الذات لا بحسب العارض وهذا الجواب لا يجزى عن كونه
 لان ذات معرف التعريف وهو قوله ما يقال على لا فائدة
 بغيره اخص منه ضرورة اذ المعرف يصدر عليه غير من المعارف
 كالحيوان الناطق وان كان تم هذا الجواب لو كان قولا ما
 يقال الجمع وصف المعرفة اخص لا اذ لا لكن ذاته

اضحى

اخص لا مع وصف فانه مع ذلك الوصف ليس معرفا
 ضرورية ان انضمام وصف التعريف اليه لا يوجب من كونه
 فاعلم ان الوصف سلبا لا اخص لا في الاخص حتى
 يكون المقيد اخص دون ذاته والا فليس ان يقال المراد
 هي ان يكون اخص بحسب الحمل المتعارف اعم ان يصح
 التعريف على جميع افراد المعرفة ولا يصدق المعرفة على جميع
 افراد المعرفة كان الانسان والحيوان فان كل انسان ياتي
 وبعض الحيوان ليس بشان وكلها تقتضيان معاقتين
 ومعرف التعريف ليس اخص بهذا المعنى بل هما مساو وان كان
 الحمل المتعارف اذ كل فرد من المعرفة يصدق عليه انه
 على الشيء لا فائدة بقوله وكلنا كل فرد ما يقال على الشيء
 عليه انه معرف والسابقة الصادقة هي هاهنا قوله لا يبين
 كل معرف ههنا من هذا المعنى من طريق المعرفة بالاضحى
قوله والمساوي معرفة اما بان يكون مساو للمعروف
 كما انما يعرف بمعرفة اعم من له الاين فانه مساو
 مساو له او بان يكون مساويا بالنظر الى من يعرفه كتحريف
 الزاوية بمسلماته شبه جلد الثور لمن لم يعرف الثور **قوله**
 ولا يخفى مساو كان اخصي بالعلم بان مقتضى معرفة علم معرفته
 كغيره من اشياءه باليس يكون فان السكون عدم الحركة
 من شأنه ان يتحرك كما كانا شبه بالنظر الى من يعرف له مساو
 كان من شأنه ان يكون اخصي كغيره من اثار الجواهر الشبيهة

هذا هو المقصود من التعريف وهو الضهور من كان يوجد مساو او اعم اذ اخص والمدخل ولا وجه لعدم اعتبارها في تعريفها في المعرف انما قالوا بمقتضى الفارابي في المدخل الاوسط بعد ذكر الحدود وما كان منها اعم من الاسم كان ذلك هو اخص ثم قالوا الرسوم وما كان منها اعم من معنى الشيء وبيان المعنى من اسم الشيء كان ذلك مساو كما به وما كان منها اعم من اخص كان ذلك الرسم واما اقتضاها كلمة ولم يذكر في المحل الا ان عدم استكمالها يقتضي العلم بما في ذلك من الاقوال الضعيفة كما سمعنا فان قيل اذ لم يجر التعريف بالاضحى كاهو من حسب المعنى لم يزم ان لا يصح تعريفها التعريف لان ما يذكر في تعريفه معرف خاص فخص من يطلق التعريف بمقتضيه به تعريف بالاضحى اجيب بان تعريف اخص منه بحسب العارض ومساو له بحسب الذات والغير انا هو بحسب الذات لا بحسب العارض وهذا الجواب لا يجزى عن كونه لان ذات معرف التعريف وهو قوله ما يقال على لا فائدة بغيره اخص منه ضرورة اذ المعرف يصدر عليه غير من المعارف كالحيوان الناطق وان كان تم هذا الجواب لو كان قولا ما يقال الجمع وصف المعرفة اخص لا اذ لا لكن ذاته

وبالحق رسمنا بالجارح والحق
فانهم انما هم في حقهم

ط
الجزء

بالنفس ولا كثر فيها بانها نصف المطلق لمن لم يتغير
قوله والتعريف بالفضل القريب جد جاصل ان ما كان
على كون الحق ذاتيا والروسة على كونه عرضيا وما اذا اتى بها
لا يشكال على المحض القريب واعلم ان الحد السام قد مر
فرا لا يشكو الفصل كما صرح به الشيخ في حكمة الشريعة فان ذلك
التحاديث انما يتصور كنهه بتشبيهه بغيره في العقل كما
في الست فان كنهه الجوار والسقف مع الهمزة العنصرية
وكا نفهم لم يعتبروا لعدم مرحلة الصاعقة في جهة الصوري
اذا الاجزاء الحاصلة اذا تملت جملتها في الذهن على اي
أفق حصل تصور كنه المركب فليس فيه الحركة الثانية التي
هي فصل صورة الكاسب وقد نظر في المركب على المحض
الفصل ايضا لا يجب تقديره من محض فقد قال الشيخ في بعض
الخطوط بيان تارة ان الاولى تقدم الامم لشيء من لا بد من
احدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطلقة لحدود ذلك الشيء
الى حركة ثانية ولا بد ان يقال ان السمع للصناعة من اجل
الاجزاء الحاصلة متلا في الاجزاء المتحركة فان الصناعة كاخلة
لتحصيلها باطلا فترادف بينها تلك الاسرار عن التعريفات
قوله ولم يعتبروا التعريف العام قد اعتبره التعريف في الروسة
انما فصلة **قوله** وقد جيز في الناقص ان يكون في نفسه
منهيب التعريف **قوله** كاللفظي وهو ان يقصد به تفسير اللفظ
اللفظ فان لم يبرز اللفظ لغيره بعد ان ثبت وصوله الى

ط

والتعريف اللفظي عند المحققين المطالب التفسير به ايضا
بعض المحققين وقالوا ان من المطالب التفسير به وانما
اذا كان التعريف معرفة حال اللفظ وانما هو صريح في ذلك المعنى
فان لفظا لغويا يتأخر عن المطالب التفسير به وانما اذا كان
المراد منه من غير معنى اللفظ فليس كذلك كما اذا قلنا
سبرود في فهم السماع من الضميمة في تفسيرها بلا جدوى
له من راحة ذلك من المطالب التفسير به وكيف وقد
لذلك التزم بعدم مطلب ما لا يسميه على جميع المطالبين
لم يعم من الظلم بل يمكن التقدير بوجوده فلا معنى لطلب
تفسيره فلا الضيق به لطلبه المركبة فان ذلك الملاحم
انما هو اذا كان التفسير ايضا اللفظي وانما في طلب ما لا يسميه
والفصل ان لفظه في رتبة او انها ان يستغنى في الدلالة
منه في حيزه من رتبة واسطة لفظه من مع كونه فان حصل ذلك
البناء فلا يتصور طلب كما اذا اطلق لفظه من مع كونه
على نظام بالوضع فغير معناه وهذا لا يدخل في سلسل المطلب
لعدم الطلب وان حصل بعد انما لفظه من مع كونه فبما
منه والطلب كما اذا قلنا المخلوع في قوله لا اله الا الله فبما
ليكن بعد وجوده فغير لفظي واللفظ من هذا احضار
منه في حيزه من رتبة وهو من رتبة التفسير ابتدا لانه من حيث انه
سبب لفظه من معناه فغير من رتبة لفظه من معناه
والله اعلم بالصواب

مكتبة

بخدمت

الحسين

عوارض

موت شیشی اوله
تجربه موجیه اوله
فر

الفصل

منقوب

1875

في الشفا على ان لفظة هوهيها اءه حست قال ولما لغة
العرب قريبا حذفت الواصلة انكالا على شروا الذين فيها
ووبا فكونت والمذكور ووبا كان في قال لاسم كقولك زيد
هوحي فان لفظة صرحا ت لا تدل تنبها بل لشد على ان
زيدا صرحا لم يذكر بعد ما دام قبلها هو الى ان يجمع به فعد
حزمت عن ان يدل بضمها على انها دالة كاملة على سائر
كلماتها شبه الاسماء هذا كلامه مع انه قد جعل بعض الحروف
ايضا حروفا فاما الحروف التي نعلم عن بعض البصريين واما اختاره
حست قال لما كان الغرض من اتيان الفصل ما ذكرنا ان يرفع
الاساس الحرف الذي ذكر بعد الواصلة وهذا هو معنى الحرف
التي افادته التي في غير صائر حروفا وانما تحت عنه لباس لامية
فترى صفة معينة على صفة الغير المرفوع وان قيل بعد ذلك
الرفع الى النسب كما ذكرنا لان الحرف عديدة التثنية فكيف يكون
فد تفرق واحد كما كان في حاله الاسمية التي كونه مرفوعا
ومجموعا ومذكورا ومزنا ومكسلا ومخاطبا وغايبا لعدم مرفوعة
في المعرفة ومثله كاف الخطاب في هذا التفرق لما يجرى في
منه الاسمية وخلو الحرف من انتهى كلامه ثم لم يوصا
اجتماع الضاء على انها سمر فلا يلزم عدم كونه اءه المنطوقين
اجماعا وما ذكره المعنى اندراج الى الموضوع فيكون عينه
محسب المعنى التانيتم اذا سلم كونه اسما ولما اذا قلنا بان حروف
التي بد الربط فلا يكون اءه في صورة الاسم كما في كائن الخطاب

وهذا الغيبة في اكل واياه فطير ان ما ذكره المصنف انه
باسم ووحيد العلم المنطوقين بالامر صنف به فانهم قد
بان اءه اءه ولا يشترط في حروف ما يشترط اءه العربية من
كوف الحيرة بل ينسب بالفت او نظاره بل يجوز ان لا يدل
هو كات مع عدم الالتباس بالصفة كما صرح به فان قلت
الظان ان الواصلة في لغة العرب هو الحركات الاعرامة اءه
المرفوعة اءه اءه كوت ساكنة الاخرى بدلة على الاسماء واما
ذكرت مع اءه اءه اءه اءه اءه اءه اءه اءه اءه اءه اءه
الربط قلت المنطوقين في حروف على ان الواصلة لفظة هو
وهي وظهرها فلا يكون علامات الاعراب واصله عندهم
بل دالة على العلة والاعرابية وعندها كما هو عند أهل اللغة
وانهم سموا الواصلة عند حذفت من تلك العلامات بطريق
الا لزام ان تلك العلامات يدل على تلك المعاني المصروفة التي
لا تكون بدو في الواصلة **قوله** ولا هي شرطية اي وان لم يكن
فيها شرطية شي شيء او فاعلم انه سائر حكم فيها شرطية شي
شي اخر لزوما او اضافيا او عدم شئته كذلك وبشي صلة او
بشيءا شي عند آخر او سلبه لك الاسماء وبشيءا منفصلة
وبشيءا منفصلة لك وانما سميت شرطية لانها شرطية على الظاهر
شئت النائي شرطية المقوم صريحا في المنفصلة ومستلزمة
لاشترط شرطية التاني الى بانها التقديم او استعارة او غيرها
في المنفصلة كما سيظهر عليك ان شاء الله **قوله** وهي التي

قوله

الاول استدسا والتا في تاليا اي المنز الاول من الشبهة وهو
الحكم عليه فيها حتى يتقدم ما استدسه في الذكر في القضية كونه
والذكر في القضية والتا في تاليا لئلا ياه في الذكر والذكر
فان قلت كيف يصح الحكم على المتقدم مع انه ليس اسما ولكن
تكونا عليه من خواص الاسم قلت لان من خواصه ان
اسم ذلك في الموضوعية والحقيقة فقط واما اهل العربية
فلا كان المنز عندهم هو الجزاء والشرط فيدل غرضه الحال
والظرف ربما اطلقوا كوني الحكم على الشيء من خواص الاسم
ولا يوافق ذلك قرا هذا المطلق فان الحكم على معنى تلك
القر اعدا لا يتباط من المتقدم والتالي قوله هو اني قد
يصدق الشبهة مع كذب التالي في الواقع ولو كان الجزاء
لم يصدق صدقها مع كذب ضرورة استدسام اسما المطلق لتا
المسند **اول** التقييد بالشرط صدق شرت التالي
على تقدير المتقدم ولا يلزم من اسما شرت التالي محقق
الا من اسما على التقديرين انك اذا قلت زيد قائم في
ظني لم يكذب بانما قام زيد في الواقع بل بانما يد وطرد
نقط وما ذكرت من استدسام اسما المطلق اسما المتقدم
لكن لا نسلم اني المطلق ههنا مستف في الواقع بل المستف
في الواقع هو قائم زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا
بالعنة لما قام زيد في الظن فان المطلق بالعبية اليه
هو قائم زيد اخره احث يمكن تقيده بنفس الامر والظن

فيها

او غيرها ذلك محقق في الواقع في من يحقق المستدسه اعني
قام زيد في ذلك فان ساسه في طسك شخص في الواقع فيتحقق
مطلقا في نفسه ومثل ذلك يحول فيتحقق من انه قد يصدق
على الشيء مع كذب المطلق عليه كقولك زيد مدوم العظم مع
كذب قولك زيد مدوم فان المطلق ههنا هو المدوم ان
ان يكون مدوما نفسه او نظير وهو صادق عليه قطعا والكا
عليه هو المدوم بنفسه وهو ليس مطلقا بل مستدسا بانا
التقدير الصادق فانق ذلك فربا زل منه اعدام الحكم
عن القضية **وله** والوضع ان كان متفصلا لم يزل على
التشبه مثل هذا جبراني **وله** سبت القضية محصورة في
محصور من غيرها وتخصه **وله** وان كان من الحقيقة
نعت لا استدسا حكم الى افرادها طسقه كقولك الانسان
نوع **وله** ولا اي وان لم يكن الحكم على نفس المدعى بل على
الافراد واسم ان يتحقق اذا حكم على نفس الطسقة لا انها
في الطسقة قد اخذت من حيثها شي واحد بالوصف الذي
مصدق عليها هذا الاستدسا لا يتعدى الى افرادها كما
فيها ولذلك لا يصح الحكم عليها للتخصيص والتعميم بل هي
شخصه كما يشهد به كلام الشيخ في كتبه وفي المملة اخذت من
حيث هي بل بزيادة شرط فيصير الحكم الصادق عليها
بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم وفي المحصورة اخذت من
حيث انها يصح لادعائها على الجزاءات لا على ان يكون هذا

المسألة

الوصف عند الله على ما هو عليه في نفسه من ذلك الحكم
 يتبع الى الاختصاص اما الى جيبها وهو الطبيعة او الى بعضها
 هو الخزينة وليس الحكم في المصلحة والمفسورات على الفرد الا
 بالعرض فيكون الحكم وضع شيئا يتبعه سند لكل الحكم على الفرد
 وينطبق عليه كيف لا والحكم عليه بالصدق ليس الامر
 المحاصل في النفس وهذا الطبيعة دون الافراد وما يتلوا من ان
 الافراد معلومة بالوجود الكلي فغناه ان الامر لا يتصل بالصدق
 النفس على وجه يصلح الله للطقس على الخيرات فذلك الامر
 معلوم وحكمه عليه بالذات وكل الخيرات معلومة وحكمه
 عليها بالعرض القطع بان لا نفس في نفس الامر واحد
 ذلك الوجه الا انه لو حفظ على وجه يصلح فلا يتصل في على الافراد
 بل ذلك يتبعه سند الحكم اليها يعني انه لو حفظ على الافراد
 وحده ذلك الامر سيطر عليها مع هذا الحكم ما بال فعل اذا
 فقد ذلك ممكن فوجه كلامهم ان مراده بقوله وان كان
 نفس الحقيقة ان يكون الحكم لا يتبعه سند الى الفرد ومقتضى الا
 ما يتبعه سند اليه وان كان ظاهر كلامه متفرقا عن هذا
قوله ثاني في كسرة افراده كلاما او بعضا فخصه بكسرة او
 جزية اثن عشر مرتب لانها لا تعد في هذا الحكم بالذات ليس
 الافراد فكيف من بينها كسرة الافراد لا اتصل الذي يتبعه
 هو صلاحت الحكم للطبيعة في جميع مواد وحققه او في بعضها
 وذلك المواد هي الافراد منها ففصلها بينيها بالعرض

اشرا

اشرا البقاء من افادها حكمه عليها بالعرض **قوله** ولا الى
 لم ينس كسرة الافراد بالجزء الذي هو **قوله** فمصلحة لا مال لا يكون
 الافراد **قوله** وتلزم الخزينة لا تصح صدق الحكم على
 الطبيعة من حيث هي هي ما ان صدق عليها في جميع
 الافراد او في بعضها وعلى الطبعين يصدق الخزينة اولئك
 نظرا في مصلح المصلحة عليها فمقتضى هو الطبيعة من حيث هي هي
 بل من بآلة شرطها صرح به الشيخ وغيره من المحققين فالحكم
 الصالح عليها هذا الاعتبار فيصدق عليها بشرط الوحدة
 الزهنية كقولنا الانسان فرع يمكن ان يصدق الطبيعة في
 يتلزم الخزينة فاني قبل هذا انما يريد اذا كان الحكم في المصلحة
 على الطبيعة كما اعتبرته ذلك بل على متساو على وجه من ذلك
 الى ما ذكره المتأخرون من حيث لا يلزم ذلك هذا ان الحكم ليس بالذات
 الا على الامور الحاصلة في الذهن بالذات وهو الطبيعة المتأخرة
 على الوجه الخاص كالمزاج ليس في العقل الا تلك الطبيعة التي
 على تقدير ان يكون الحكم في المصلحة على الفرد حتى قصد آخرها
 كون الحكم فيها على الطبيعة من حيث هي هي صحت كسرة صدقها
 صدق كل واحد من الطبيعة والخزينة فاني الطبيعة من حيث
 هي يصلح للطبيعة والخزينة فاذ الحكم عليها بهذا الاعتبار الحكم
 كان صدقها اعم من ان يكونا محمولين معا واما على فرد من افراد
 الحقيقة او على الطبيعة من حيث انها عامة والمحقق في المصلحة
 يستلزم الخزينة اعم من ان يكونا الحكم في تلك الخزينة على بعض

المسألة

مدبره
 حتى لو كان
 تحت الحيزه والكم في
 اندراج الشخص
 خلاف الشهور
 فيها

بعض الناس

الافراد المحسنة لغير الافراد ولا شئ من اول الاطلاق لا يشبه
 الشخص صحتها محسنا لا يشبه وقفا شأنا في ذلك الشئ في الشئ
 حيث قال في دفع شك من قال ان المحسن يحمل على المحسن فيكون
 على الاشياء من ان المحسن لا يحمل عليه في المحسن فانما يحمل عليه
 المحسن من حيث محسنا اعتبارا بغيره في الذهن من حيث محسنا
 الشكر فيها او ايمان هذا المحسن لا اعتبارا من اعتبار المحسن
 باهر جريان قطع الى غير ما قال في ما كان م قاله بالحقه
 يرجع الى ان الطريق الاكبر يحمل على ذلك الطريق الاكبر وعلى بعض
 الذي لا يحمل على الطريق الاكبر ويثبت ذلك في الناطق يحمل على
 بعض المحسنين والمحسنين يحمل على فوس وليس يلزم منه ان يحمل على
 على الغرض فقد صرح بان من القصة صحت في حيزه وعلى الطريق
 ان من ان يكون الحكم فيها لبعض الافراد المحسنة ولا اعتبار
 الا الى المتعارفين بها خصصها كالخليفة بل المصلحة اليه بالافراد
 المحسنة والفرقة والتخصيص مما كان علم من كلام الشخص من
قوله ولا بد في الوحدة من وجود الموضع صمما وعلى المحسنا
 او مقدر ولا محسنة او ذهنا فالله عز وجل صدق القصة المحسنة
 يستلزم وجود مريضها ضرورة ان ما لا يحملها صلا لا يشبه
 شئ صلا فان ما ليس بوجوده ليس شئ من الاشياء حتى القصة
 سلبه عن نفسه ثم الوحدة تارة وخط واحد تكون شئ
 كل واحد ب كل واحد من غير في الخارج ب في الخارج وصدقها
 يستلزم وجود الموضع في الخارج وقد نزلت حقيقته وثبتها

فقط

المتساويين بالحكم على الافراد المتساوية صفة كانت
 متساويين الافراد الذي ليست موجودة في الخارج اذا كانت
 لوجود في الخارج كانت محسنة بالحق كقولنا على محسنا
 فان محسنا عند كل ما لو وجد وكان محسنا فهو محسنا لو وجد
 كان طائرا ولا يخفى ان موضع الحقيقة بهذا التفسير وان كان
 الشئ في المتساوية الا انها لا يشمل جميع افراد الموضع فان
 جميع الافراد المتساوية محسنة او مقدر من بعض الافراد او
 الافراد ما ليست موجودة في الخارج لا محسنا ولا مقدر او
 قضا لا يلتفت فيها الى وجود الموضع في الخارج اصله
 كل كونه كذا وكل شئ كذا فان الحكم فيها على الموضع سواء
 موجود في الخارج او لم يكن حتى ان هذا الحكم يشترك في
 اعظم من كل الافراد والثلث الذي اصله على اعظم من كل
 اشياء في الخارج لا يملك افراد الموضع كيف ما كانت
 مصادق عليها انها لو وجدت في الخارج كانت هي المحسنة
 في الافراد المتساوية لا بالكل اما اولاهم اخذوا بان وجود
 الافراد وهذا القدر يخرج ما ذكره او اما ثانيا فافروا احد هذا
 القدر ولم يوفقوا فافروا الثاني صدق الموضع على الافراد
 ليس الامر كما ذكره بعض المتأخرين في حاشي شئ من الشئ
 من الاشياء بغيرها بالصفة الى من هو المقصد الطبيعة فان
 قولنا كل كونه كذا وكل شئ كذا الحكم على جميع ما ذكره او
 من قطع النظر عن الوجود المتساوي صمما او مقدر او اعتبارا

مصدق

الفاعل في اعتباره لا يصدق عليه مفهوم الحقيقة ولا التناقض
 ضرورة ان القضايا الهندسية غير خالية من الاعتقاد كما
 انما هي في الاعتقاد وحينئذ من المصدق بان كل ما يمكن صدق
 عليه بحسب نفس الامر هو حقيقة العقل في العمل به بحسب
 الامر ونسبه الى الشيء ويجعل المفهوم المنطوق به صحيح المراد
 واعلم ان جمهور المتأخرين كما اعتبروا الاضافات العقلية في
 تقدير الوجود كذلك اعتبروا الاضافات في المحل على تقدير الوجود
 حتى يصدق شئ على كل انسان ذي راسين ناشي في العلم في ذلك
 وان لم يوجد الموضوع ولم يصدق بالشيء بالفعول في الواقع فاندلج
 وجوده كان ما يشاء يعلم من كلام بعضهم انهم اخذوا الوجود في
 الذهن والحادثي ولم يفسروا الافراد بالكلية الا ان يكون
 صدق العنوان عليها ولذلك قال صاحب المطالع وهو من
 ان قولنا كل حيوان مطلقا نسخ الحكم عليه صدق بمقتضى
 شرطه فان كان محتاجا بغيره لا يحتاج الى تقدير كونه موجودا
 مطلقا وهو لا يستلزم ثبوت الاستماع في الواقع وذلك يفرغ
 لا يراعى الذي ذكره في تفسير الحقيقة انما وعدم صدق
 الكلية على الشيء في مثل قولنا كل انسان ناشي لا يثبت كذا في
 صدق الكلية بالشيء الذي نسب الى الشيء في قولنا كل شيء
 بالفعول لا يصدق فيه فان هذا الشيء هو معنى الحقيقة الكلية
 تحت لا يصدق بحسب ما استعمل في الشيء الذي يثبت
 يمكن اعتباره بحسب لا يمكن اعتباره الشيء الذي نسب الى

صحيح

تخصص

كأن

كقولنا شئ من الباري شئ من عدم اشكال صدق العقل في
 شئ بحسب نفس الامر والقول كذا صدق في الشيء كقولنا شئ
 لان كل مفهوم نسب الى شئ للعقل ان يكون متصفا بالاشياء
 شكل ان اعتبارها والمفهوم المذكور اعتبارا صحيح وهو ما هو في
 القضايا وهو ما شربنا من سائر الاعتبارات فلا يثبت ان
 يحصل معنى الحقيقة الاصلية ويكون ما هو في الحقيقة
 التي يتصل بها المقادير وفي كلام الشيخ اشارة الى هذا الشيء
 انما يحدث في الذهن بحسب الاشياء بلا عكس على انما في
 نفسها وهو جوهري لا يوجد له المحل وانما يتصل في الذهن بوجوده
 له المحل لا من حيث هي في الذهن فقط بل على انما اذ اريد
 وجوده لها المحل ثم قال في الاشياء التي لا وجود لها جوهري
 لا تملك الذي ربما اشتمل عليه كشيء من ان الذهن يحكم عليها
 انما كذا معنا انما كانت مجردة وجودها في الذهن ثم ان
 كذا وهذا كما يقال ان الخلق ايجادا انتهى ثم ههنا كانت بحسب
 التقطع بها الا ان معنى قولهم صدق الوجود في شئ من
 الموضوع ان صدقها المستلزم وجود الموضوع حال ثبوت المحل
 واتحاده مع معنى طرف ذلك الثبوت والاتحاد في ذاته
 وان خالفها وبما وان وتساوقا وان راى هذا في
 ما معنى قولهم ان الحقيقة بمعنى الوجود المقدر لا الموضوع
 القدر امر لا يجر فيه فلا حاجة في اعتباره قلت انما اعتبر في
 الحقيقة اشكال صدق العقل انما افراد والمكان وجودها

في قولنا شئ من الباري
 شئ من عدم اشكال صدق العقل

فقد ثبت الجواب

فانما هو الموجود المندرج في الوجود المندرج وكلما اتى به لا يتحقق
 فان اعتباره وان لم يتحقق كما هو معنى العلم ببعضه فالجواب لا يوجد
 المندرج في الموضوع بحيث لو وجد كان متعلقا بالموجود الثاني
 ان صدق السالبة لا يتلزم وجود الموضوع بل قد يصدق
 بما فيه ضرورة انه اذا ما ثبت له في نفسه لا ثبت له غيره لكن
 صدق من السالبة في الذهن لا يتلزم وجود موضوع فيه
 قال الحكم فقط انما ثبت ان السالين باعتبار واحد سالب
 المبرر وسكو ان صدق مرجح لا يتلزم وجود الموضوع
 وقرعوا مساو من السالبة بان فيها زيادة اعتبار في السالبة
 يتصور العرفاني فيكم بالسلب وفي سالبية المبرر مرجح وسيل
 ذلكا سلب على الموضوع فالاول معنى سالبية المبرر سلب
 عنه المبرر ومعنى سالبية المبرر اني سلب عنه مرجح سلب
 عنه سلب ومعنى السالبة اني سلب عنه سلب وكان صدق لا
 وجود الموضوع اذ ذلك صدق ثبوت السلب هذا الكلام و
قول وقد نظر ان المقدمة الثانية ان ثبوت الشيء
 لا يتلزم ثبوت المثبت له لا يثبت العقل متبعا لامن السالبة
 القول بان العقل لا يثبت السالبة المبرر دون وجود المبرر
 وايضا لعدم المطلق ليس شيئا أصلا فكيف يكون شيئا سلب
 ب لا مبال المدول هو عدم متاوان لا يتعدا فيصنع
 وجود الموضوع باعتبار الاستعداد الذي هو وجودي لا انه
 ليس ذلك مذهبهم بل هو مرجح في نفسه فانه انما هو

ليس

الليس مرجح وكما ليس مرجح من وجوده في الموضوع فيصنع
 مرجحة معدولة مع عدم استعداد الموضوع لمجرد العلم
 بينهم من كلهم الشرح وغيره من المعتقد اني لا يجب طلب
 وجوه الموضوع فثبت في الشرح انما هو ان يكون الموضوع
 في الموضوع لا الاستعداد المعدول في وجوده الا اني معس في
 بهما لا يقتضي ذلك ولكن لان الاستعداد معنى ذلك اني
 صدق في سلب كان نفس غير مادل مع سلب الموضوع وعدم
 الا يثبت لا على المبرر محب ان سلب في الفرق من قولنا المبرر
 في كل واحد من قولنا ليس يوجد كذا ان السالبة المستند
 من الوجوه المعدولة في انما صدق على المعدول مرجح
 معدول لا يقتضي المرجحة المعدولة على ذلك وقدر على
 ذلك فاما اذا اخذنا من سلب مع ما لا ينفذ كان محمدا
 اخذ كشي واحد ثم اثبتنا على الموضوع برحلة الابواب
 كانت القضية مرجحة سلب عن مرجح انه لم يثبت في ما
 من سالبية المبرر في المعدول وان الوحدة مطلقا في وجود
 الموضوع لاجل معنى الرابطة لا لا معنى المبرر ذلك والحق
 ان الوحدة السالبة المبرر على ما عتق السالين فيصنع
 لان انقضاء الموضوع سلب المبرر عنه فانه في الذهن
 وجود الموضوع في الذهن لا في الخارج فكون منها في
 الخارجية تلزم فان ثبت صدق السالبة الخارجية لا يثبت
 وجود الموضوع خارجا ثبوت المبرر لا في الخارجية

السالبة المحل عبارة عن كون متعلق بوجوده في الزمان مكررات
 السالبة الخاصة بجهة اعم من السالبة المحل قلت الماهية بالوجود
 الذهني هي صفة الوجود في نفس الامر بجميع المنزلات الصورية
 الاقدام في انما هو صورة في نفس الامر لا يباح بوضع تصديق او بوجوب
 اطلاقها انما متباينة طبع ما عداها وانما ان ذلك الوجود في شرف في
 الشاغل لا يلازم على ذلك انما هي مشعر خضوع هذا القول تحت
 السالبة وادامتها بحسب الصدق مما مل هذا المباح ان قوله **ولقد**
 الوجبة مدعوى وجود الموضع وصدق السالبة لا يقتضي اطلاق الحقيقة
 انما هو في غير السالبة المحل فان الامر بها على التمسك عند خروجه
 اما على ما حققنا ولا يقتضي العلم **ولقد** وقد يعمل بمرتب
 السلب على غير ما يليق **ولقد** هو من قوله اي من الموضع وهو
 المحل **ولقد** ويسمى اي القضية المستقلة على كل لفظ **ولقد** مستقلة
 اي بعد ذلك الموضع والمحل او كليهما ومن اعتبار السالبة المحل
 ان يثبت ما ذكره في تعريف الحدود لصدق جميعها فان حرف
 السلب هناك يقتضي من المحل وان وقع في شرف المطالع ان
 السلب خارج عن المحل في السالبة وما المحل اسم تصريحي
 السالبة المحل يعود سلبا المحل من الموضع ويجوز ذلك لثبوت
 الموضع وهو هذا الاتان من خارج في نفس الامر بان يعمل
 المحل في عبارة على القول الاول الذي ورد على العبارة **ولقد**
 النسبة مزجحة فسة المحل الى الموضع اما ان يكون خبرا في
 الامر او مكملة اذا ذكره دامية الى غير ذلك ممكن لثبوت السالبة

ففي

في نفس الامر هي ما قد انقضت والصورة العقلية لها في
 القضية المستقلة واللفظ الدال عليها في الحقيقة هي ما في
 كانت القضية سالبة عنها شيء محله من حيث الحقيقة وان كانت
 مستقلة عليها من جهة **ولقد** وما به السالبة اراه على خلاف
 الصورة لبعض لفظ الدال على ما في الصورة الذهنية وال
 بخلافه في نفس الامر على ما هو المشهور في الحقيقة ان واجبت الدالة
 صدقت القضية والا كذبت **ولقد** كما في قوله الفاعل انما
 صحت من اعتبارها من السالبة فيها والافق في الامتناع من
 مشعر جميع مستلزمات وهي التي معناها مركبة من اعتبار السلب
 وثابتة منها بساطع معاني منهاها اما اعتبارها قطعا او
 حفظ قديم البديهة ليقوم بها بالطلع **ولقد** فان كان الحكم
 النسبة ما وادوات الموضع اي ما ليست بمرجوة **ولقد** فغير ذلك
 لا شيء على الضرورة **ولقد** مطلقه لعدم قصد الضرر والضرر
 فيها هو شرف او وقت شرفه على انساني حلاله والله وقد يطلق
 الضرورة المطلقة على ما حكم فيها بغيره في ثبوت المحل للموضع
 او لا وبذلك اقول ان السالبة هي التي يقتضي باسم الضرر في الاذن
 والاول باسم الضرورة الدالة فان ضرورة ثبوت المحل لا تقتضي
 في وقت ضرورية معتدلة مشيئة او قول حلاله الانسان اعتبار
 ثم يكون حلاله لا يلزم من ذلك في تحصيل ضرورية ثبوت المحل
 فان ضرورية غير متينة في مشيئة فان السالبة ثبوت المحل لا تقتضي
 مستحيلة ما لذات فان مقتضى اعتبار الاول وان كان المحل غير

ان لم يأت في الضرورة الاسكان الخاص كثيرا على ان لا يكون
 بالضرورة فانه صادق لان الشيء ما دام موجودا يتبين سروره
 مع صدق قولنا كل اشكال موجود بالاسكان الخاص حيث كان
 المراد ضرورة ان كانت المحل للوصف في جميع اوقاف وجوده ووجود
 ليس ضروريا في جميع اوقاف وجوده والوصف في اثنى كان ضروريا
 فيشترط استمرار الفرق بينهما في الشرطية العامة وشبهه نظرا
 لو كان معنى الضرورة المطلقة ما ذكره لم يأت ان لا يصح في الافة
 ما ذكره الضرورة لان له فلا يكون في منها لان وجوده الموضوع
 اذا لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن شيئا محلا للضرورة
 في ذلك الوقت وهذه اقل وقت شبهه اذ بعض المتكلمين يحكي
 بهذا الكتاب والحق في الضرورة المطلقة هي الضرورة في
 الوجود والمشي في الله بهذا المعنى هو لا يمكن في الضرورة
 فيشترط الوجود وانما الاسكان الذاتي فانا نأبى في الضرورة
 الا لانه متبرر **قوله** او ما دام الوصف اي حكم فيها حكم
 النسبة ما دام الوصف العناني **قوله** فشرطه عامه اما
 فتشترط بالشرطية فله شرط لا العناني بالوصف ما انفسها
 العامة فتكونها اعم من الشرطية الخاصة كما يحكي في الكليات
 ثم الشرطية العامة تارة فوجدت ضرورة النسبة فشرطه
 الوصف العناني واخرى بمعنى ضروريته في جميع اوقاف
 الوصف والفرق بينهما انه يجب في الاول ان يكون كونه
 مدخلا للضرورة بخلاف الثاني فان الحكم فيها بالاشناع

الاشناع

لا يمكن ان يكون وصفه محورا في مستند الى علمه عدم الاسكان في ذلك
 كل كما استحركه الاصابع بالاشناع ما دام كاشا بالاشناع او لصادق
 في هذا الثاني كاذب لان سرورة الاصابع ليست ضرورية للعلم
 في وقت كذا بانه وجوده تحت الظن مثلا اذ اكتفاءه است ضروريه
 في شيء من الاوقات فكذلك سرورة الاصابع في الحقيقة الاولى اعم من
 الضرورة وتبين وجهه لصدقها في مادة الضرورة والاشناع
 العناني عيني الذات كسكان كل انسان حيا بالضرورة العامة
 وبالعامة ما دام الانسان وصدق الاولى بدون الثانية حيث كان
 العناني عينا الذات والمادة ضرورية لاشناعه عن كونه كاشا
 بالضرورة وصدق الثانية بدون الاولى في مادة الله الوصفية
 دون الذاتية كاشا لاشناع الاصابع والعناني الثاني اعم منها
 مطلقا لانه اذا ثبت الضرورة العامة ثبت في جميع اوقاف
 الوصف من غير يمكن كافي ولكن لا يختص بظلم ما لم يكن
 فاني لا اظلم ضروري له في وقت الانحسار وهو **قوله**
 المصلحة على ما ذكره وليس ضروري له في سائر الاوقات
 العناني ضروري وجبه بالاشناع العناني على اعم المطلقين
 الا اعم من شيء من وجبه كونه اعم من ذلك الشيء في الجملة كونه
 الثاني اعم في الجملة من الاول والاشناع المحضين للصدق
 الاول بدون الثاني في المثال المذكور وقد برهنه **قوله**
 وفي وقت معنى اي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت عيني
 متا وقات وجود الوصف **قوله** في وقت مطلقا لتبين الله

فيها الوقت الحق وعدم تقديرها باليوم والليل والوقت
كله ينفصل وتساخيلولة وهي ان يطلق من الضميمة وقت
ويجوز ان المشرقة العامة في بعض الاماكن يطلق من التي انما
لا يجمع اوقات الوقت بعض اوقات الزمان **قوله** ويستمر
اي حكم فيها بضرورة الضميمة في وقت ولم يحين ذلك الوقت
فانقضت **قوله** فنفسه بطلت اما المستقر لعدم التعيين
واما المطلق لعدم التقيد كما مرنا في كل ذي وجه متعين
وقاما بالضم وهي ان يطلق من الوقت وهو وجه متعين
ولكن بطلت بالتحسين نسبة الوقت **قوله** وجد ما بها تمام الذا
اي حكم فيها بضرورة الضميمة تمام ذات الموضوع بوجوه **قوله**
فوانه بطلت وجد الضميمة طامروا في ذلك في الضميمة
الذاتية فكلها تمام ان في وجوده تمام الضميمة الاولى او يطلق
لاصال وجوده موضع اعطى كما مر من شال الضميمة الاولى
ولا ان في جميعها الحسن منطلق ايضا كما في الله لكن اليوم
الذي لا يوافق لا يطلق العام في ضميمه موحدا للوجود
الضميمة الثالثة كما مر **الذاتية** ان يطلق من الضميمة لان
استماع الحكمك السبعة مستلزم دلالتها من فها من كل حكم
ان عدمه والتمتع مع اشكالها والها وفيه تمام في تمام الضميمة
المتأخر الى اليوم فان الحكم لا يردم الا بعدة يجب ان لها
او بواسطة اشغالها الى ما يجب بذاته ومع وجوده المحل
وجود العمل في الدوام لا يمنع الضميمة الا في استماع

لا شك

[illegible]

فصل فی فایز

فله يعلم عند في المشروطة دون المطلقة ومثل ان يقال
المشروطة يستلزم المطلقة فان كان الحكم فيها الشرطية يستلزم
مطلقة كذلك شأنها فانك قد علمت ان القضية قد وجد جديده
على وجه خاصه وانما احذف حاصلا كان في الحكم فيها
شروط الحول على تقدير وجود الموضوع في لو كان الحكم مطلقا
الحول في نفس الامر لا على التقدير بل لا بد من المشروطة كذلك
وتفصيل الكلام ان معنى المشروطة عند الحول الموضوع في شأن
الحكم على من الوصفه وليس منها مجرد استلزام الحكم على شأن
هو كونه النسبة والمطلقة هي التي ثبت ثم انما بشرط
كأن المطلقة لا كان مستلزم من الامر او على قد يوجد الموضوع
على شأن الامر المطلقة شأنها تقع مجرد استلزام المطلقة
وان الامر لا يحتاج الى شأن يكون مستلزم شروط الحول في نفس الامر
على التقدير بل احد المشروطة كذلك والمطلقة الكلام في نفس الامر
شروط الحول الموضوع لا يحتاج الى شأن يضع الحكم على الوصف
انهم من الحكمة ولم يستلزم المطلقة بأن يكون الحكمة انهم
المطلقة كلها المشترط الا انهم لن يضع احدا المطلقة او احدا وا
الشروط المشترط فيها لا يعمل شأن احد مع المشروطة مجرد استلزام
الضرر ان الحول قد شرط اصل منه الحمل الذي هو اتحاد الحول
مع الموضوع ومما خذ في المشروطة بشرط الحول على التقدير في
المطلقة الثبوت بشرط نفس الامر بحكم على احد الضرر في الامر
المرتب في أصل القضية لا يحتاج الى احد في المشروطة شروط الحول

لا يمكن ان لا يعمل على انه لا يرد على التزم في حكم يكون المظان
 اعم من الظن ويطه على الامتناع انما يتبع الحجة من المصنفين على ما كان
 من غير منسبها الى ما اراد من غير الحجة من ما يقتضيه منها
 فلا راع في الحق **فصل** وبعده من غير حجة في ايراد
 حكم في حقهم من ضرورة خلاف ذلك الحجة ان كانت موجبة
 لعدم ضرورة السطبة او سالة من عدم ضرورة لا يجب **فصل**
 في الحجة العامة اما المستحقة بالمكانة فلا تتأهلها على الاستح
 والاعامة ظهورها بالصفة الى الحجة الخاصة كما سيأتي **فصل**
 في حقها في حقها في المستحق لا يمكن اعتبارها على اخرى
 بل في حقها على اخرى مستحق في حقها في المراتب المستحق
 وقد وضعت المسألة في شكل من غير وضعت في حقها
 كما لا يخفى في الحق المحطل الحار حتى في كل هذا في حقها
 على المستحق **فصل** وقد وقع الفراغ من تحرير هذه المسألة
 عشر من شهر رمضان المبارك الواقعة في
 سنة ٩٧٢ هـ على يد الفقير الى الله تعالى
 ابو الحسن بن عبد الله
 الله تفضل على
 والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم . وفيه تبيين
 العلم على الاضمار بعبارة الوري وجسار العلم
 والوري فلا يحسن بطاقتا عشرة حاكم من مشاهير
 السيد حاكم تلك الحقايق تذييل المظن والعلوم من المظن
 والبرام من شهادات ما وهام الدواني في العلم
 من الله العزيز العليم والحق والحق في غاي الامام والم
 العلوم من المظن المظن من المظن من المظن من المظن
 من تذييل المظن المظن من المظن من المظن من المظن
 فلا يرد في حقها اذ هي ان النافذ من وجه حلال
 لبعض الدواني والناظر من اجله العاصم
 تذييل المظن والعلوم في حقها لا يجب في كل ما
 ليس هو الترخيص والترشيح على اعتراف المظن والعلوم
 او جعلها لكتاب ولعله الهاء وعامة ما حسبه رامة
 الاستقلال وسلاحة الامام من مزاياه اصل الفرض
 من ان سلاحة الامام تكون حصة الامام لا غيرها
 الملازمة بل الفضيلة بل من اصل الفرض الذي يعتبر به
 الامام وتطيق اسباب او لكل الامام ولا يكون له حصلا
 بكتف وبسبب ومع هذه الحقائق كلها اعني من
 عليه وهو المولى القاسم حقا المظن المظن في
 كتب شهاب على هذا التقى ونال من مقتضى تذييل المظن



انهم من شجرة برية جوامع حواءه المنسل النعام كونه
 والسلم على صفة من ١٨٠ م والده وصفيه العزلة ايم نايك
 وكل محمد وفكر لمن لا يحيط كنهه امة السقي وقا منقر
 القدر من الى سيرة التكو اسعدنا برقا من العبوديات
 احسننا حردق الشهوات صلي به علم غلام من فرج الشجر
 عتار اهل البر والمدر وحسن نبيا الذي اوفى الحكمة
 وحصل الخطا بسيرة العطايا ومعدن ليل الذهب المستعد
 بلعه من الرق حسن من علا حسن الشجر فالله المستعان
 الى امرنا في ثم سيد الظفر ناسكنا من حواءه حشاشا
 انه حواءه شاة ماضية التقصير فمن حواءه
 الصم باله والسم للشر من ولد البقر والفيلة من
 تحت الدرع واسم الله القدر الخالي من الجرة ويطلق
 على العل والنجاة والمهتمة ولا يخفى انه ضايق في حواءه
 النسابات اشارات الى الشجر اليه والرايع ما يميزه
 والرايع الشجر مروي على طالبي في حواءه وفي قوله
 شجر عليل الساقين من شجر ارضه انطا ومير لا يخفى الام
 بكلف لا يخفى وذلك الذي والشما لان الاشيا بين يده
 او يكون هذا الروا الناس والرا فان الذي من احدى
 لم نست الى ما اشهر مع كونه صد قابل كونه ماضيا
 واقفا اظها لا افعال خلاص العباد الذي هو العلم والقدرة
 والاشارة فلكل الظفر اشاع من في نظر



من شجرة برية جوامع حواءه المنسل النعام كونه

من شجرة برية جوامع حواءه المنسل النعام كونه

من شجرة برية جوامع حواءه المنسل النعام كونه



این مقام است آنچه نسبت که مبداء بغير باشد و دیگر
 دیگر از آن حیثیت که امری دیگر است از حیثی مبداء
 که این مبداء چه هر باشد باطل و صحت فاعل و مفعول
 و فعلی در که و بافتش صورت است با در که
 و قول او که هر صورت که در فاعل در که است
 که او را در این خوانند ظاهر در آنست که مبداء با
 نفس فاعله باشد نه فاعلی که بواسطه او انشا را
 دریا بند و اشتقاق در آنکه از افعال است
 باشد و در صحیح هر چه آمده که مفعول فاعل از برای
 مبالغه از افعال آمده چون در آنکه و حس است
 ادراک و احساس ولی نادر است و فاعلی
 از ادراک باید گرفت که در که بمعنی ادراک
 نیامده باشد و اما اگر استعمال در که بمعنی ادراک
 یافت شود چنانکه در عبارت مضافه سه مرتبه
 شرح الشرح مختصر این واجب واقع شده و مشتق
 از در که است بمعنی ادراک و محل و نسبت بر مفعول

این مقام است آنچه نسبت که مبداء بغير باشد و دیگر
 دیگر از آن حیثیت که امری دیگر است از حیثی مبداء
 که این مبداء چه هر باشد باطل و صحت فاعل و مفعول
 و فعلی در که و بافتش صورت است با در که
 و قول او که هر صورت که در فاعل در که است
 که او را در این خوانند ظاهر در آنست که مبداء با
 نفس فاعله باشد نه فاعلی که بواسطه او انشا را
 دریا بند و اشتقاق در آنکه از افعال است
 باشد و در صحیح هر چه آمده که مفعول فاعل از برای
 مبالغه از افعال آمده چون در آنکه و حس است
 ادراک و احساس ولی نادر است و فاعلی
 از ادراک باید گرفت که در که بمعنی ادراک
 نیامده باشد و اما اگر استعمال در که بمعنی ادراک
 یافت شود چنانکه در عبارت مضافه سه مرتبه
 شرح الشرح مختصر این واجب واقع شده و مشتق
 از در که است بمعنی ادراک و محل و نسبت بر مفعول

این مقام است آنچه نسبت که مبداء بغير باشد و دیگر
 دیگر از آن حیثیت که امری دیگر است از حیثی مبداء
 که این مبداء چه هر باشد باطل و صحت فاعل و مفعول
 و فعلی در که و بافتش صورت است با در که
 و قول او که هر صورت که در فاعل در که است
 که او را در این خوانند ظاهر در آنست که مبداء با
 نفس فاعله باشد نه فاعلی که بواسطه او انشا را
 دریا بند و اشتقاق در آنکه از افعال است
 باشد و در صحیح هر چه آمده که مفعول فاعل از برای
 مبالغه از افعال آمده چون در آنکه و حس است
 ادراک و احساس ولی نادر است و فاعلی
 از ادراک باید گرفت که در که بمعنی ادراک
 نیامده باشد و اما اگر استعمال در که بمعنی ادراک
 یافت شود چنانکه در عبارت مضافه سه مرتبه
 شرح الشرح مختصر این واجب واقع شده و مشتق
 از در که است بمعنی ادراک و محل و نسبت بر مفعول

نسبت از ادراک که مبداء بغير باشد و دیگر
 فاعلی که که را ادراک است موقوف بر مفعول
 که مفعول نسبت که مفعول و اختیار و برده که از برای
 تنبیه است بر کمال این فاعل و ادراک و تفصیل او
 از ادراک بر سایر در کات زیرا که ادراک
 نظری و بدیهی است بخلاف سایر در کات
 نگوییم که مراد بکمال اگر کمال فی الجمله است یعنی
 مبداء است و نسبت بر مفعول مبداء است و اگر
 کمال است که مفعول او مفعول نسبت غیر از آن
 اکل را نسبت زیرا که مراد بکمال ادراک نظری است
 چرا که غیر او را اعتقاد و ی نسبت بر مفعول است
 حیوانات در وی بعضی گفته اند که تحقیق نسبت
 که مبداء بغير باشد و دیگر از آن حیثیت که امری دیگر است از حیثی مبداء
 که این مبداء چه هر باشد باطل و صحت فاعل و مفعول
 و فعلی در که و بافتش صورت است با در که
 و قول او که هر صورت که در فاعل در که است
 که او را در این خوانند ظاهر در آنست که مبداء با
 نفس فاعله باشد نه فاعلی که بواسطه او انشا را
 دریا بند و اشتقاق در آنکه از افعال است
 باشد و در صحیح هر چه آمده که مفعول فاعل از برای
 مبالغه از افعال آمده چون در آنکه و حس است
 ادراک و احساس ولی نادر است و فاعلی
 از ادراک باید گرفت که در که بمعنی ادراک
 نیامده باشد و اما اگر استعمال در که بمعنی ادراک
 یافت شود چنانکه در عبارت مضافه سه مرتبه
 شرح الشرح مختصر این واجب واقع شده و مشتق
 از در که است بمعنی ادراک و محل و نسبت بر مفعول

این مقام است آنچه نسبت که مبداء بغير باشد و دیگر
 دیگر از آن حیثیت که امری دیگر است از حیثی مبداء
 که این مبداء چه هر باشد باطل و صحت فاعل و مفعول
 و فعلی در که و بافتش صورت است با در که
 و قول او که هر صورت که در فاعل در که است
 که او را در این خوانند ظاهر در آنست که مبداء با
 نفس فاعله باشد نه فاعلی که بواسطه او انشا را
 دریا بند و اشتقاق در آنکه از افعال است
 باشد و در صحیح هر چه آمده که مفعول فاعل از برای
 مبالغه از افعال آمده چون در آنکه و حس است
 ادراک و احساس ولی نادر است و فاعلی
 از ادراک باید گرفت که در که بمعنی ادراک
 نیامده باشد و اما اگر استعمال در که بمعنی ادراک
 یافت شود چنانکه در عبارت مضافه سه مرتبه
 شرح الشرح مختصر این واجب واقع شده و مشتق
 از در که است بمعنی ادراک و محل و نسبت بر مفعول

و برین تقدیر مراد از انقراض نفس انقراض
 بزرگ نفس است مانند آنکه باشد انقراض
 عادی و مجرد و او اگر گویند که انقراض صورت
 بزرگ نفس صافی نیست بر انقراض صورت در
 نفس جواب نیست که مراد نزدیکی مکان نیست
 بلکه مراد حصول صورت نزد عقل است که عقل
 باین صورت نزدیکی معنوی حاصل کرده و عقل
 متصف شود با وجهی که میگویند که این شکل
 نزد فلان چنین است اگر گویند چرا حصول
 صورت در نفس عبارت از مطالبه صورت نفس
 نمی آید باینکه استعمال اوقات ظرف در
 استعمال این مطالبات واقع است تا چیزی
 نشود که اوقات ظرف را بمعنی نزدیکی بری
 و نزدیکی را در عبارت از ملائمت علیه و آری
 جواب نیست که این عبارت است که این شکل
 نزد فلان چنین است و صورت در لغت شکل است

این عبارت را در بعضی کتب
 به این معنی آورده اند
 که این شکل نزد فلان
 چنین است و این معنی
 صحیح است

شایع است که این عبارت
 که این شکل نزد فلان
 چنین است و این معنی
 صحیح است

و در آخر

و در عرفان این فن عبارت با آنچه نمی یابیم
 شود و اینست یا جمع نمی است و نمی موجود را
 گویند و شکل نشود بحصول صور معدومات
 چرا که آنچه صورت او حاصل باشد بعد از حصول
 صورت موجود نخواهد بود و وجود ذهنی لیکن
 تقدیر بر این عبارت محمول است بر معنی
 زیرا که حقیقت انقراض صورت نشی است که
 متضاد الیه صورت قبل از انقراض صورت باو
 نمی پس بهتر در دفع اشکال است که چیزی
 صورت معدوم نیست بلکه هر موجود اندر علم
 میباید حاکم و تصدیق و ذب صورت موجود است
 زیرا که اگر چه صیغه را تصدیق نمی باشد اما نشی
 علم تصوری باو و پس نیست بدانکه صورت نشی حصول
 در اینند از اخلاط حس است و اصلا صورت نشی

این عبارت را در بعضی کتب
 به این معنی آورده اند
 که این شکل نزد فلان
 چنین است و این معنی
 صحیح است

در وی نقش نیست چنانچه در محققین می بینیم
 و لیکن چون مقصود از نقش به این معنی باشد
 و این معنی که در بعضی کتب آمده است
 صحیح است

ناضج کمال و اضعف ظاهر تر باشد اضعف را به
 توان سخت چنانکه میگویند فلان چیز ضعیف است
 همچو برف با آنکه برف سفید نیست و سفید
 او از اخلاط حاصل است و محقق نیست که حاصل هم
 ایندیش مخاطب ظاهر تر است از حال محقق
 پس قبول او که چنانکه در آینه شود و در حال عقل
 نشانه نتوان کرد کمال آینه چرا که مشبه به
 انوی می باید و حصول صورتهی در عقل محقق
 است محقق است و در آینه موهوم و در عقل
 صورته معقول محسوس حاصل است بخلاف
 آینه پس حال عقل اقوی باشد و محقق نماید که در
 حال عقل باینکه آینه است مخطئ را بر آنکه صورته
 در عقل کاهی صادق و کاهی کاذب می باشد
 چنانکه حکایت آینه کاهی مطابق و کاهی غیر مطابق
 است و بدانکه هر چند حاصل نفس که آینه عقل را
 از غبار علانی پاکیزه نرسد و صورتهش بیاد او

اولین

روشن تر نماید و چون ظاهر از تشبیه اطلاق
 الحاقی ناقص است بکمال توهم این باشد که حصول
 صورته در عقل کمتر باشد از حصول صورته در آینه
 برای دفع آن گفت لیکن در آینه حاصل نشود مگر
 صور محسوسات و در قوه مدر که ان فی که انرا
 و همین خواهند حاصل شود صور محسوسات و معقولات
 و چون حال آینه پیش مخاطب ظاهر است اعتماد بر آن
 نفی نکرد محسوسات را بصحراست هر چند بعضی
 بجموم محسوسات حاصله در قوه مدر که ان فی
 مناسب تر بود تا توهم نشود و اختصاص او
 بصحراست لیکن در دفع این توهم گفت که لغایزه
 محسوسات معقولات نسبت توان گفت
 که چون قبا در از تشبیه عقل با آینه مشبه تا بود
 توهم می شد که در عقل حاصل نشود مگر صور محسوسات
 و کلام مذکور را از برای دفع این توهم است زیرا که
 در دفع این توهم نفس کمال این آینه مستند است

پوشیده نموده که اگر گفتی که آدمی را قوت نیست بلکه
 که تشنگی کرد و در وی صور محسوس و معقول است
 در این مبصرات با وجود اختصار الهی بود و
 او که در قوه مدرک انسانی هر قدر در او است
 بود و چون محسوس و معقول بر وجهی که تصور
 شد مثل جمیع اشیا حاصله و عقل بود بلکه شاید
 حاصله و عقل متفهم بود محسوس و معقول
 و تمیز و موهوم و محسوس یک یکی از
 این پنجگان بود و معقول مدرک بود که نفس
 حاصل شود و تمیز مدرک مادی بود که بسیج
 از حواس پنجگانه مدرک بود نشده باشد و موهوم
 مدرک بود که معنی خفیه معقول محسوس باشد
 منسلخ شد با آنکه معقول را بر خلاف مشهور تفر
 کند پس گفت که محسوس است از حواس پنجگانه
 که الفبا هر یک بنی قوتی که مخلوق است
 و عصب خوف که بیم و کفر طایفه شده از حواس

در این مبصرات
 در این مبصرات
 در این مبصرات
 در این مبصرات
 در این مبصرات
 در این مبصرات
 در این مبصرات
 در این مبصرات
 در این مبصرات
 در این مبصرات

پیشوند و هر یک یک چشم بر سر بند و این
 قوه خود و لولان در بایند و ساهموان قوت
 که مخلوق است و در و عصب مغز و شش
 مغاک سوراج گوش که بان اموات را
 در بایند و شش آن قوت نیست که مخلوق است
 در و گوشت پاره بند و در مقدم و باغ
 که شش پاره بند و سر پنهان که بان بویهارا
 در بایند و ذائقه آن قوت نیست که مخلوق نیست
 بر عصب مغز و شش بر زبان که بان طعم را
 در بایند و لامه قوت نیست پراکنده و جمیع
 بدن مگر کرده و حسی که در پیر و شش و
 استخوانها که با عوارض و بردت و در
 و نرمی و امتثال این در بایند و شش و نوب
 بان الفاظ از قبیل سمیه است یا سمی فاعل
 مگر آنکه ثابت شود که این الفاظ از برای
 اده است مدرک عقل شود و معقول است مگر

است و لولان

بعضی یکی از اینها مدرک نشود پس موهوم و مخیل
و اصل معقول باشند و چنانکه گفت که محسوس
بعضی محسوس است از حواس ظاهره و باطنه دارد
ناموهوم و مخیل را شامل باشند و معقول بعضی
نشود که از دلکین چون محسوس معانی خود نمی
نشود و هیچ بود و احتیاج بنا بر دلیل و مقام فکر
معقول شد پس مناسب نمود که از برای لفظ
متناظر لفظ متقدم را تا دلیل کند زیرا که از کتب
تا دلیل است قبل از احتیاج و این صورت را
استاد اتم علامه زمانی محقق گفتارانی در
منبع کتب فلسفه بیان کرده که پیش از آنکه بیا
رسند موزه را بکشند بدانکه مقصود از حصول
صور استنباط عقلی است پس علم است با تقسیم
او به صورت و تصدیق میگرد و تقسیم علم موهوم
علیه بیان احتیاج است بملفوظ و فایده بیان آن
و عملش همین خواهد شد انشا الله تعالی پس این

یعدا

بعد از تحقیق ما به علم معقول شد تقسیم علم موهوم
و تصدیق و از جهت استقامت با ثبات تقسیم
و بعضی تقسیم را نقد میگرد پس قول او که فصل
و هر صورتی که در قوه مدرک انسانی که از این
خوانند حاصل شود با تصور باشد یا تصدیق
مقدم است از مقدمات اثبات تقسیم
و تقسیم نسبت پس متوجه نشود که مقایسه
تران بود که بعضی که صورتی که در قوه مدرک
انسانی حاصل شود و لفظ هر که دلالت کند
بر افراد ذکر کردی از برای آنکه تقسیم مفهوم
را باشد نه افراد و مراد بآنکه با تصور است
یا تصدیق انفصال حقیقی است یعنی اگر
تصور است تصدیق نسبت و برعکس اگر تصور
نسبت تصدیق است و اگر تصدیق نسبت تصور
زیرا که آن صورتی که حاصل اگر صورت نسبت چیزی
است چیزی را مطلق صورت نسبت زیرا که موهوم

نسبت اگر بخارن با ذعان و قبول باشد
 تصویر باشد بلکه صورت نسبت خواه یا نباشد
 که آن صورت با کجاست باشد یعنی ادراک آن
 نسبت واقع است بر وجه اذعان چنانکه
 زید نویسنده است یا باطنی که آن
 صورت نسبت باشد یعنی ادراک آنکه
 نسبت واقع نیست بر وجه اذعان چنانکه
 زید نویسنده نسبت پس لابد است در تقصیر
 تصدیق از تقصیر صورت نسبت با کجاست
 و سلب ما صحیح باشد آن صورت را
 تصدیق خوانند و اگر آن صورت حاصل
 صورت نسبت مذکوره است این تصویر
 خوانند مذکوره صفت صورت است نسبت
 باشد یعنی صورت بطریق کجاست و سلب که اگر صفت
 نسبت باشد معنی چنین خواهد که غیر صورت
 نسبت چیزی بگویی در است نسبت که امر انصاف

خوانند

خوانند زیرا که برین تقدیر تصویر نسبت مذکوره
 از نوعی تصویر خارج می ماند و نسبتی که هر فرد
 صورت از تصویر و تصدیق خارج نیست پس علم که
 حیوان از مفهوم است و مراد از ادراک است
 تصویر صورت و تصدیق نسبت علم با ادراک
 برای است که علم یعنی یقین آمده است و در مقام
 تقسیم بنا بر نوع هم آنکه مراد بر این است
 اشکال کرده اند که تصویر سیاق یقین است
 پس تقسیم علم بدو قسمتی تقسیم باشد
 لیکن مثل این نوع هم درین مقام بغایت عجیب است
 و پوشیده نسبت که کلام مثل است بر ساق
 زیرا که آنچه حیوان از ادراک است فقط علم است
 و آنچه منحصر است مفهوم است و طایفه از آن
 بودی که گفتی که علم که صورت حاصل است منحصر
 در تصویر و تصدیق و وجه تقدیم تصویر بر تصدیق
 بعد از این معلوم خواهد بود وجه تقدیم تصدیق بر تصویر

نقد

در بیان بنابر نسبت که تصدیق وجودی است
و تصور عددی و موقت وجودی مقدم است
بر معرفت عدم بالذات و باسرفش چون
امام خوالدین الازبی و حکمای اهل تحقیق در مبنی
تصور و تصدیق خلافی بوده باینکه دور از مذهب
هر چند بعضی از مذقین در این مقام شده اند
چند فرموده است تمام مذاهب اهل تحقیق که تحقیق
و تصور را بود با تصدیق حاصل و ذکر کرد از برای
مزید تفصیل در بیان اقسام نسبت بعد از این
تفصیل معلوم می شود و از برای مزید تحقیق
تصور و تصدیق همین قدر بسند است که نسبت
جبری بکبری خواه متباین یا یکاب و خواه متبیس
بکبری خواه متعلق یا یکاب باشد و خواه
متعلق بسبب بوجه و چه باشد یکی معلی و محل آن
و دایره است که متغایر باشند در نظر عقل چنانکه معلوم
شد و در صورتی که نسبت سببه اگر اصل متحقق

بلکن ادرا

لکن ادرا بجهت نسبت به نسبت به نسبت به نسبت
و همچنین در دو قسم که انصالی زیرا که انصالی اعتبار
از آنکه نسبت به نسبت به نسبت به نسبت
اگر افتاب برآمده باشد و در باشد با کوه باشد
چنین که در کرات افتاب برآمده باشد نسبت به
و بر همین قیاس است قسم که انصالی زیرا
که انصالی عبارت از است از استقامت شأن
و نسبت چنانکه کوه با این عدد یعنی متغایر
که است بار با و تصورند با کوه و چنانکه نسبت به نسبت
شود و بدو قسم برابر با و نسبت به نسبت به نسبت
برابر با و نسبت به نسبت به نسبت به نسبت
یکی از این دو خواه بر مبنای ظاهر لفظ است بلکه
تأیید نسبت به نسبت به نسبت به نسبت به نسبت
نزد است با کوه به نسبت به نسبت به نسبت به نسبت
باشد با کوه به نسبت به نسبت به نسبت به نسبت
تفصیل انسان باشد با این شخص حیوان باشد

نسبت به نسبت به نسبت به نسبت به نسبت

بان معنی که نسبت جنین که این شخص است آن باشد
 یا این شخص سیوان باشد و چون معلوم شد
 که تقدیم اولی در آن نسبت امر است بامری یا یا یا
 و سلب و تصور در آن نسبت غیر این اولی است
نکته که در این معلوم شد که نسبت بر سه قسم است
پس اولی که محلی و انحصاری و انحصاری یا یا یا
 تقدیم باشد و آنکه در این حکم خوانند که نسبت
 تقدیم بر غیر تقدیم باشد و آنکه در این حکم خوانند که نسبت
 میان کلام سابق و آنکه در این حکم خوانند که نسبت
 و چون اولی که نسبت است یا یا یا
 لطافت لفظ ناچار باشد اولی از تصور را در وجه
 محلی نسبت و چون تقدیم تصور و نسبت الیه بر تصور
 نسبت علی الاطلاق واجب بود بلکه در محلی و یا
 تقدیم نسبت الیه بود بنا بر آنکه اولی است که اولی
 دانست را تصور کند و بعد از آن صفرا و در متصل
 نیز اولی تقدیم نسبت الیه زیرا که در ذکر غالباً اولی

چه نسبت
 چه نسبت
 در آنکه
 نسبت

تقدیم

تقدیم کنند و اولی است که تصور بود
 ذکر باشد و در تفصیل تقدیم واجب بود
 که فرق میان نسبت الیه و نسبت تقدیم و
 ناخبر است که گفت یکی تصور و نسبت الیه
 که اولی محکوم علیه خوانند دوم تصور و نسبت
 که اولی محکوم به خوانند و گفت که اولی تصور
 نسبت الیه و بعد از آن تصور و نسبت الیه
 سیم که تصور نسبت بین این است و چون
 تا خوا و از طرفین ظاهر و معین است و نسبت
 نسبت به این بین یا که هر نسبت را ابتدا
 از آن که میان دو طرف باشد برای نسبت
 که نسبت را بر آن وجه علامت مستوان
 که حال نسبت است و بان اعتبارش است
 خوانند و بر آن وجه علامت مستوان کرد که مستثنی
 نسبت الیه و بان اعتبارش است و نسبت
 خوانند و بر آن وجه علامت مستوان کرد که مستثنی

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

معلوم

موقوف بر فقیران خست گس تو هم مکرر
مکرر خستات فکرم و جو نصیب یافته
و حال آنکه صفای و نور از اندام است
چنانکه آن گفت یکی

عبارت از آنست که دو قید مخالف در مفهوم
 باشند نمی گنند و آن باشد با هر قیدی از آن
 قیدی باشد چنانچه تصور بواسطه فهم قید ضروری
 و نظری بر دو قسم است یکی آنکه در حصول وی
استیجاب نباشد نظری و فکری چون تصور
حوادث و برودت که عین حاصل شود و تصور
سیاهی و سفیدی که بیا صره حاصل شود و ما
 آن و این قسم را تصور ضروری و در بعضی منها
 بدیهی خوانند بواسطه آنکه ضروری علمی را
 گویند که در حصول وی استیجاب نباشد نظری
 و فکری و هر چند تصور نیست باین بن از
 بدیهیات است اگر چه اطراف او نظری
 باشد و در حصول او استیجاب باشد نظری
 بطرف لیکن چون مراد از نظر نظریست
 که مودوی شود بوی بس از تعریف تصور
 بدیهی خارج نشود و در تعریف تصور نظری

اصل

داخل نشود و قسم دوم آنکه در حصول وی استیجاب
 باشد نظری و فکری مودوی بوی چون تصور
 مابعد روح و ملک جن بروحی که از تعریف است
 مذکوره و در کتب قوم حاصل است و امثال
 آن و این قسم را تصور نظری خوانند بواسطه
 آنکه نظری در اصطلاح علمی را گویند که در حصول
 او استیجاب اند نظری و فکری مودوی
 بوی و بر همین قیاس تصدیق بر دو قسم
 یکی تصدیق ضروری و در بعضی منها بدیهی که
 چنانچه نظری مودوی بوی نباشد چون تصدیق
 بآنکه اقبا بس و ثمن است و انش کریم است
 که هر یک ازین دو تصدیق بیا صره حاصل شود
 و نظایران و مودوی نظری که چنانچه بیا
 نظری مودوی بوی چون تصدیق بآنکه صانع
 موجود است و عالم حادث است و غیر آن
 و تصدیق بدیهی که طرف او نظری باشد چون

و این قسم را تصور نظری خوانند بواسطه آنکه نظری در اصطلاح علمی را گویند که در حصول او استیجاب اند نظری و فکری مودوی بوی و بر همین قیاس تصدیق بر دو قسم یکی تصدیق ضروری و در بعضی منها بدیهی که چنانچه نظری مودوی بوی نباشد چون تصدیق بآنکه اقبا بس و ثمن است و انش کریم است که هر یک ازین دو تصدیق بیا صره حاصل شود و نظایران و مودوی نظری که چنانچه بیا نظری مودوی بوی چون تصدیق بآنکه صانع موجود است و عالم حادث است و غیر آن و تصدیق بدیهی که طرف او نظری باشد چون

محتاج بنظر مودی بطرف است نه تصدیق از طرف
 بدیهی خارج نمیشود و در تعریف نظری و اصل نمیشود
 و مصنف قدس سره مکان برده که بر تعریف
 همین تصور بروی که مذکور شد اصلاً اشکال
 مذکور متوجه نیست تا در دفع او قیدی است
 باید کرد و اشکال بر تعریف همین تصدیق متوجه
 لیکن در دفع اشکال باین کرده که مراد باین
 بنظر که مذکور است در تعریف این اجتناب بی واسطه
 است و حکم بدیهی مذکور محتاج است به تصور
 اولاً بواسطه تصور نسبت محتاج است به تصور
 و بواسطه اجتناب به تصور طرف محتاج بنظر
 و فکر بدانکه نظریه و بدیهه نسبت باینجا
 متفاوت می باشند چنانکه بدیهی شخصی
 شخصی دیگر باشند بلکه نسبت یک شخص بآنها
 او ذات تفاوت پذیر است پس در تعریف
 اجتناب تصدیق می دیگر باشد و چون انضمام هر

از تصور

از تصور و تصدیق بدیهی و نظری ظاهر بود و بر وجه

و دلیل که بروی انضمام کرده اند عبارت
 خفا بود مصنف قدس سره انضمام نکرد و در عبارت
 بروی مقدمه دیگر از مقدمات بیا احتیاج بنظر
 است که تصور نظری را از تصور ضروری و تصدیق
 نظری را از تصدیق ضروری حاصل میتوان
 کرد بطریق نظری که مقصود و اثبات احتیاج
 باین منطق که مباحث موصولی تصور
 مباحث موصولی تصدیق است و چنانکه
 احتیاج باین باین منطق که مباحث موصول
 به تصور بی نسبت علم تصور و تصدیق
 نمیشود بی معرفت آنکه هر قسم از تصور
 و تصدیق طرفی خاصی باشد نیز میسر نشود
 چرا که اگر هر دو قسم یک طرفی حاصل شوند
 اثبات اجتناب یک قسم پیش نبوده و آنچه در اینجا
 از فصل سابق معلوم شد زیاده بر آن نبود



که نظری هر قسم حاصل شود و از ضروری نظری
درین فصل بیان آنکه تصور نظر بر از تصور
ضروری و تصدیق نظری را از تصدیق ضروری
حاصل بنحی که بطریق که نظر است
 مکرر نباشد و مراد از امتحان امکان تفرار
 وقوع است و اگر نتواند بود که تصدیق نظری را
 از تصور ضروری و بعکس حاصل کنند زیرا که دلیل
 بر اختیاج این منتهی فایده نشده و بشکرت
 که ضابطه کتب نظری از برای مقدمه مذکوره
 درین فصل مهم است از برای مقدمه مذکوره
 در فصل سابق نیز مهم است و اگر در فصل سابق
 مذکور شدی مقدمه مذکوره در آن فصل بی
 اظهار معلوم شدی لیکن ذکر او درین فصل
 از برای مزید اختصاص اوست بمقدمه
 مذکوره فصل پنجم را آنکه هم باعتبار موضوع
 و هم باعتبار محمول از دو وجه موقوفست

بر موقوفت نظر بخلاف مقدمه سابق که اختیاج او
 بموقوفت نظر باعتبار رعایت بار محمول نیست
 و نیز امتداد نظر از برای اثبات این مقدمه
 مهم است و آن نظر عبارتست از ترتیب
 و نهادن یکای خود هر یک از تصورات را
 در کسب تصور بآنصورتی که در کسب تصدیق
 و مراد از هر جمعی که در توفیق است این فن
 واقع شده مافوق واحد است و ترتیب
 که عبارت است از نهادن هر شیء مفصلاً
 یکای خودی مقدم و منقدر است و منصف
 قدس سره بر آنست که ترتیب بالذات در
 وجود گیرد و در علوم بالطبع و نظر عبارت
 ازین ترتیب بالذات است پس تصور
 در ترتیب آن محمول بر معلومین باید بود و هر
 چند منظور و مصدق بر بی حصول تصور نیست
 فاما بی حصول تصور نیست پیش از آنکه تصور

در مرتبه مقصود است و مصدق به آنکه پیش تر
 حاصل نباشد می است بنا بر آن وصف کرد
 اینها نیز به حاصل پیش منظر ناظر چنانچه می باشد
 و نبودن آنها را فاسد و بروجی که او کند
 و برساند حصول تصور می با تصدیقی بر تقدیر می
 که متناهی حصول نگردد مثلا موت و اعمار و جانی
 مراد می باید بود ظاهر نیست و ظاهر است
 که نظردر اصطلاح است محسوس و فاسد را
 چنانچه کلام اول بعد از این که بر همه کس لازم است
 که طریق نظر و محذوف و از آنجا که ناظر است
 این و کرد و اندین نوعی مخصوص نظر می باشد
 مقام نیست چرا که ناظر است شود که نظر که
 طریقی که به محسوس و فاسدی باشد که اگر
 عام نباشد احتیاج به مطلق نیست نمی شود پس
 آن بود که گفتی از برای آنکه او کند حصول تصور
 با تصدیقی یعنی مقصود با مصدق به که حاصل بوده باشد

پیش منظر ناظر بروجی که باین فکر حاصل
 شده باشد زیرا که اگر اصلا حاصل نبوده باشد
 طلب محمول مطلق لازم می آید و اگر بروجی که
 حاصل شده حاصل نبوده باشد تحصیل حاصل
 لازم آید پس در کتب هر شیئی لابد است از علم
 بوی بوجبی و از تحصیل بوی بوجبی که مطلوب است
 و می باشد که تصور و تصدیق را در جانب
 مطلوب یعنی مقصود و مصدق به ندارد
 چرا که محذوف موقوف بوی نیست و قابل
 وی از برای محذوف نیست است تصور
 و مصدق به و درین هنگام احتیاج نیست
 که حاصل نبوده را فاسد کنند باینکه بروجی
 که باین فکر حاصل شده چرا که تصور و تصدیق
 غیر حاصل حاصل از بوجبی نمی باشد و آنچه از
 بوجبی حاصل در بوجبی غیر حاصل می باشد
 معلوم است و قول او که چنانکه تصور حیوان

و مصدق به و درین هنگام احتیاج نیست
 که حاصل نبوده را فاسد کنند باینکه بروجی

با تصور نامشروعی که بی شک به کمال نظر
 باشد بی شک به کمال دعوی باشد بر تقدیر
 دیگر غرض حاصل است و اگر چه تعلیق او نیز غرض
 فکر که اثر است مابود از روی لفظ
 این است تعلیق او با حاصل دعوی که این است
 از روی تمسبی اتم است و شک نیست در آن
 که اگر کسی بسیار نامشروع یا کمتری از آنجا
 تصور آن که حاصل بوده باشد حاصل شود
 چرا که بودی مجهول می باشد و لفظ را بدل
 نیست چنانچه بنا بر پس مراد گفتن جواب
 نامشروعی است درین وجه و اطلاق
 گفتن بر بعضی مرکب نظر اطلاق قول است
 در عرف این فن مرکب معقول و بر این
 قبایل است قول او که همچنین که تصدیق با کمال
 عالم یعنی آنچه واجب است متصور است با تصدیق
 با کمال هر چه متصور است حادث است یعنی وجود

غیر

ن

بعد از زمان عدم او است جمع کنی و چنین
 که بی شک عالم متصور است و هر چه متصور است
 حادث است تصدیق با کمال عالم حادث است
 حاصل شود و مقدمات دیگر از مقدمات بیانی
 حسب حاجت بمقتضی چنانچه در کتب این فن مشهور
 و مستور است اینست که معرفت صوت طریق نظر
 همه کس انجود بهر نسبت زیرا که عقایدی که
 در صد و مراعات حال نظر اند غلط می کنند
 و ظاهرا که ترک آن درین رساله کمال نیست
 که در غایت ظهور است و چون مقصود از بیان
 احتیاج به تفحص و تفرع در مقاصد فن است
 که شایع فایده مقصد بها که در خود منفعت حاصل
 این فن باشد و البته سبب آن مشرق کرد
 تحصیل فن و از روی جد و استقامت که دار
 نیل مقاصد و هر امر او است در فن شروع
 نماید و لفظ لفظ چون مناسب فن را بیان نماید

بیاید بداد و بنواند کرد و بنابرین بیان اصناف
 مفرد از اشیاء عبارت است از امور
 که امتداد ندارند در تحصیل فن و این مقصود از بیان
 حاجت حاصل نمی شود مادام که ظاهر شود که فیصل
 اشیاء بنظر او نمی رسد است بنابرین مقصد
 درین فصل بیان آن کرد که حصول اشیاء
 بنظر از اشیاء محاسن است و غالباً گفته اند این
 معنی در خاتمه ظهور است در کتب قوم غیر مذکور
 و اشرف انچه اعتبار از هر آدمی از دیگر حیوانات
 بانست بنابر آن که اشرف صفات معرفت
 مبداء است که نظریات با اعتبار مقصد
 آدمی در تحصیل ادراک اشیاء بانست که
 معلومات را از معلومات بنظر حاصل می نمایند
 که در اختلاف سایر حیوانات و چون سبب
 اعتبار نزد آن خوانند بود که آدمی حاصل می شود
 کرده آن نیز باید که حیوانات حاصل می شوند

این مقصود از بیان
 اشیاء بنظر او نمی رسد است
 بنابرین مقصد

که در بعضی قول او که بخلاف سایر حیوانات
 سخن تمام نباشد و اگر از لفظ چند از آن نقد را بجا
 کرد پس آنکه ذکر او مستغنی عنه است مجرد توهم
 و شک نیست که آنکه معتبر است از برای اعتبار
 تحصیل معلول بنظر بر وجه مواب است و ظاهر آنکه
 برای آن گفت که بنظر حاصل می شود
 بر وجه مواب است و در وجه مواب از آنکه مطلق نظر
 از سایر حیوانات معلوم نیست و چون
 معرفت همه از نظر تحصیل مقصد است بنابر آنکه از نظر غیر مقصد
 پس بر همه کس لازمست که طریق که نظر است
 و صلاح و فساد را با اعتبار مادی که عبارت است
 از آنکه در آن ترتیب کنند و با اعتبار صورت
 که عبارت است از آنکه بنظر مقبیل آن امور حاصل
 شود و نسبت به وجه اجمال تا که چون خود ادراک
 هر وقت که خواهند که مجهول بصوری یا بصورت
 را از معلومات بصوری یا بصورتی بر وجه صورت

بنابر آنکه از نظر غیر مقصد
 بنابر آنکه از نظر غیر مقصد
 بنابر آنکه از نظر غیر مقصد

حاصل کند تواند کرد و اما نکته که طریقی نظری و مطلق
 و ف و از اینها متد و معروضه نظری و مطلق و مطلق
 جواب اعمال مطلق است پس هر کس را احتیاج
 بمطلق مگر آنکه کسی که من عند الله مؤید اند
 مفعول مفعول که عبارت از نفس که آنچه بی نفع
 حاصل شود تواند شد این را در یک زمان
 باز در یک زمان حاصل شود پس اتصال نفس
 پاکیزه این را از همه کدورات بشر مفعول
 که همه صورتها را در این حاصل اند نفس
 و از نعمت است که این را در دستان
 هیچ چیز از تجربه احتیاج مطلق و بعضی نعمت
 احتیاج مطلق نباشد و این را از سایر
 حیوانات بلکه از باقی این نفس قدس
 باشد تحصیل است با طریقی نظری و همچنین
 نفس قدس احتیاج مطلق نیست از باب نظری
 که مؤید من عند الله باشد که این را

در بحث نظریات کند احتیاج مطلق نیست
 چنانچه بدوی را در بلاغت کلام خود احتیاج
 معرفت علم بلاغت نیست و نفس ناطقه که چنانچه
 نفس انسان متفاوت می باشد با کمالی
 هیچ چیزی نظری نیست متفاوت می باشد
 در آنکه نظری بعضی بیشتر است و نظری بعضی
 کمتر این نیز که بعضی را در بحث نظری احتیاج مطلق
 کمتر است پس مراتب احتیاج مطلق
 متفاوت باشد بر قدر تفاوت انسان
 در مراتب و یکی دیگر از امور می که اندک نیستند
 در تحصیل فن و در راه از مقدمات متفرع میگردند
 معرفت علم مطلوب است بر وجهی که هر کس
 از مسائل فن را در آن مدخل باشد و غیر مسائل
 فن را در آن مدخل نباشند اگر مسئله که از
 فن است بر مطالب وارد شود آن مسئله را
 باید اد این معرفت نباشد باین نوع کرد

منطبق گویند مثلاً این منطبق است که دخل دارد در معرفت
 صلاح نظر و هر چه چنین است از منطبق است بنا بر آنکه
 منطبق عبارتست از غرایب که دخل دارد در معرفت
 صلاح نظر و تحصیل او از معرفت شود و در بیان
 میشود که دارد شود که از منطبق مطلوب بیان نشد
 که از منطبق نیست و حرف و فت تحصیل
 نمکند و منطبق این حال که از معرفت فہم شود و او را
 بصیرت خوانند و قوی شدن این عالم را حجت
 تعدد اسباب او و تری بصیرت خوانند و این
 بیان حاجت تقسیم این معرفت بود چنانکه
 شد بدان او را امین ساخت بیان علیحدہ
 از امر نفی و این حالت است در کتب فہم
 بیان آنچیز نیست کہ در فن از بحث کنند و احوال
 او را بیان کنند و او را موضوع فن خوانند
 و این بیان را نیز از مخدمات شروع نمیدانند
 در آمد او و در تحصیل فن شبیهت و چون

بیان حاجت تفصیل بیان موضوع بود **فصل**
 علیحدہ ذکر کرد از برای بیان آنچہ درین فن احوال
 او را باید دانست و تا خوان درین رسالہ
 کان برودہ اند کہ از مخدمات شروع درین
 رسالہ غیر بیان حاجت مذکور نیست و منطبق
 شدہ اند بر پیدا کردن نکته بزرگ موضوع
 بدانکہ عرف در عرف عبارت است
 از جملہ افعی و ان با ہم منطبق باشند و منطبق
 علما این فن است کہ آن تصور است یعنی
 تصور است چنانکہ قول او کہ معرفت و حجت
 معانیت اشارت می کنند مانع از تری است
 حاصل از تری است کہ موصل شوند تصور دیگر
 بطریق نظر و دور نباشند کہ بطریق نظر و عرف
 این فن داخل مفهوم البصا باشد و این
 نباشد باین طریق نظر درین بیان چنانکہ
 در آن سا کہ تصور است تری کہ مستند تصور

دیگر باشد معرفت آن و اصل لغت شناسا
 گردانند است و قول در عرف ارباب این فن
 مراد مرکب است و شارح بیان گفته را خوا
 و وجه خواندن باین دو اسم خصوصاً بعضی
 این توفیق که معرفت خبر مرکب نباید بود ظاهر
 اینست که کسی که توفیق بمعرفت و تجویز کرده است
 نسبت بقول شارح بنا بر آنست که اخذ
 معنای مرکب می باشد و هر چند که اصل
 معرفت و قول شارح مخصوص بموصل تصور است
 اما در نسخه مختص لازم نیست و آن
 تصدیقات یعنی مصدق بهما مرئیه را ما است
حاصل از ترتیب که موصل شوند بمصدق و دیگر
 این حجت و دلیل خوانند که یا و در خصم در آن
 منعکسند و آن طالب را راه می نماید بطریق
 پوشیده نیست که تصور تصدیق و بدیهی لطیف
 و نظر بر عرف علمای این فن است پس سبب معرفت

و قول شارح و حجت و دلیل را بمعرف علمای
 این فن نشان الفاظ مذکور را جوی باید و سبب خوانند
 بود که الفاظ مذکور مشترک باشند میان
 ارباب این فن است پس سبب معرفت قول
 شارح و حجت و دلیل را بمعرف علمای این فن
 نشان الفاظ مذکور را جوی باید و سبب خوانند
 که الفاظ مذکور مشترک باشند میان ارباب
 این فن و کلام و حکمت بخلاف معرفت و نظایر
 او با آنکه مقصود از آن نسبت است که اطلاق
 حجت و معرفت بر الفاظ خاص که در کتب فن واقع
 نمیشدند سبب معرفت بلکه مجاز است و چون
 مثل این اطلاق در الفاظ مذکور واقع نبود
 و محتاج نشده نسبت ایشان بمعرف علمای این فن
 و بنظر آنست که تقیید بمعرف علمای این فن مقرب
 و حجت این معنی نیست زیرا که پیش اصولی معرفت
 و دلیل اخیر را گویند که استدلالات کنند از حال او

با وجود بر وجود او با بر حال نمی دیگر مثلا اصولی
 عالم را دلیل گوید بر وجود واجب و ازین مقدار
 بیان آن معلوم نمیشود که مقصود فن معرفت و حجت
 است یا ادم که با و منقسم نشود که مقصود فن برین
 است پس این مقصود را در نظم تقریر بر باید کرد
 بلکه مقصود ازین فن دانستن معرفت و حجت است
 مذکور بر سبیل تقریر نباشد بلکه مذکور بر سبیل
 تعضیل باشد و مراد مقصود بدون حجت و معرفت
 مقصود بودن است یا غلبه نفس او و اجزاء
 او ازین جهت گفت که مقصود بالذات و شکایت
 که معرفت و حجت و اجزاء او فی الحقیقه معنی است
 نه الفاظ هر چند اطلاق معرفت و حجت بالفاظ
 بر سبیل مجاز و انصاف و هر چند بظاهری
 بی نماید که لفظ را در اتصال مدخل چون نقش در
 نصب معانی بلاخط الفاظ چنان معنی نشود
 که تغضل معانی بی شکل الفاظ تصور نمیشود

مثلا

مثلا معرفت انسان که نمی رسد به آن باطن است
 نه لفظ آن که بسنی با لفظی که آن حیوان باطن است
 و حجت حد و است عالم معنی است که آن انصاف
 مذکور است نه الفاظ آن فضا یا بسبب
 این فن را بالذات است و باعتبار آن که صحت این
 فن است اصحاب کتب بحث بالفاظ معنی
 و تقدیر صحت بقرینه قول او که نظر کند در حال
 الفاظ برای آن شد که صاحب این فن را بالذات
 اصحاب معانی نیز نیست بلکه اصحاب معنی است
 لیکن چون تقسیم و تفهم معانی بالفاظ و اعتبار
 باعتبار دلالت حکم عادت ازین جهت است
 بر روی که نظر کند در حال الفاظ باعتبار
 دلالت او بر معانی تا در استفاذه این
 فن و در تفهم مقصود و در مقام طلب
 با در تفهم این فن طالب مقصودی عارض
 نشود که بسبب آن از تفهم معنی بازماند و از همین

که اورا یکی از مقدمات شروع در فن بشمارده اند
 زیرا که اداوی نماید و در تحصیل فن و در محبت و تقصیر
 نفهم یعنی دو هم در مقدمه بودن مباحث الفاظ
 محل نظر است و چون در مباحث لفظ بحث
 از حال لفظ دال بوده و نامشبی را تصور کنند
 آن بحث نتوان کرد و درین **فصل** بیان کرده
 معنی دلالت را که بحثی بیان بود چرا که در هر
 علمای این فن لفظ را غیر معنی شمرده اند
 اما دلالت معنی دیگر است و آن بودن معنی است
 بجهتی که لازم آید از علم با و علم نشی دیگر را و حرف
 غیر این فن در دلالت لازم نیست که علم بدلول
 از علم بدال ممکن نیست که متفک شود بلکه
 حصول علم ناشی با علم اول در بعضی اوقات
 کفایت میکند و این تعریف مطلق دلالت است
 و بر همه افراد خود صادق نیست زیرا که علم بدال
 ملزم علم بدلول نیست و اگر علم بدال حاصل شود

بی علم علاقه بدلول که نسبت دلالت میکنند علم
 بدلول حاصل نشود و نسبت لا اگر علم بدلول بدست
 بی وضع آید باشد علم بدلول آید نشود و اگر علم بدخان
 و علم بیان نباشد که دخیان آخر تا راست علم بدلول
 تا حاصل نشود پس صواب است که دلالت
 بودن شئی دلالت بجهتی که لازم آید از علم بدلول
 علم نشی دیگر بعد از علم علاقه و ضعیف باطلیه با عقلیه
 و شک نیست که دلالت بیان معنی متعدی
 نیست که از واسطه معلول اشتقاق نتوان
 کرد پس آن شئی اول را که دال گویند حاصل
 دارد که از قبیل اشتقاق دال از دلالت یعنی
 مذکور باشد یعنی کاین بجهتی که لازم آید از علم
 با و علم نشی دیگر و ثانی را که بدلول گویند باعتبار
 آنست که راه نموده شده است بسوی او و
 بدلول یعنی لغت است و شمال ندارد که سیمیه
 او باین اسم باعتبار اشتقاق این اسم

باشد از دلالت بعضی مذکور چون تفهیم دلالت
 که بمنزله نتم از توفیق است و توطئه تعیین دلالت
 معبره است موقوف بود بر وقت وضع
 یعنی مشهور و تعیین دلالت معبره نیز موقوف
 بود بر وی تا جابر وضع را معنی نموده توفیق کرد
 بلکه اختصاصی است بشیء دیگر که معانی اول
 باشد بالذات بر مذمت صنف که الفاظ برای
 نفس خود موضوع نیست اند و اعلم از آنکه معانی دلالت
 باشد تا بالا است بر مذمت علامه تفهیم از آنی
 که الفاظ برای نفس خود موضوع اند حاصل شود علم
 ثانی که اورا موضوع خوانند تخصیص شیء بشیء نیست
 افراد وضع را و تعیین مجاز را و قصر را چنانکه بر مذمت
 مکر فایم زیرا که زبده اختصاص کرده شده است تعالیم
 و قول او که بر وجهی که از علم شیء اول حاصل شود علم
 بشیء ثانی بیرون کرد قصر را لیکن تعیین مجاز در
 مفهوم توفیق باقی است مگر آنکه گفته شود که مراد از علم

بر وجهی که از علم شیء
 اول که از موضوع
 خوانند ص

بشیء اول علم نفسی شیء اول است و تعیین مجاز
 از برای معانی مجازی بر وجهی نیست که از علم
 میز حاصل شود علم نفسی مجازی لیکن برین
 تقدیر بر شکل میشود و کوف مکر آنکه گفت خود
 که تخصیص ایشان بر وجه مذکور است تا با عدم
 استقلال مفهوم مانع است از تقضای تخصیص
 و اولی آن بود که گفت تعیین شیء است از برای
 شیء تا وارد نشود که اگر از تخصیص شیء بشیء آن معنایی
 که شیء اول بیرون شیء ثانی یافت نشود لازم آید
 که مراد فان موضوع نباشد و اگر آن سخنوایی که
 دوم بی اول یافت نشود لازم آید که مراد فان
 موضوع نباشد و محتاج نشود بلکه مراد تخصیص
 تخصیص ضافی است بلکه مراد تخصیص است درین
 تعیین که از تخصیص واقع است و لفظ مشتق
 و مراد فان را در تعیین خاص تخصیص و اخص
 بلکه در وضع عام و موضوع که متعدد این سخن ظاهر است

و نفی نماند که از علم شیئی اول بی علم بوضع علم شیئی
 ثانی تا نسبت به علم تخصیص نشود پس مراد است
 که حاصل شود علم شیئی ثانی بعد از علم تخصیص و بنا
 بر آنکه شیئی اول عبارت از تخصص است اعتبار
 نفی حیثیت تخصیص میتوان کرد و نفی از علم شیئی
 اول که تخصص است ازین حیثیت که تخصص است
 علم شیئی ثانی که ذات تخصص بر است حاصل شود
 لیکن بقیات تکلف است و چون بدین
 علم بوضع از توفیق ملغوظ بود محسوس است قول او
 که پس علم بوضع شیئی است از اسباب دلالت
 و اگر نه بر نفس توفیق مذکور در باب و از آن متفوع
 نباشد که وضع بقیات از اسباب دلالت
 بداند که قسم شیئی عبارت از همان شیئی یا قیدی است
 و قیدی را باشی قسم کنی که مخالف یکدیگر باشد نخواهد بود
 خیر صادق تواند آمد و خواص صادق نتواند آمد قسم
 حاصل شود و هر قسم را قسم قسم دیگر خوانند و این

قسم مذکور را قسمت تقسیم خوانند و اگر این
 قیدی که قسم کرده اند نفی و اثبات یکدیگر اند این
 قسمت را عقیده خوانند زیرا که عقل مجرد ملاحظه عموم
 قسمت حکم میکند باینکه قسم دیگر نسبت و اگر در حکم
 عقل سلب قسم دیگر حسبتی است و نفی و تنجیح
 این قسمت را استغناء خوانند یعنی منسوب استغناء
 یعنی تنجیح و تخصیص چنانچه مرفی مصنف است در مقیاس
 با استغناء یعنی یکی از اقسام قیاس چنانچه خواهد بود
 و بیان این تمام مناسب این مقام نیست و ذکر
 نیست که در ای این دو قسمت مقصود است
 چنانچه قسمت بمقدمات بنویسد که عقل حکم کند
 باخصار قسم در اثبات مجرد ملاحظه مقدمات قسمت
 و چنانچه قسمت بمقدماتی که اخصار مفسر در اثبات
 بدلیل ظاهر شود نه بتتبع و تفحص پس کلام مکلف
 در بعضی اقسام نیست و که قسمت با عقیده است
 یعنی مذکور یا استغناء است یعنی مذکور یا تمام

و شک نیست که آنچه اورا با عقل مداخل باشد
 و تحصیل دلالت و قی که عقل منتقل نباشد عقلا
 منحصر در وضع و طبع نیست بلکه انحصار او حکم وضع است
 پس اقسام دلالت حکم است و اقسام است یکی
 دلالت و تعبیر که وضع را تجسید یعنی و تعقل و قی
 مدخل است و چون مقصود بالذات دلالت و تعبیر
 منتهی تقدیم و بحسب وضع است و چون دلالت و تعبیر
 است نسبت و اسب بدلالت و تعبیر در عموم مقدم
 شد بر دلالت طبعیه و ان وضع در الفاظ باشد
 دلالت لفظ که زید است بر ذات که موضوع له
 و بی است با کوه که چون دلالت لفظی که نزد
 زید است بر ذات که بی است در غیر الفاظ باشد
 چون دلالت محطوط بر الفاظ و دلالت عقود بر اعدا
 که باز از او موضوع است چنانچه در علم عقود بین
 شده و اشارات و نصب که جمع تعبیر است
 و ان عبارت است از علمانی که از برای معرفت راه

وضع کنند و چون دلالت حرکات اعراب بر معانی که
 از ایشان مفهوم کرد و چنانچه در نحو مفصل شد
 و دوم دلالت عقیدیه که عقل در وی منتقل است
 و ازین جهت گفت بقتضای عقل باشد و گفت
 که عقل هر آید در وی مدخل است و این نیز در الفاظ
 باشد و چون دلالت لفظی مسموع من و رای سبب
 بر وجود لفظ که بغایت ظاهر است بخلاف
 دلالت لفظی مسموع از شخص محسوس که چون علم
 او را سببی دیگر است که مشاهده است در
 مرتبه ظاهریت پس سبب از و رای جدار
 از برای انت که مثال بغایت ظاهر کرده از
 برای توفیق دلالت بر وی چنانچه کلام مضیق
 در بعضی مصنفات در ظاهر است در ان و در غیر
 الفاظ باشد و چون دلالت مصنوع که غیر لفظ باشد
 بر وجود صنایع سبب دلالت طبعیه است که بقتضای
 طبع باشد بطبع لفظ را در وی مدخل باشد

هم باعتبار وجه و اول جنبه طبع لفظ منفی است
 که در وقت سوال اح که بگوید هم با همست دلاله
 چون دلاله اح بر در و سببه کجاست که سبب
 میانه که طبع لفظ در وقت در و سببه منفی
 است و آنکه این دلاله در الفاظ یافت
 شود چون دلاله اح بر هم بهره و سکون جابر در
 سببه و در غیر الفاظ یافت نشود جنبه ظاهر است
 از سبب و مخرج است در بعضی تصانیف منفی
 بر وی سخن کرده اند و برخی محل و در وی سخن
 اولی با طبع است مانند بر محال و خوف بلکه
 منقسم و از بیان مطلق دلاله و اقسام او است
 که حکمی مذکور است درین فصل یعنی آنچه از دلاله
 معتبر است دلاله لفظیه و ضعیفه است و درین
 چون دلاله ماخوذ است و عاید به قید لفظیه و ضعیفه
 از ظاهر میشود و بر تقسیم دلاله لفظیه و ضعیفه
 تصور مفهوم ادبی باید و دلاله غیر لفظیه و ضعیفه در هیچ

از قون معتبر نیست زیرا که افاده و استغناء
 معانی به دلاله طبعیه و عقلیه اگر چه واضح است
 جنبه کمال در ضاعتی از بی ظاهر هرگز اندک دلاله
 کند زیرا کمال وی دران ضاعت و جنبه ظاهر
 نباشد تا کمال بر مندرض را بوی لیکن بغایت
 و ازین جهت است که نزد ملاحظه اند و ناله دهن
 است و در قول نرو و در دلاله و ضعیفه لفظیه
 اگر چه می باشد و در معنا و بیان طریق دلاله لفظیه
 و ضعیفه است و پوشیده نیست که هر چند افاده
 بجز نسبت با فاده بلفظ نادر است اما درین
 او درین مرتبه که در معنا و نتوان گفت ظاهر
 نیست مگر آنکه گفته شود که مراد با فاده و استغناء
 افاده و استغناء معانی است بالذات و خطو
 از برای افاده بالذات است نمیتوان گفت
 که دلاله غیر لفظیه و ضعیفه اگر چه در محاورات کلامی
 مستعمل می باشد اما خبری که افاده معرف

با حجت کند یافت نشد پس درین فن معنی
 نیاید بود زیرا که طریق افاده صاحب این فن را
 حجت معنی و حجت مهم است و این دلاله لفظیه
 وضعیه پیش مجبور است با این فن هیچ اقسام
 خود معنی است زیرا که محض است در مطایفه و این
 و التزام و معنی است این لیکن التزام در بعضی
 اوقات معنی نیست چنانچه باید و پیش بعضی مطلقا
 التزام مجبور است و نگفت که این دلاله محض
 بلکه استغفار چنانچه در تقسیم سابق گفته شد زیرا
 که این محض است در بعضی اقسام و بعضی غیره
 و پوشیده نیست که فی الواقع تقسیم همه تقی و اشیاء
 نیستند پس اگر این محض باشد تعریف محض
 منتقص کرد و باین قسمت و غیر عقلی است
 که محض و ملاحظه مفهوم نیست عقل خرم کند بآنکه
 قسم دیگر نیست چنانچه گفت و درین تقسیم قسم دیگر
 متصور است چنانکه میگوید که مسنون اند بود که

لفظ

لفظ دلاله کند بر جزو موضوع و از آن جهت که لازم
 جزو دیگر است و این دلاله چون بر خارج
 نیست التزام نیست و چون جزو از آن جهت
 نیست که جزو موضوع است بلکه از آن جهت
 که لازم جزو دیگر است نفس نیست و چنانچه
 مسنون است گفت که مبین شده که نفس هم
 جزو است در ضمن کل قسم جزو از لفظ در
 کل ز نفس خواهد و نه التزام و چنانچه مسنون
 گفت که مبین اند بود که لفظ دلاله کند بر خارج
 که و ایم با همی مفهوم شود و متمنع الانفاک
 نیست از همی و این التزام نیست چرا که دلاله
 بر خارج لازم نیست و آنکه ضرورت منفک
 نیست از دوام چنانچه مصنف در بعضی تصانیف
 خود نوشته بر نقد بری که نام خود در اصطلاح
 حصر عقلی مانع نیست بدانکه مطایفه را دلاله
 مطایفه نیز گویند بطریق اضافیه و صف دیگر

قبس است باقی اقسام جانچه در فصل بیان
 میان دلاله در عبارده منصف واقع است و از
دلاله لفظ است بخلاف دلاله غیر لفظ که چندی
 بر نام معنی موضوع له باشد و از امثال خود و دلاله مطابقه
 بگویند و بی لفظ نام توئی نام است زیرا که جزء
 موضوع له را موضوع له بگویند پس ذکر او از برای
 تمییز است و دلاله لفظ بر نام موضوع له
 مطلق مطابق نیست زیرا که دلاله لفظ انسان
 بر معنی حیوان و بیغی قابل صفت گشته دلاله
 بر موضوع له حیوان و قابل صفت گشته است
 با آنکه مطابق نیست بلکه ناجار است که دلاله لفظ
 بر نام موضوع له خود باشد و دلاله لفظ بر نام موضوع له
 خود اگر از آن حیثیت نباشد که نام موضوع له
 اولست چون دلاله لفظ حیوان که نام
 آن بی باشد بر حیوان از جمله که جزء این شخص
 او را مطابق بگویند و این دلاله مطابق چون دلاله

لفظی

لفظ انسان است بر معنی که حیوان ناطق است
 با کوهیم بر معنی لفظ حیوان ناطق بشرط آنکه مفصل باشد
 چرا که فرق میان حیوان ناطق و انسان نیست
 که موضوع له او مجمل است چنانچه در سایر موارد است
 و موضوع له حیوان ناطق مفصل چنانچه در سایر
 برکت است و از آنجمله است که توئی نام است که حیوان
 ناطق توئی نامی نفس نباشد بخلاف توئی نام
 انسان بر بشر و همچنین نفس دلاله لفظ است
 غیر غیر لفظ بر جزء معنی موضوع له خود نه مطلقا
 زیرا که دلاله لفظ حیوان بر معنی او دلاله لفظا
 بر سبزه موضوع له انسان و مطابق است
 و دلاله لفظ بر جزء موضوع له خود اگر از آن حیثیت
 که سبزه موضوع له است نباشد همچون دلاله
 حیوان بر جزء شخص انسانی مذکور چنانچه
 آنکه این جزء نیز معنی حیوان است و از نفس
 بگویند بلکه مطابق بگویند همچون دلاله لفظ انسان

بر مضمی حیوان و لفظ منها ایجا با در قول او که مطلق
 منها محتاج الیه نیست و همچنین التزام دلاله لفظ آن
 نیز لفظ بر چیزی که خارج لازم موضوع له خود
 مطلقا زیرا که دلاله لفظ قابل صفت کتاب نیست
 و دلاله لفظ است بر خارج لازم موضوع لایق
 و مطابق است و دلاله لفظ بر خارج لازم موضوع
 او که از آن حقیقت نباشد که خارج لازم موضوع
 او است چون دلاله لفظ نفس که موضوع است
 از برای جوهر نفس که مکرر و مرسوم است
 و از برای روشنی بر روشنی از آنجه که روشنی
 موضوع له است او را التزام نکو بند و بودن
 دلاله التزام چون دلاله لفظ آن بر مضمی
 علم و صفت کتابت خواهد کتابت یعنی نوشتن
 باشد و خواهد معنی انشاء و نیز تحقیق راست نیست
 چون ظاهر است که قابل صفت کتابت لازم
 مفهوم انسان است یعنی که مبین خواهد شد مکتوب

نحو فرض است و در افتد و فرض نیست
 مکتوبه و از آن جهت که گفتند که منافق در مثال
 از دایره مکتوبان نیست و مثال محقق لفظ است
 که تعقل مفهوم را و بی بغض و لدن این جنبه ممکن
 نیست و دلاله لفظ این که تعقل مفهوم او بی
 تعقل مفهوم و لدن این جنبه مکتوب است ممکن
 نیست و باید دانست که چون در کتب فن از
 برای دلاله التزام شرطی مذکور شد و از برای
 مطابقه و تفهیم شرط مذکور شد بود این **فصل**
 را آورد و از برای بیان تخصیص التزام با شرط
 بشری و از برای بیان شرط مذکور بود
 نیست که لفظ بر موضوع له خود و بجز تحقیق وضع در
 خارج و ذهن دلاله نکند بلکه بسبب وضع عقل
 دلاله نکند و از آن جهت دلاله وضع را بیان
 بیان کرد که وضع را دوری مدخلیت دلاله
 لفظ جنانکه مجرد وضع نیست و بجز و علم بوضع نیز

بلکه وضع و علم بوضع با هم سبب دلالت اند پس هیچ
 نیست که دلالتی آن بود که کو بلفظ بجز و علم
 دلالت کند و هرگز موضوع له خود دلالت کند
 بواسطه محقق وضع یعنی مذکور و آنکه فهم کل بی هم
 جزء ممکن نباشد و ازین جهت تکلفت که بجز
 آنکه فهم کل به فهم جز ممکن نباشد پس هر موضوع
 و هر جزء موضوع له مدلول باشد احتیاج نیست
 میان شرطی که بعضی موضوع له و جز موضوع
 از مدلول بودن بیرون و بیرون و لیکن دلالت
 لفظ بر خارج معنی موضوع له خود بنا بر آنکه
 هر خارج مدلول رانست به نحو جهت شرطی
 آن خارج موضوع له را در خارج ذهن باشد
 که آن خارج کجاست باشد که هرگاه که موضوع
 هر ذهن بصورت خود حاصل شود آن خارج
 بصورت خود حاصل شود در آن ذهن و آن
 کفایت نکند که چون موضوع له در ذهن شود

نیز

حاصل شود چرا که حصول در ذهن بدو نوع می باشد
 یکی بصورت و یکی بذات چنانکه اربعه فیه
 که در ذهن حاصل شود انقسام او به دو
 در ذهن حاصل شود با تمیزی که انقسام او را
 شود در ذهن هر چند انقسام او معلوم نیست
 و دوام در دلالت اشراک کافی نیست و ازین جهت
 انقسام مدلول اربعه نیست و ازین جهت که لزوم
 در ذهن دو قسم بود بقبر کرد او را با غیر
 است که لزوم خارج موضوع له را در ذهن
 بیش عنای بیان و اصول بان معنی است که خارج
 بجهتیش باشد که در بعضی اوقات که موضوع
 در ذهن بصورت خود در آید آن خارج بصورت
 خود در آید و لزوم بعضی مذکور برای آن شرط
 که اگر خارج در ذهن جنبین نباشد یا اصلا در
 بصورت خود در دنیا به لازم نمی آید و پس
 لفظ را اصلا دلالت نخواهد بود بر وی یا در بعضی اوقات

و چون دلالت فی اجماع بر علماء اصول و بیان
 کما ثبت پس لزوم عقلی محضی مذکور نیست
 اینان شرط نباشد بلکه لزوم در این فی اجماع
 باشد است از مطلق لزوم فی اجماع و آنکه علماء اصول
 و معقول مشفق اند در آنکه لزوم خارجی باطنی
 که مسمی بکجاستی باشد که از تحقیق او و خارج
 تحقیق لازم در خارج لازم آید کانی نیست اگر کوی
 که بحث الفاظ در کتب فن از برای است
 که تعمیم معانی در معانی و الفاظ است و افاده
 و استغاده بطریق مجاز و کنایه که دلالت
 و ایجاب ندارد و بسیار است پس اعتبار دلالت
 برین وجه مناسب غرض نیست زیرا که بسیار
 از طریق افاده و استغاده از صحبت خارج
 میباشد که گوئیم که دلالت لفظ مجاز و کنایه
 قریبه مذکوره با وی کلی دایمی است و منطقی
 مجرد لفظ مفرد و با قریبه را و ایگویند اما در دلالت

لازم خواهد بود پس لفظ را دلالت در بعضی اوقات
 خواهد بود و در بعضی دیگر بر هر نقد بر که ان لفظ
 بر وی دلالت دایمی نباشد و پیش از این
 دلالت کلی دایمی معتبر است و مراد به دلالت در اینجا
 معنی مذکور دلالت که عرف این فن است نیست
 بلکه مراد معنی است که مذکور شد و عرف ارباب
 این فن نیست و آن بودن شئی است بکثرتی
 که در شئی از اوقات از علم بوی علم شئی
 دیگر حاصل شود و اما این دلالت بر علم اصول
 و بیان متعارفست زیرا که پیش از این دلالت
 فی اجماع کما ثبت و تنگ نیست که لفظ دلالت و
 قریبه او با معنی مذکور در کتب سابق معلوم نیست
 تابع و آن ظاهر نیست که شئی اینان در احوال
 این لفظ تابع بیان و اصول باشند و درین بیان
 دلالت با اینان شریک نباشد پس تحصیل کما ثبت
 دلالت فی اجماع بر علماء اصول و بیان ظاهر نباشد

این دلالت بر علم اصول و بیان
 کما ثبت پس لزوم عقلی محضی مذکور نیست
 اینان شرط نباشد بلکه لزوم در این فی اجماع
 باشد است از مطلق لزوم فی اجماع و آنکه علماء اصول
 و معقول مشفق اند در آنکه لزوم خارجی باطنی
 که مسمی بکجاستی باشد که از تحقیق او و خارج
 تحقیق لازم در خارج لازم آید کانی نیست اگر کوی
 که بحث الفاظ در کتب فن از برای است
 که تعمیم معانی در معانی و الفاظ است و افاده
 و استغاده بطریق مجاز و کنایه که دلالت
 و ایجاب ندارد و بسیار است پس اعتبار دلالت
 برین وجه مناسب غرض نیست زیرا که بسیار
 از طریق افاده و استغاده از صحبت خارج
 میباشد که گوئیم که دلالت لفظ مجاز و کنایه
 قریبه مذکوره با وی کلی دایمی است و منطقی
 مجرد لفظ مفرد و با قریبه را و ایگویند اما در دلالت

مجموع نزاع ندارد چنانکه مصنف در غیر این کتاب
 اشارت بیان کرده هر چند محل نظر است
 چون بعد از بیان دلالت ثبوت در کتب
 متعارف بود که نسبت میان اینان بطریق
 استلزام و با عدم استلزام بیان کند و بیان
 نسبت بدین طریق مذکور مخصوص اقسام دلالت
 ثبوت و بیان نسبت میان استلزام و غیر
 این موضوع بحسب صدق یا کذب می باشد مصنف
 نیز از جهت ثبوت کتب فی **فصل** در بیان
 این نسبت آورد و هر چند نفع تمام درین بحث
 ظاهر نیست و مشهور است که طاعت بوجه مستلزم
 تقصیر نیست و استلزام و عدم استلزام
 او التزام را ظاهر نیست زیرا که معلوم نیست
 که هر ما بهیت را لازم ذهنی است یا ما بهیت
 هست که او را لازم ذهنی نیست و بعضی
 دعوی کرده اند که بعضی ما بهیات تعقل می بینیم

باغفلت

باغفلت از جمیع ماعدل است بلکه مستلزم التزام
 نباشد و مصنف در غیر این کتاب در نحو این سخن
 با اینان تردد کرده و فرموده که اگر دعوی اینان
 درست نباشد تمام میشود لیکن عبارت کتاب
 که هرگاه که موضوع لفظ بسیط باشد
 او را لازم ذهنی نباشد اینجا دلالت مطایفه باشد
 بی نقص التزام تمام هر دو مدعی اینان است
 لیکن همه متفق اند در آنکه نقص التزام بی مطایفه
 صورت بند و بهتر است که برین دعوی گفته
 است که در بعضی نسخ این کتاب مذکور است
 که از برای آنکه اینان نایع و منع اند و هرگاه
 که وضع باشد دلالت مطایفه است و اگر مکلف
 که زیرا که اینان مستلزم وضع اند چنانکه مردم
 گفته اند بنهری بود زیرا که نایع مستلزم
 بود که بی تنوع یافت شود و ظاهر نیست
 که بعد از نقل معنی مطایفه و نقصن و التزام این

این دعوی احصای دلیل ندارد از خبره است که
درین کتاب به بیان این مشغول شده چنانچه
در نسخ مشهور است و در کتب قوم و مقام
بیان نسبت التزام را بضمین اجمال کرده بودند
مصنف درین کتاب تدارک او نموده فرموده
که و اگر موضوع که سبب باشد و او را لازم
ذهنی باشد اینجا دلالت التزام باشد یعنی
و این سخن قستی تمام است که ما بهین سبب
بافت شود که او را لازم ذهنی باشد ظاهر
است که حال التزام با تضمین معلوم نیست
و همچنین که وجود موضوع که مرکب باشد
و او را لازم ذهنی نباشد اینجا دلالت تضمین
باشد یعنی التزام وقتی تمام است که ما بهین مرکبی
باشد قوت شود که او را لازم ذهنی نباشد
چنانچه بعضی دعوی کرده اند و مصنف
و غیر این کتاب در آن تردید فرموده

و نه از این

و مشهور است که استلزام تضمین التزام را معلوم
نست و شک نیست که بیان حقیقت و مجاری
آن بود که در فصل جلده مذکور کرد و غایب آن
گفت است که چون امام و بعضی متأخران حقیقه
دلالت مطابقه را گفته اند و مجاری تضمین و التزام را بیان
نمودیم می شد که مطابقه را هرگز با تضمین و التزام نباید
بود و تضمین و التزام سند لازم مطابقه نمی تواند بود
و اگر نه هیچ میان حقیقت و مجاز لازم آید باین جامع
و لایقین و دفع این شبهه بیان حقیقه حقیقه و مجاز
بود باین بیان این است بر او و بهین فصل او
و لفظ را از غیر لفظ زیرا که غیر لفظ موصوف
بحقیقه و مجاز نکرد و نه کلمه خود را از آن حقیقه و مجاز
مخصوص کلمه نیست چنانچه از بعضی نویسندگان
منوهم می شود چون در موضوع که خود از آن حقیقت
که موضوع را درست است اجمال کنند حقیقه می تواند بود
وضع بی اجمال است اجمال یا بدقیقه می تواند بود و اگر در موضوع

از آن حیثیت که موضوع له اوست استعمال کنند
 حقیقه نباشد پس یک لفظ یک استعمال حقیقه
 تواند بود و هم مجاز مثل لفظ صلاه که در عرفیه
 یعنی دعاست و در عرفیه شرح یعنی افعال مخصوصه
 اگر اوست با صطلوح شایع در دعای مطلق استعمال
 کنند استعمال او از آن جهت است که خارج موضوع
 اوست پس مجاز باشد و اگر نظر بخواهند استعمال کنند
 استعمال در موضوع له باشد از آن حیثیت که موضوع له
 اوست پس حقیقه باشد و از این جهت است که در لفظ
 حقیقه و مجاز استعمال را قید کرده اند با صطلوح
 ان اصطلاح است و متفق باشد لفظ بقیه حیثیت
 الکتفا نموده ان قید را از تعریفین انداخت
 و اینکه لفظ را چون در موضوع له از آن جهت که موضوع
 اوست استعمال کنند حقیقه باشد علی الاطلاق
 بر تقدیری محسوس است که لفظ از برای نفس
 موضوع نباشد چنانچه مذاهب مصنف است

اما چنانچه علامه نقضانی بر آن رفته که هر لفظ
 از برای نفس خود و موضوع است لابد است
 از تقصید موضوع له بغیر نفس او چرا که چنانچه
 این وضع لفظ لفظ و مجاز منصف نشود و بعضی
 از عیایب که بعضی از شراحان کتاب را
 در شرح این کتاب واقع است انت که اگر گویند
 که چون شایع لفظ صلاه را استعمال کنند
 در مطلق دعا باید که حقیقه باشد زیرا که استعمال
 لفظ است در موضوع له گویم که اگر شایع لفظ
 صلاه را در مطلق دعا استعمال کنند استعمال
 در موضوع له خود نموده باشد زیرا که موضوع له
 او افعال مخصوصه است و بالجمله لفظ مفرد یک یا
 اصطلاح محاطه است لفظ خود را که ضمیر است
 راجع بلفظ چنانچه پیشین دیده است عبارت
 از استعمال دانسته و ندانسته که با وجود این
 نافع نیست از برای آنکه اگر شایع دعا طلب میگویند

و استعمال لفظ صلاه در دعا کند حقیقه خواهد بود بلکه
استعمال لفظ در موضوع استعمال نیست و اگر استعمال
لفظ صلاه در افعال مخصوصه که مجاز است بآنکه
استعمال لفظ در موضوع استعمال است و استعمال
این امر عجیب درین شرح بی نهایت بود و ما چون معایب
این تفسیر زیاده از آن بود که مجال باشد که درین مختصر
بمعایب دیگری پردازد و لکن اجمالاً مراد معایب
خود اختصار نموده و چون لفظ را غرض لفظ
در وجه موضوع که وی ازین جهت که خود موضوع که وی
با در خارج موضوع که وی ازین جهت که خارج موضوع
وی است استعمال کنند بر پیش از استعمال
مجاز خواهد شد زیرا که از مکان اصلی خود دور گشته
بر خلاف حقیقه که ثابت است در مکان اینجا خود
و از آن جهت حقیقه خواهد شد معنی ثابت
از وی معنی ثابت و قید نکرد خارج را بدانیم چرا که
در مجاز شرط نیست که استعمال لازماً باشد

معنی

معنی که مقبل است درین فن و در توفیق مجاز و استعمال
غلط اگر چه استعمال است در غیر موضوع که زیرا که
استعمال غلط چنانچه فرس گویند و معنی آن
خواهند بطلان نه از آن جهت است که آن غیر موضوع
با خارج موضوع که وی بلکه بجان است که موضوع
وی است باقی ماند آنکه استعمال مجاز در خارج
موضوع که از آن جهت نیست که خارج موضوع که
بلکه از آن جهت است که مناسب موضوع که وی
قید مناسب مناسب توفیق نیست و بر هر تقدیر
داخل شد همراه افراد کثایت و از برای اشیاء
مجاز را قید میکند بآنکه قریب فاعل با او از اراده
موضوع که باشد مگر آنکه گویند مراد از مجاز استعمال
در خود است و پس یا در خارج و پس و قول
اینجا است چنانچه تقریباً باشد اصطلاح توفیق نمیکند
و مراد است که اینجا بماند احتیاج باشد تقریباً
از اراده موضوع که و قریب معینند و اختلاف حقیقه

که اینجا همیشه احتیاج بقرینه نیست بلکه در بعضی اوقات
که اشتراک عارض شود احتیاج افتد بقرینه
معینیه بلکه نفس لفظ حقیقه و مجاز چون باعتبار
استعمال لفظ بود که فرع وضع است و قسم
بمفرد و مشترک و مترادفان و مقابلهای با
نفس وضع مناسب آن بود که فصل تقسیم بمفرد
و مشترک و مرادف و مقابله را بر نفس حقیقه
و مجاز مقدم دارد ولیکن چون تقسیم حقیقه و مجاز
بمترادف و مقابله بود سبقت یافت لفظ را
چون یک موضوع که باشد نسبت بهم که خواست
آن موضوع له معین باشد چون لفظ غیر منقول
و خواست معین که چون منقول که حکایت
از لفظی که او را از موضوع له اصلی او نقل کرده باشد
بمعنی دیگر که در مقام نسبت میان ایشان و اول
مترادف شده باشد و مرتجل که عبارت است از لفظی
که شده باشد از معنی اصلی بی مناسبتی و منجمله

سابق

منقول

مترادف

مترادف که شده باشد زیرا که موضوع له او نسبت
بهم که نسبت غایتش نیست که آن یک موضوع له
باشد هر طایفه بقرینه است از امر معروف و در بعضی نسخ
منقول که باشد نسبت لفظ با قسم معنی چون مشترک
و اگر داده باشد چنین هم که آن لفظ را مشترک
گویند زیرا که معانی مشترک اند با هم در وی چون
مفرد پس منوجه نشود که منقول و مرتجل در تعریف
مشترک داخل است و از تعریف مفرد خارج
و تعریف تعریف مشترک با یک معانی متساوی باشند
اصلاح تعریف مفرد نمی مفرد نمیکند و آنکه گفته
میشود که منقول و مرتجل را داخل مرتجل داشته
با یک معنی گفته محسوس نیست منع میکند او را آنکه در
هر معنی آنست احتیاج باشد در تعیین مرادف در اول
چون لفظ معین زیرا که منقول و مرتجل را در هر
احتیاج بقرینه که تعیین مرادف کنند نیست و مفرد
و مشترک مخصوص با قسم نسبت خابنده در رساله

بقرینه

و افع شده بلکه اندک از شمع و افع شده که مراد است
 و تقسیم شکر و مفرد و متوالی و مشکا مطلق
 لفظ است دلاذ بران میکنند که اخضا من مفرد
 نیزند از پس منوچه نشود که تقسیم نمودن لفظ مفرد
 و شکر که بعد از تقسیم مفرد و مرکب باید چرا که
 اقسام اقسام مفرد اند و اگر دو لفظ از برای یک
 معنی موضوع باشند از امراد خان گویند چون
 انسان و بشر زیرا که ترادف در لغت نشین
 کیست بر مرکب در عجب دیگری و معنی نیز که مرکب
 که یکی از دو لفظ بر وی نشسته در عجب لفظی
 دیگر و ظاهر است که هر یک از دو را کب یکی چنین
 مرادف نبود پس نسیم بر مراد خان از نسیم
 تعلیم است چون الوان و اگر زباده از دو لفظ
 موضوع باشد از برای یک معنی چون لیت و است
 و حارت از امراد خان گویند و هر یک از آن
 دو لفظ را با الفاظ را مرادف آن لفظ دیگر گویند

در لغت

و تعریف ترادفان بدو لفظی که موافق باشند
 و در معنی مشتق است بشکل شیخ و است از آنکه
 از این تعریف عدول کرده و لیکن این تعریف
 میشود و بدو لفظ مرکب که موضوع له این است
 باشد زیرا که مرکب موصوف نشود و ترادف ضایع
 مصنف در شرح الشرح مختصر این صاحب نظر است
 بان کرده و بدین قبایس طراز است که موضوع
 بتیان نیز نشود و جماع کلام امام خردالدین را از
 در محصول اصول در کلام مولانا قطب الدین در
 شرح مطالع طاهر است پس تعریف قیاس که
 و اگر هر یک را موضوع له باشد نیز شکل نشود
 و مناسب تاخیر این قسمت باشد از تقسیم مفرد
 و مرکب لیکن این تعریف بر ازان است
 که اگر هر یک را معنی باشد زیرا که لازم آید که
 است مستعمل در رجل شیخ میان حارت مستعمل
 در حقیقت خود باشند از اقدای بیان گویند چون

انسان و مرکب که هر یک مرکب علی حده دارند پس
 از یکدیگر جدا باشند و هر یک را مابین دیگری
 گویند و زیاده از دو لفظ که مغایر باشند در
 موضوع اعتبار نیست اندک آنکه تخصیص قسمت
 بیوی مفرد و مرکب و اقسام ایشان بدلی مطالبی
 و نسبتی مناسب می بود که در تعریفات و است
 استعمال الفاظ مجازیه درست نبود و لیکن استعمال
 الفاظ مطلقا و در تعریفات نیز و فرسوده و
 سخنی نیست پس مناسب نمی قسم بود و نا درود است
 و مرکبات مجازیه که در تعریفات و اذیه واقع است
 از بیان خارج نشود و ظاهر است که تخصیص قسم
 بنا بر آنست که مفرد حاصل از قسمت قسم کلیه اوست
 و اسم تواند شد و از تقسیم او لازم نیاید که لفظ
 باعتبار غیر معنی موضوع الیه و کلیه احوالات
 تواند شد و وجه تخصیص بر وجهی که در شرح مذکور است
 و مصنف تفصیل نمود درین **فصل** کنجانش ندارد

و بغایت ضعیف است و نقد لفظ دال بر سببی
 مطابقه چنانچه دال بالطبع و بالفعل را بیرون میکنند
 از قسم بنا بر آنکه ایشان مفرد و مرکب نباشند
 بیرون میکنند زیرا دال بالحق و الزام را بنا بر آنکه
 ایشان مفرد و مرکب نباشند یا بنا بر آنکه
 درین مقام مقصود است و در تقدیر اول مفرد
 و مرکب نفس قسم باشند و در تقدیر دوم اعم
 باشند از قسم و قید قسم باشند و بسیار است
 که قید قسم را مبسوط ذکر کنند بجای قسم ظاهر
 و در قسمی قسم اینجا معبر باشد چنانکه گویند که
 حیدران یا بعضی است یا اسود و بودن او
 بر دو قسم تقسیم عقیده است زیرا که قبود مفرد
 و مرکب تقی و انجبات بکدیگر اند و چون خود
 و مرکب هر یک از ایشان من وجهی مقدم بودن
 بر دیگری زیرا که مفهوم مرکب بنا بر آنکه وجود است
 و در تعقل مقدم است بر مفهوم مفرد و از آنکه

بنا بر آنکه اجزاء مرکبات است مقدم است
 بر مرکبات مرکب تقدیم کرد بر مفرد و در تلفظ
 که مقصود و تفصل مفهومی است و مفرد را تقدیم کرد
 و در قسم که از و تحصیل افراد نوعیت نام هیچ
 و حی از و جبین ضایع نماید و مرکب است که
 جزء لفظ مرتب در شنیده دلالت کند بر جزء
 معنی مقصود وی دلالت مقصوده و نشانه است
 که اگر کفنی که دلالت کند بر جزء معنی دلالت مقصوده
 تلفظ تمام بودی چرا که دلالت مقصوده بر سیر
 مقصود با جز مقصود مقصود نسبت و اخضر
 است که دلالت کند بر وی بر مقصودی از
 چون دلالت را می آید که را می دلالت بر ذات
 میکند که انداختن منسوب است بوی و چهار
 دلالت میکند بر جسم مخصوص الف لام ثانی
 و آنکه در عبارت شرح شمس و افع است که در آقا
 دلالت بر انداختن منسوب بذات می کند

وی هم

مسلم

مسلم و مسامحه است و مفردان دلالت بر
 است که اینچنین نباشد که جز مرتب فی السمع
 دلالت کند بر جزء معنی مقصود وی دلالت
 و غایده هر یک از فی و مذکوره در تعریفین
 از بیان و این چهار قسم مفرد و مرکب از بیان
 شش قسم و بیست ظاهر است یکی آنکه جزء
 ندارد چون همزه استفهام و همزه ندا دوم
 آنکه جزء دارد و لیکن آن همزه دلالت ندارد
 اصلا چون زید و این مثال فرض است و اگر
 حرف یا یک یا چند محل موضوع است از برای عدد
 ده اما آنکه گفته اند که این قسم در خارج موضوع
 نیست بخود است مال عقل است بنا بر این
 وضع حرف از برای اعداد یکبار محل
 نام تمام است از آنجمله که حرف یکبار را
 وضع کرده اند از برای اعداد و آن معلوم
 نیست که این حرف بهر جهت که باشد

اصلا

موضوع باشند از برای عدد و جزو نشاید
 که همان جهت که در اینجا مذکور شد کور است
 موجود باشند از برای عدد پس کلیه یونان با با
 باقیست او هیچ جزو او موضوع از برای عدد
 نباشد و بر تقدیری که این حروف موضوع
 باشند بهر جهات از برای عدد که توان
 یافت که هیچ یک از این حروف جزو وی نباشد
چون که سیم آنکه جزو دارد و آن جزو دلاله
دارد و لیکن بر جزو معنی مقصود دلاله ندارد
چون عبد الله در حاله علمیه زیرا که وضع که سبب
تفصیلی بدلاله است در علمیه است نظر معنی
اجمالی و موجود است لیکن هیچ یک
دلاله جزو از معنی خاصه معنی مقصود که ذات
شخص است ثبت چهارم آنکه جزو دارد و آن
جزو دلاله دارد و بر سبب معنی مقصود لیکن
آن دلاله مقصود نیست چون حیوان مطلق

العلم

که علم شخص است فی باشند زیرا که حیوان دلاله
 میکند بحکم وضع صیغه جسم نامی حساس
 متحرک بالاراده و آن جزو شخص است فی است
 که مقصود است در حال علمیه مقصود نیست بلکه
 مقصود دلاله مجموع لفظ حیوان مطلق است شخص
 انسانی من حیث المجموع قسم پنجم آنکه جزو دارد
 که دلاله میکند بر جزو معنی مقصود لیکن مرتب
 در شنیدن نیست چون کلمه واسم فاعل که حیوان
 ایشان دلاله میکند بر یک جزو معنی مقصود
 و ماده بر جزو دیگر لیکن هیات با ماده
 شش و دو میان ایشان در شنیدن مرتب نباشد
 پس بتوان گفت که دلاله هیئت مفردات
 موضوع و دلیلی که بران اخله کرده اند دخول
 چهارم مصنف در سیر این رساله بیان کرده و در این
 چهارم است که قید مرتب در شنیدن را و در این
 مرکب زیاده نگردد و از این چهارم است که قید مرتب

در شنیدن را در تعریف مرکب زبانه کرده
ازین جهت است که قید مرتب در شنیدن را
تعریف کرده با اعتبار دلاله مثبت عدد و اگر کرده
چنانچه باید باشد از الله تعالی شنیده اند جزو مرکب
فی السمع دارد لیکن دلالت بر جزو معنی لفظ ندارد
مثل لفظ کل که لاجرم جزء است دلاله دارد
بر عدد و بی لیکن دلاله بر جزو معنی این لفظ ندارد
چرا که عدد سی جزو معنی این لفظ نیست و همچنان
لفظ بل و چرخ و پیر و جزو جزان بر و تقدیم
فصل نقل لفظ مفرد و تقدم یافت و او بر نیست
بقسمت عقیده اسم و کلمه و ادوات و افعال
معنی لفظ مفرد نام تمام باشد یعنی صلاحیت
نداشته باشد که محکوم علیه یا محکوم بر شود یعنی
منذ البه یا من بعد شود پس شکل نشود یا ضرب
و امثال او زیرا که معانی ایشانند صالح این باشد
که محکوم علیه یا محکوم بر شوند لیکن صالح این باشد

که منزه است

که منزه شوند و استعمال محکوم علیه یا محکوم بر شود
و منزه از قبیل ذکر خاص و اراده عام است
یا باعتبار استغفار محکوم علیه و محکوم بر است
از حکم تعبیری نیست و بر هر تقدیر ایشان در تعریف
مفهومات اقسام مفرد نام است و تعریف
مفرد آنکه صلاحیت آن ندارد که محکوم بر شود
تمام است و نفی صلاحیت محکوم علیه بودن در
فرو ری نیست لیکن ذکر او در تعریف کایا
حیوان است زیرا که موجب نزد توضیح است
و منزه است بر آنکه ادوات محکوم علیه نتوانند بود
نکوبی که اگر کفای که معنی صلاحیت ندارد که محکوم
شود مشکل می باشد با لفاظ که معانی ایشان جزو
حقیقه بیات اند چرا که پیش مصنف جزای حقیقی
محمول توان ساخت اگر چه در بعضی و بی کفایت
و نظام آن تفصیل آن نیست زیرا که ضعف
مدس مره العزیز بر آنست که جزوی محمول نشود

بجای ایجابی و محکوم به خصوصاً بمعنی مذکور عام تر است
از محمول بجای ایجابی و وجه تقدیم ادواته با آنکه
مفهوم او عدمی است است که وجودی او
منقسم بود بدو قسم و بیضا مقدم است بر
و اما تقدیم فعل بر اسم که است که مناسبت فعل
با دواته بیشتر از مناسبت اسم است چرا که این
هر دو عدمی اند و اسم وجودی محض و امر که
صلاحیه ندارد که محکوم علیه بشود یا محکوم بر شود
خواه او جزو اسم شود یا نه چون لفظ است
که در زبد فایم است و لفظ آن در آن فی الله
زبد او برین فن ادواته خوانند زیرا که معنی ادواته
ترکیب معانی و ارتباط اینان است
و نفس ادواته ترکیب الفاظ است و ترکیب
که آنکه جزء محکوم به است یا محکوم علیه همچون
لا انسان الا سبوان است نه محکوم علیه و
نه محکوم به است پس صاحب بیان کند که فی صلا

در مفهوم ادواته تقدیم کنند با آنکه تنها صلاحیه
نداشتند یا شد حسب آنکه ادواته صلاحیه محکوم به
شدن ندارد و اصلاً و آنچه محکوم به میشود مرکب است
ادواته و غیر او است و از جمله است که
فدس مره ترک این قید کرده پس اعتراض
بر او و انعام کلام او با اعتبار قید نهایی در
وی از تصور لفظ و ناگان نیزند که میان
نجات و صاحب این فن مخالفت است و این
مفهوم حرف و ادواته زیرا که نجات افعال
ناقصه را که بنده در نظر از باب این فن
ادواته باید بود و ششم مذکف که در نحو
حرف خوانند پس اسم حرف موضوع است
از برای آنچه لفظ ادواته معین است از
برای وی زیرا که نحوی نیز حرف لفظی را گویند
که دلاله کند بر معنی که مستقل نباشد در معنی
و اما آنکه افعال ناقصه را لفظ فعل بر وی اطلاق

میکنند و در قسم افعال بیشترند با بطریق مجاز است
 و کجبه است که با افعال بیشترند و با بطریق مجاز
 و کجبه است که با افعال در بعضی احکام ترکیب
 او است یا کجبه است که تاویل میکند
 و میکند که این الفاظ در اصل وضع از برای این
 تمام بوده اند و عدم استقلال مفهوم نشان
 عارض است در استعمال و از کار این
 تاویل را از برای این است که نظر او بر حال الفاظ
 باعتبار نفس این و قاعده لفظ مثل این تاویل
 محکم میشود و منطقی را که نظر بر الفاظ باعتبار
 این تاویل باین تاویل مثبت و منفی است
 که اگر میگفت که و اگر معنی و بی نام است و
 ندارد که محکوم علیه شود و در این فن کلمه
 خوانند خالی می بود از آنکه اگر استیصال است و بی
 عاده او که پس جای ازان مثبت که صلاحیت
 دارد که محکوم علیه شود یا نه اگر ندارد و از این

فن کلمه خوانند زیرا که خاطر خروج میشود از تعبیر معانی
 چنانکه زمانی است در زمان متحد و منبسط است
 و بعضی الفاظ اسم که صلاحیت محکوم علیه بودن
 ندارد و چون طرف که لازم است ظرفیت این
 خارج اند از حد فعلی زیرا که معانی این را صلاحیت
 محکوم علیه بودن است و اما این الفاظ محکوم
 نشوند چنانکه نسبت که نفس این را عارض شده
 و از آن چنان گفت که و در نحو فعل خوانند تا
 مخالف در تعیین مفهوم فعل در نحو و در مفهوم کلمه
 در این فن مرتفع شود زیرا که آنکه نحوی اسمی است
 اسم خوانند با آنکه صلاحیت محکوم علیه بودن
 ندارد و کجبه آنکه این صلاحیت ندارد و از باب این
 فن از آن کلمه خوانند مشهور است که در مفهوم او
 نیز مخالفت باشد و وجه مخالفت در مصادقات
 با موافقت در مفهوم است که شایسته چنان امور
 لفظیه اسماء و افعال را که مفید معانی افعال

بنام دلیل در تحت مفهوم اسم در بی ادور و با بنای نوع
 که میگویند که این اسم در اصل موضوع از برای
 معانی مصادر باطر و فند و این ترانسی فعل
 بجهت استعمال ظاهر شده است پس این ترانسی
 معانی اصلاجه محکوم علیه بودن باشد و این
 این فن که بسبب ضبط احوال معانی الفاظ اند و خارج
 بان تا دلیل باشد اسماء افعال را بمعنی افعال
 مبدارند و صلاجه محکوم علیه بودن را از این
 سلب میکنند و اگر صلاجه دارد و او را اسم گویند
 و هر دو فن جهته علوم مرتبه او جنبه ظاهر است
 میان این دو طایفه در بعضی افراد اسم
 و برین وجه که سخن مشروح گفت آنچه بر ظاهر کلام
 اوست توانست گفت که آنچه نفاه حرف خوانند
 اخص است از آنچه منطقی ادا و گویند و آنچه نحوئی فعل
 گویند اخص است از آنچه منطقی کلام گویند مندرج
 و افعالی که دلاله بر زمان ندارد چون می و نعم

و امثال

و امثال او بی تکلف درین تعریف فیما و اصل
 و ازین تعریف اسم خارج بخلاف تعریف فعل
 با آنکه صلاجه محکوم به بدان داشته باشد و بهیئت
 خود دلاله کند بر ماضی با حال با استقبال و لغو
 اسم با آنکه صلاجه محکوم به داشته باشد و بهیئت
 خود دلاله نکند بر یکی از ازشته مذکوره زیرا که افعال
 مذکوره بر توفیقین وارد اند و استحباب میشود با آنکه
 گویند که عدم دلاله بر زمان این الفاظ را عارض
 و در اصل وضع دلاله مذکوره بوده است با آنکه
 مثل این تا دلیل مناسب صاحب این فن نیست
 و در دلاله بهیئت کلام بر زبان سخن است فصل
مرکب بر دو قسم است نام و غیر نام نام است
 که بر وی سکوت مسیح باشد بقاعده سخن
 کردن و چون شکل خاموش شود خاموشی از وی
 عجب نباشد و ظاهر کلام خاموشی است که بیان
 کرده است یعنی چون شکل با بجا سکوت کنند

فما طرب انظارى نباشد انجان انظارى
 که محکوم علیه باشد محکوم به باشد و محکوم به بی محکوم علیه
 با محکوم علیه و محکوم به باشد بی رابط بین زبده
 مرکب نام نباشد بی لفظ است یا می شود یا با
 یا با فضله باشد بی محکوم علیه و بی محکوم به پس
 عبد الله در عبد الله ضربت مرکب نام نباشد
 زیرا که با وی انظار محکوم علیه با محکوم نباشد
 فاصحی بود و آنکه این بیان اخبر است از حضور
 نظر است و اگر میگفت انجان انظارى
 که محکوم علیه باشد بی محکوم به ظاهر انظار
 محکوم علیه با محکوم به بیرون میرفت از
 جهت گفت که با محکوم به باشد با محکوم علیه
 نا انظار محکوم علیه با محکوم به در و داخل شود
 و اگر مرکب نام معنوم او فی نقد یا قطع نظر
 از امور خارج از این مرکب مثل صدق حکم
 و متا به دلیل بلکه با قطع نظر از شخص خبر و نظر

از

بجود

بجود ما جبه محتمل صدق که مطابق بودن علم حکم
 است نسبت نام در نفس امر را بیان معنی که اگر
 نسبت ایجاد است علم او ایجاد باشد و اگر
 سلب است علم او سلب باشد و کذب که
 مطابق نبودن علم محکوم است نسبت نام در نفس
 امر را بیان معنی که اگر نسبت ایجاد باشد علم
 با و سلب باشد و بعکس از اخبر و قضیه خواهد
 با کشف بنا بر آنکه استرک لفظ قضیه بیان
 لفظ و معنی با یکدیگر بنا بر آنکه کشف در معنی باشد
 و اطلاق او بر لفظ بنا بر آنکه میان لفظ و معنی
 و ثانی را مصنف خریش کرده و گاهی نهی
 نیز خوانند بمعنی مصدق به و بعد از این متوجه
 نشود بر تعریف خبر و انشا و طرد او حکم اخبار
 که حسن مال صدق و کذب ندارند چون خبر
 خدا و رسول او صا و خبر و جود و حق تعالی با علم به
 وی و چون خبر آنکه این زمان روز است

و چون خبر باینکه اجتماع نقیضین محال است
 چنانچه باینکه اجتماع نقیضین محال است
 احتمال کذب ندارد و باعتبار ملا خطه خصوصیه
 طرفین فاما چون چشم را از خصوصیه طرفین
 بردارند و بر مابینه آن خبر که عبارتست از
 نبوت نبی مرشی را اندازند محتمل کذب باشد
 و نیز منوجه نشود اخباری که محتمل صدق ندارند
 چون سوابب اخبار مذکوره فاما محتمل نیست
 که عبارت در نفس اگرچه خبر بد از امور خارجیه امفله
 اما استغاده و خبر بد از خصوصیه خبر از وی بقا
 بعید است و از برای این معنی عبارت در نفس
 مابینه سده است و چنان گمان می شود که باینکه
 اجتماع نقیضین محال است بجهت آن محال
 کذب ندارد که علم بصدق او لازم عقل است
 و علم بصدق مانع از تجریر کذب است و اگر قطع
 نظر کنند از علم بصدق وی تجریر کذب خواهد شد

و علم بصدق خارج است از مفهوم او پس در قول
 در تعریف خبر خود از استطراد خبر از امور خارجیه
 کافیه و احتیاج لقطع نظر از شخصی او نیست
 پس عبارت در نفس هر چند در تکمیل حد نام باشد
 اگر چه تفصیل و بیان مصنف در تصانیف او گوا
 این گمان نیست و این مرکب خبری باعتبار
 مفهوم خود عمده است در باب تصدیقات
 و قضا یا زیرا که مقصود بالذات بحث از
 مدلول وی است و بحث از غیر قضیه و خبر و مدلول
 وی است و این سخن گاهی نام است که فیکما
 فردی باشد از افراد حسیه و اگر نه عمده
 باب تصدیقات قیاس است اگر مرکب
 نام فی نفس محتمل نباشد آن صدق و کذب را
 تا آن مرکب را اثبات خواهند خواست و لاله کند بالذات
 یعنی بوضع مطلب چون امر که عبارت است
 از مرکب تمام خبر محتمل که دلاله مطلبی است

بطریق استفاد یعنی آنچه در لغت او در فعل خوانند
نا علم و از ک در تعریف در ایند اگر فعل را
عبارة از تاثیر دارند این امور خارج مانند
لیکن تعریف مانع نیست و نهی که از برای طلب
ترک است بطریق استعمال و استعمال هم که از
برای طلب علم است در تعریف او داخل است
چنانچه علم و ترک در تعریف امر و نهی و استعمال
داخل است و تعریف تعریفات محتمل نمیرند
محل که مناسبت بمقام نیست و تقصید دلالت
بر طلب بقصد وضع از برای اخراج اطلاق نیست
و قی که مقصود از و انت را طلب باشد بجا از برای
که نه امر و نه نهی و نه استعمال است و نه باقی
افتد که درین مقام از جهت دوم احتیاض میسر
شده اند چون دعا که عبارتست از طلب
بازگشت بر سبیل خضوع و التماس که عبارتست
از طلب فعل بازگشت بر سبیل تسوی و خواه

دلالت

دلالت میکند بالذات بر طلب و او را اینها خوانند
چون نمی که مرکب تمام است بر دلالت از روی
کند و ترجیحی که دلالت بر امید داشتن کند و ترجیح
که دلالت بر غلب کند و در شکفت بودن از خبری
کند چنانچه جو سبت فلان و نه آن که دلالت کند
بر طلب توجیه منادی و مانند آن از و الطلب
شکال الفعلی که بالذات دلالت بر طلب ندارد
و این قسم چنانست که دلالت بالذات ندارد
بر طلب چنانچه بدین و در محاسن و محاسن
معتبر است نه در کتاب است بهاء و شکفت
که عمده است در محاسن و در آن که خبر فرموده است
مقصود است و انت بروی قضی ندارد و خبر
نام است که بروی سکوت تحسین بنانند این
مستقیم و تبرکیت یقیندی که نانی در وی حکم
استغفار جزء دوم نمیدانند بدان معنی که
اول را انحصار کنند بعضی افراد او و بعضی افراد

شکل میشود همچو آن ماضی بالقوه که مثل است
 از اجسام برانرا در نفس امر باین معنی که اول را
 تخصیص کند در نظر عقل و حیوان ماضی در نظر عقل
 احضال است از حیوان لیکن شکل میشود زید
 عاقل که شخص زید در نظر عقل اعظم است از زید
 عاقل باین معنی که اول را تخصیص کند بعضی
 با اوصاف و این شکل نشود لیکن از عبارت
 دور است و این نظر بدو خوب می آید
 و اما بدو خوب گاه باشد که اول قید دوم باشد
 چون کلی است که قید کلی است لیکن چون
 در غالب ندوین این فن بدو خوب است
 گاه باشد که بعضی احکام لفظی بوجهی بیان شوند
 که مخصوص بوی باشد چنانچه مرید اهتمام بن آن
 آن لیکن اولی تعمیم بحث است پس بهتر آن
 بودی که گفتی که در وی خبر قید خبر دیگر باشد
 و چون هر مرکب معنی در مرکب از صف و موصوف

چنانکه

چنانکه گفته اند تا تمام بود گفت خواه باضافه
 چون غلام زید و خواه بوصف چون سپیدان
 تا لحق و محقق نماید که زید در حقیقت قید غلام نیست
 بلکه وصفی که غلام را از اضافت زید محال
 یعنی که غلامی که ثابت است زید را قید او
 پس می آید که مراد از ترکیب قیدی در مرکب
 از صف و موصوف آن باشد که عند التحقیق
 نقیصه چنانچه در مضاف است هر چند نقیصه هر
 وصفی نباشد و آنچه مشهور است تفصیل نقیصه
 بر پایه از ترکیب وضعی و اضافی نشده
 و گمان میشود که ترکیب حالت و مفعول با عامل
 ترکیب نقیصه باشد چرا که در وصف قید خبر
 و این ترکیب نقیصه مطلق خواه دوم باشد
 اول باشد و خواه اول قید دوم باشد چنانچه
 گذشت معلوم است در باب قصد نقیصه
 و مقصود بالذات بحث از اول است که مر

و بحث از غیر مرکب لفظی است و از این
 مرکبات فیدی عمده نیز ترکیب وضع است
چرا که غالب الکتاب بوی است و ترکیب
 غیر تفیدی چون فی الدار منه عشر و چون مقرر شد
 که بحث از لفظ بالذات نیست بلکه بحث از
 که لفظ طریق افاده و استفاده است بعد از
 انام مباحث لفظ درین **فصل** تنه کردیم که
 کدام لفظ طریق افاده معلوم تصور می است
 و کدام لفظ طریق افاده تصدیق است و غرض
 این نیست که معلوم شود که تصور کدام است
 و تصدیق کدام نامتوجه شود که آنکه ادراک
 الفاظ مقررده غیر الفاظ و ادراک معانی مرکبات
 غیر نام و ادراک معانی مرکبات نام مناسب
 مجموع تصور باشد بعد از تحقیق معنی تصور
 و تصدیق بر وجهی که مستحق است از این
 و تصور تصدیق اشتباه نمانده و احتیاج

باشد

نباشد باینکه ذکر از برای توطئه است یا سفل
 مباحث تصور بعد از فراغ از مباحث لفظ
 و آنکه ادراک معانی خبر و تصدیق تصدیق باشد
 مناسب تحقیق که در مقام تصور و تصدیق گذشت
 نیست و بر مذمب حکیم قسم و بر مذمب امام است
 و حل معنی بر معنی نفسی نام تمام است چرا که محکم
 علیه و محکوم به و نسبت بین این نیز معنی نفسی
 جزء است مگر آنکه گفته شود که ادراک نفسی
 که مضمود بالذات از آنکه زید قائم است
 افاده نسبت مخصوصه است و افاده زید
 و قائم و نسبت بین این از برای این است
 که وسیله تصور شوند و چون مباحث الفاظ
 استغناء نکرد و به بیان مفردات لغت و اجزاء
 و امثال این جنبه در فتنه عوجت ستمی
 استغناء نمود از برای اعتدال از آن فرموده
 است مباحث الفاظ جنبه نسبت این مقام

و اسائل این فن است و اما بحث از خصوصیات
و هیئت آن مناسب بی دیگر است با عرض است
که اگر او بحث بر وجه شمول و عموم هر باب را
مناسب این فن است که همه ابحاث او شمول
بر جمیع مایهات و مفروضات یا وجهی باشد که مراد
ازین مقام این رساله باشد و مقصود عذر زک
بعضی مباحث الفاظ که در کتب مربوط مذکور باشد
و چون بیان احوال تصدیق شمل است بر ذکر
تصدیق چنانچه بیان احوال تصور شمل است بر ذکر
تصور و چون تصدیق موقوف بر تصور چنانچه
گذشت و موقوف علیه در تحقق مقدم است
بر موقوف ازین جهت بیان احوال تصور است
موقوف و اینست تا ذکر تصورات که
در ضمن بیان احوال واقع است موافق تحقیق
او باشد و چنانچه بیان احوال تصور سخن مقدم
بر بیان احوال تصدیق بیان احوال احوال موقوف

مقدم

مقدم است بر بیان احوال او و احوال او را
کلی است و موقوفات آن بعد از موقوفه مقدم کلی است
هنگام تقسیم مفهوم یکی و چنانچه بی را که مقصود دارد
تخصیص موقوف کلی است بر وجه او و فتح که بعد از
موقوف متقابل او که خبری است میسر شود و اول
مباحث تصور ذکر کرد و تقسیم چون مقصود
باشد تا مصدق را لفظ هر دو عبارت او که
هر چه در ذهن مقصود بود بجا می خواند و لفظ
در ذهن بی فایده است و محرر است که بخواهد
مقصود شود اگر نفس تصور را مانع عقل از تجویز
و قوع حرکت بطریق صدق و اصل بر کثرت
باشد پس کثرتین که عبارت است از موقوف
و احدا را حسب خبری حقیقی خوانند و مراد از
کثرت متقابل وحدت است نه صدق و لفظ
جمع لغوی بی فایده است و استعمال لفظ کثرت
از تمییل استعمال لفظ کثرت است بی فایده و

و اینست که در این مقام
موقوف بر تصور است
و اینست که در این مقام
موقوف بر تصور است

و تحقیق معنی خبری است که منصرف است که خبر و خبر
 با قطع نظر از هر چه خارج این منصرف است و خبر است از
 منصرف مانع باشد عقل را از تجویز شرکت و حمل او
 بر زبانه از واحد که اگر منع بواسطه امر خارج باشد
 چون منع مفهوم انسان از اشتراک بکجه شخص
 که او را عارضی است در ذهن منصرف و چون
 منع مفهوم لاشی از اشتراک مکنه علم بآنکه در خارج
 و ذهن هیچ فردی یافت نمیشد که در حکمت
 دخل نیست و چون منع مفهوم واجب از اشتراک
 بکجه ملاحظه دلیل وحدت از اجزای حقیقی نخواهند
 و وجه سبب خبری است که منع و دفع شرکت
 در وی از خبر وی که شخص است ناشی شده
 و تحقیق بواسطه آنست که جزئی است او باضا فاشی
 حاصل نمیشد و تحقیق را اجتناب معنی موجود و در خارج
 در مقابل اعتباری استعمال کنند معنی خبر اضافی در
 مقابل اضافی استعمال کنند و خبری حقیقی چون

ذات

ذات زید و لفظ زید باشد و لفظ هر آنست که
 مقصود مصنف تخیل و ثابت زید است و ملاحظه
 کلی باشد و اگر تصور وی بحسب خبری از این جهت
 که منصرف است مانع نباشد عقل را از تجویز و دفع
 شرکت که بین کثیرین خواهد اصلا مانع نباشد یا مانع باشد
 بکجه ملاحظه خارج این مقصود از اکل حقیقی خواهد
 بود که محسوس است و دخول لفظ که موضوع است
 از برای احاطه افراد بر وی بخلاف خبری
 و کلیت او باضا فاشی که مندرج باشد در وی
 بالفعل نیست بخلاف کجه اصناف که عبارتست از کجه
 نشی در حکمت او بالفعل مندرج باشد چون انسان
 که در وی کل انسان محسوس است و هر یک از آن
 کثیرین را فردان کجه خبری اضافی وی
 خوانند فرد خواندن مطلق است زیرا که فرد
 مستبعد بود که فرضی باشد یعنی مجرد فرض
 عقل و تجویز او فرد باشد نه مرکب و انفع و تواند

کلی

بود که حقیقی باشد و این کلی در نفس امر وصف او باشد
 و لیکن جزئی اضافی خواندن مطلق نسبت و دومی
 هر یک از آن که تشریح را جزئی اضافی خوانند
 که بالفعل در وی مندرج باشد پس بیان او
 نام تمام است و آنکه جزئی اضافی خوانند کسوط
 است که جزئی است او تقیاس کلی است
 که فوق است و کلی فی الجمله جزئی است
 چنانچه بعد ازین معلوم خواهد شد و کلی را
 بان اعتبار که فرد در تحت وی بالفعل است
 کلی اضافی خوانند زیرا که کلیت او نسبت
 که فی الجمله آن فرد کلی این کلی است و این کلی
 خود وی است و نسبتی اضافی باشد که جزئی
 حقیقی باشد چون زید قیاس و شاد که کلی
 باشد فی نفسه نسبتی کلی حقیقی باشد زیرا که کلی
 فی نفسه کلی اضافی نباشد و کلی اضافی تقیاس
 باشد در تحت است کلی باشد و آنکه لیکن جزئی

بانشان

افاده

اضافی کلی باشد نسبتی غیر است چون انسان
 قیاس با سیران و چون مقصود از تعریف
 مفهوم کلی تحصیل اقسام او بود که اجزاء است
 درین صفت تفصیل تقسیم کرد کلی را باین نوع که کلی
 چون قیاس کنیم به حقیقه افراد خود و در آن
 که کلی عین حقیقه افراد باشد قیاس نسبتی تقیاس
 نمی آید زیرا که در مغایره مغایرت اعتبار کیفیت
 و مراد بآنکه با تمام حقیقه افراد باشد است که
 جائز است در نظر عقل که تمام حقیقه افراد باشد
 تا کلیات فرضی از قسمت خارجی نشود لیکن لازم
 می آید که هر کلی که فرد همه اقسام کلی باشد جزا که
 در نظر عقل جائز است که کلیات تمام باشد
 افراد باشد و جزو باشد و خارج و هر چند که بقول
 گفت که کلیات هر کلی فرد همه انواع باشد
 اما از اعتبار ریاضت بعید است پس او باین
 قسمت است بکلیات نفس الامری و مراد است

دیگر

که کلی که نفس امر او را فرد باشد چون نجس کنیم
 با حقیقه افراد وی با در نفس امر تمام حقیقه افراد باشد
 با سبب حقیقه افراد باشد با خارج حقیقه افراد باشد
 و یکی کلی باشد که تمام حقیقه نفس افراد باشد و در اصل
 در حقیقه بعضی دیگر باشد و خارج از حقیقه بعضی دیگر
 بر نسبت کلی با این اقسام نسبت اعتباری است
 و فرق میان اقسام پیشه است و آن یکی که تمام
 حقیقه افراد باشد از نوع حقیقی خوانند و مراد تمام
 حقیقه است که هیچ سبب خارج از او داخل حقیقه
 نباشد خواه حقیقه را اصلاً جزء نباشد چون بساط
 یا جز نباشد چون مرکبات جز نوع حقیقی از برای
 آن خوانند که نوعیت او با فاعل نمی نیست
 چون انسان که تمام ما پیشه زید و عمر و بکر و خالد
 و این را از یکدیگر امتیاز نیست الا بخواهش شخص
 معینه که شخصی و توابع او است که از ما پیشه است بل فقط
 ضمیر جمع در بعضی نسخ و آن در بعضی مدخل ندارد و در

نوع تمام ما پیشه افراد است پس ازین پیشه که تمام
 ما پیشه افراد است افراد وی متفق الحقیقه باشد
 پس هرگاه که از فرد وی با از افراد وی با هو
 که معین از برای سوال از تمام ما پیشه آنچه بر وی در
 آمده سوال کنند آن نوع در جواب مقول شود
 چرا که تمام حقیقه یک فرد با افراد متعدد است
 پس نوع کلی باشد که مقول و محمول بعضی عقل
 بخوبی کند حاصل او را بر امور متفق الحقیقه در حال که
 این متفق افراد حقیقه دیگر نمی کرده باشند و
 از عبارت متبادر است در جواب ما هو
 و تفسیر مقول یعنی مذکور بنا بر آنست که مصنف
 مقول را بمنزله کلی دانسته و در کلیه مورد فرض
 مدنی کافیت لیکن لازم می آید که هر یک فرد
 اقسام نمی باشد زیرا که عقل بخوبی میکند حاصل او را
 بر امور متفق الحقیقه و بر امور مختلف الحقیقه و در
 در جواب ای نمی هو فی جوهره و ای نمی هو فی غیره

هر اینه مانع

شود چنان

و غیر ذلک و این اعتبار بجا نیست بعد است
 بر ادلی است که مراد مقول بر امور متحققه الحقیقه
 و مقول بمنزله کجاست بلکه اصل است از کلی و از
 برای اسراج کلیات فرضی است و ذکر کلیات
 وجود مقول در توفیق کلیات فرضی است و کنت
 چنانچه بعضی از محققان کما ین برده اند و قول
 او که بر امور متحققه الحقیقه بیرون میکند جنس فیض
 جنس خاصه و جنس و عرض عام را و قید در جواب
 ماهویاتی کلیات را تا تمام است چرا که چیزی
 که پیشتر بیرون رفته بیرون میکند فصل نوع
 و خاصه نوع را با آنکه بعضی از محققان فرموده اند
 که قید متحققه الحقیقه جنس را بیرون میکند و قید
 در جواب ماهویاتی کلیات را تا تمام است
 چرا که چیزی که پیشتر بیرون رفته بقید اخیر
 بیرون نتواند رفت زیرا که تحصیل حاصل لازم
 می آید هر چند مصنف است و بیرون کردن را

اخر با آنکه بقید سابق بیرون رفت و بعضی
 خود گفته است مثلا هرگاه گویند دارند با مانده
 و عود بکبر جواب آن آن باشد زیرا که چنانچه آن
 تمام حقیقه زید است تمام حقیقه زید و عود و بکبر است
 و اگر چه حقیقه افراد باشد این جنس است که جزو حقیقه
 افراد باشد افراد آنی خوانند زیرا که ذات معنی
 حقیقه است و جزو حقیقه را نیز حقیقه ظاهر است
 و گاهی ذاتی را بمعنی آنکه خارج نیست گویند و این
 هنگام است ملت نفس حقیقه را و آن ذاتی که
 در جنس و فصل زیرا که آن حقیقه افراد اگر تمام مشترک
 باشد میان آن حقیقه و حقیقت و بکرا از جنس
 خوانند و مراد بنام مشترک است که میان
 آن دو حقیقه هیچ خود مشترک خارج از آن نباشد
 خواه آن تمام مشترک را جزو نباشد خواه
 جزو باشد چون حیوان که تمام مشترک است
 میان حقیقه انسانی و فرس زیرا که آن یکبار

جزو این

و فرس

مشتکند آوردن آب است بسیار چون جو هر یک عبارت است از مکن
و جو که در وجود خود محتاج بجای که مفهوم او باشد
نباشد مانند پاش که در وجود خود محتاج بجای که
مفهوم این پاش باشد که این است و قابل الیا
ذکر طول و عرض و عمق است و مای که مستحق از
نبود است و نمودار باشد شدن الیا و جسم است
بگشاید الفضا هم جسمی دیگر و حس است و متحرک بالاراده
و بودن حس و متحرک بالاراده با هم در فصل
خبران ظاهر نیست و فصل هر یک از ایشان برود
فاما چون وزن هر یک با پدید نیاید و دیگر ظاهر
نمیشود و هر دو در فصل شردن بر سبیل
و حیوان عبارت از این مجموع است و چون
جنس نام مشترک است میان امور مختلفه است
پس هر گاه که از امور مختلفه اختصاصی با هم که سوال
است از نام حقیقه آنچه بروی در آمده اگر بردا
در آید از نام حقیقه او برسد و اگر بر نهد و در آید

که در این کتاب
 از جنس و انواع
 و صفات و احوال
 و غیره که در این
 کتاب مذکور است
 و در این کتاب
 از جنس و انواع
 و صفات و احوال
 و غیره که در این
 کتاب مذکور است

از نام حقیقه مشترک میان آن تعدد و برسد
سوال است نه جنس در جواب مقول شود چون نام
حقیقه مشترک میان امور مختلفه است
مثلا هر گاه که از انسان و فرس با هم سوال
ظاهران بود که با هم گفتن جواب حیوان با
زیرا که سوال از نام حقیقه مشترک است و آن
حیوان است و اگر از انسان نام سوال کنی از
نام حقیقه مختص باشد و حیوان در جواب است
بلکه جواب حیوان مطلق باشد که حد انسان است
و از اینجا تفصیل مفهوم جنس بالقوه و زب
بفعل معلوم شد زیرا که جنس بالفعل باین مفهوم
ند که در معلوم شد بلکه براد این مفهوم متفرقا
ند که در شد چنانچه او با اندک نوعی با این
تفصیل معلوم تواند شد پس گویا که معلوم شد
که جنس کلی است کلی جنس است مرکبات
جنس را که مقول شود و تفصیل مقول کند

بر امور مختلفه تحقیق بیرون کرد و نوعی را اول
 نوع را و خاصه نوع را لیکن شامل است فصل
 جنس را چون ماضی حس و خاصه جنس را چون
 ماضی نسبت با حیوان و عرض عام را اول
 او که در جواب ما هو بیرون کرد این امور را
 زیرا که عرض عام اصلا در جواب محمول نشود و فصل
 و خاصه جنس در جواب ما هو مقول نشود بلکه در
 ای سئو مقول شوند و آنکه بعضی از تحقیقات فرموده
 که بقید مختلفه تحقیق نوع بیرون رود و باقی
 کلیات بقید در جواب ما هو بیرون رود
 تا تمام است چنانچه معلوم شد در چند مصنف
 بر آنست که اولی طریق بعضی محققان بنا بر آنکه
 چنانچه در بعضی مصنف خود بیان کرده و اما آنکه
 است و المحققین علامه تقی زانی در تفصیل لغت
 نوع باین محقق موافقت نموده و در تعریف جنس
 مخالف کرده چنانکه آن طایفه نسبت زیرا که فرقی

میان این دو تعریف اما بر وجهی که در تفصیل
 فرموده تصویر می است زیرا که نوع و خاصه فصل
 فریب را تحقیق تحقیقاتی بیرون کرده و عرض عام
 و فصل بعد را بجا اب ما هو در آنست که خاصه
 بجا اب ما هو بیرون زد و زیرا که تحقیق تحقیقاتی
 بیرون رفته و طایفه آنست که تفصیل در فصل
 فرموده در خاصه جاریست و چنانچه از سابق
 که پیاپی تفصیل مفهوم جنس معلوم شد که بیان آن
 آنکه آن با فرس ترکیب است در جوهر و قابل
 ابعاد و نامی و محاسن و متحرک بالاراده معلوم
 شد که تا به یک محقق را اجناس متعدده باشد
 و وصف اجناس متعدده با یک بعضی فوق بعضی
 نه با یک بعضی تحت بعضی باشد بنا بر آنست که
 جنسیت که فوق شئی است و آنکه در تحت شئی
 باشد در جنسیت مدخل ندارد چون حیوان
 که جنس آن است جنسیت او با جنسیت

که فوق انسان است و آنکه فوق جسم نیست
و فوق جسم ناهنجار جسم مطلق است و فوق
جسم مطلق جوهر است و در جنسیت او مدخل ندارد
و جنس فریب مخصوص نیست با اینکه در او
اجناس متعدده باشد بلکه مثل است جنس
بعید را این معنی قول او که وجه ندان باشد که
درین هنگام که جناس متعدده باشد جناس بخوبی
تفهم بلکه آن باید بود که درین هنگام که جناس
که شاید که باقیه را اجناس متعدده باشد
و مقصود از او انشائست با آنکه وضوح مفهوم
جنس فریب و بعید و بیان این مطلب باین
نقد و جنس است زیرا که آنکه کاهی جنس جواب
از جنسیت رگات در وی نباشد و کاهی
جواب از جنسیت رگات در وی باشد با جناس
تعدد و جنس است که اگر جنس متعدد نتوانستی
بود همیشه جواب از جنسیت رگات در وی بود

و آنکه آن جنس که جواب از جنسیت رگات
در آن جنس واقع شود از جنس فریب خوانند
بجز است از آنکه مشهور است که جنس فریب
است که جواب از ماهیه و از بعضی رگات
در وی جواب باشد از ماهیه و از بعضی جمیع
مشارکات و ماهیه در وی جناس بخوبی نیست
و مراد از جنسیت مشارکات در بعضی جنس
فریب و بعید هر یک از مشارکات است
و اگر نه هر جنس جواب بشود از سوال از ماهیه
و از جمیع مشارکات در وی چون جمیع را با و
در سوال جمع کنند لیکن جنس بعید جواب
نمیشود از ماهیه و یک یک از مشارکات سوال
کنند اگر کوی که چون مراد از جمیع مشارکات
هر مشارک باشد معنی تعریف مذکور چنین نبود
که جنس فریب که جواب از هر مشارک ماهیه
در آن جنس نشود و جمیع جناس از هر مشارک

نتواند شد بلکه جواب این ماهیته و هر شا رکست تواند
 شد پس هر اجناس فریب ازین نوعیست پس
 شوند و در نوعی جنس بعد داخل شوند جواب
 است که چون شا رک را مخصوص کرد اندر سوال
 سوال از شا رک ماهیته نباشد بلکه از نفس ماهیته
 باشد و سوال وقتی از شا رک ماهیته که
 او را با ماهیته در سوال جمع کنی اری اگر میگفت
 که ان جنس که جواب از ماهیته در جمیع شا رکست
 در ان جنس نشود از فریب خوانند روشن
 نرمی بود که بمقام نوعیست و سبب نرمی و جنس
 سبب باشد که در عبارات حیوانیت را بمعنی
 حیوان استعمال کنند و انسانیه را بمعنی انسان
 و برین قیاس از برای قیسه بران گفت که
 چون سبب ان که هر چه با انسان در حیوانیه
 متراکست چون او را با انسان در سوال
 جمع کنی جواب حیوان باشد اگر نه ظاهر ان

که گفتی

که گفتی که هر چه با انسان در شا رکست و آنکه ان
 جنس که در جواب جمیع شا رکست در واقع
 واقع نشود از ان جنس سبب خوانند نه است
 از آنکه جنس بعد است که جواب از ماهیته و از
 بعضی شا رکست ماهیته در نوعیست جواب
 باشد از ماهیته و از بعضی شا رکست دیگر و چون
 کما می شود که روشن تر در نوعیست پس
 و بعد است که جنس فریب ماهیته است
 که در تحت و فوق ان ماهیته و جنس دیگر باشد
 اگر یک جنس باشد بعد بیک مرتبه و اگر دو
 باشد بعد بدو مرتبه و اینها انصاف است و چون
 حتم که متراکست میان انسان و نباتات
 و حیوانات تمام مشترک نیست میان
 انان و هر یک از انان نتوانند که جواب
 از ماهیته و هر یک از انان واقع شود و بگویند
 در جواب سوال از انان و نباتات که تمام

ناهی می

مشتترک میان ایشان مقول میشود
جواب سوال از آن با حیوانات مقول
میشود زیرا که تمام مشترک نیست میان ایشان
و چون در ماهیه جنس یک مرتبه پیدا شود
و جنس باشد و بعید و یک قریب و علی هذا
القیاس پس هر جنس که جواب از حیوانات
در وی دو باشد بعید یک مرتبه باشد چون
جسم نامی که جواب از بعضی من رکات در وی
خود است و از بعضی دیگر حیوان و اگر جواب
سه باشد بعید دو مرتبه باشد زیرا که واسطه
میان او و ماهیه یک قریب و یک بعید است
چون جسم که واسطه میان او و انسان جسم نامی
و جسم است و علی هذا القیاس و القیاس
بامشترک که تمام مشترک نیست در آنکه میسر
از بعضی اعتبارا که محبت مطلق او را فصل
زیرا که فصل را تا چار است از دو چیز که تمام

بنام جی

جنس عالم خوانند چون جوهر در مثال مذکور چون
نونی همه اجناس است زیرا بن جنس که نونی مقول
که در بن سلسله واقع است زیرا که مثل این
نسبه جنس سافل جاری نیست و مخفی نیست که جنس
قریب متعدد شوند بود چنانچه از نون قریب
او معلوم شد پس بقدر اقرب در قول او که
و اقرب اجنس سافل خوانند بر مخفی بقدر اقل
باقی نیست و گویا که ایراد او مبتدا کلا بعد است
و وجه تسمیاء است که او در تحت اجناس است
چون حیوان در بن مثال و آنچه میان عالم
و سافل باشد از اجنس متوسط خوانند چون
جسم نامی و جسم در بن مثال و وجه تسمیه
که هر است اینست توضیح شرح بان آن
که تمام مشترک است و اگر چه حقیقه افراد تمام
مشتترک باشد از آن فصل خوانند زیرا که فصل در
لغه جدا کردن است و فصل آن حقیقه را میگرد

و جدا گرداند از سیر قریب جوهری یعنی نظر در آنست
 با قطع نظر از خارج مایه و تشکیمت در کمال
 این نیز پس سخن اسم فصل شد بنا بر آنکه گویا
 که عین نیز است و ادلی الت که قول او که
 زیرا که ان حقیقه را تا آخر بیان است که ان
 جزو که نام مشترک نباشد فصل است نه وجه
 قسمیه هر چند وجه سیمیه از وی میتوان گرفت
 و تشکیمت که نیز جوهری از سیر مجر و جزو
 حاصل است خواه ان جزو مشترک نباشد
 اصلا چون ناطق که مخصوص است بجنوب افراد
 ان و در سیر غیر از افراد ان باقیست
 و درین نظر است زیرا که ناطق مشترکست
 میان ان و ملک در ملک که اجسام لطیفه اند
 چنین که متکلمین بدانند پیش حکما یافت نیست
 پس این حقیقه را از همه مایهات دیگر مرکب و سبط
 نمیکند و این را فصل قریب خوانند چرا که فصل

قریب

قریب است که نیز کند مایه را از سیر سیمیه اجزا
 خواه ان مایه را جنس باشد یا جنس نباشد و آنکه
 در رساله شمسیه واقع شده است که فصل قریب
 مایه از تشکیمت رکات در جنس قریب فصل قریب
 است مصنف بر آنست که این از قبیل تخصیص
 بیان است بقصیل مجر از تشکیمت در جنس
 مزید است تمام است بانی او بخند کشفی او
 بخلاف فصل مجر از تشکیمت رکات در وجود که
 فصل مایه مرکب از امرین متساوین است
 چرا که او مجرد است اما این که بر بیان مایه
 کشفی قایم نشده از قبیل تخصیص اصطلاح
 و بعید بقصیل مجر از تشکیمت رکات در جنس پس
 وار دشتو که جزو سیمیه مشترک نباشد که فصل
 مایه مرکب از امرین متساوین باشد و فصل
 قریب و بعید مخصوص مایهات است که این
 اجناس باشند و خواه مشترک باشند و آنکه

و اما نام مشترک باشد محتاج به نسبت زیرا که
 در جزو نسبت که نام مشترک نباشد و نام مشترک
 اگر چه باشد مشترک که نام مشترک نسبت در آنکه مشترک
 از بعضی اعتبار اما بحسب اصطلاح او را گویند زیرا که
 ناجا را است از دو چیز آنکه نام مشترک نباشد و غیر
 باشد از بعضی اعتبار و طریق نیز در بیان آنکه وی بنویسند
 حقیقت شود از بعضی مایهات چون حس است
 که آن مایهات بسیط باشند و آن جزو مشترک
 لا اقل در مایهات بسیط یافت نخواهند شد و اما
 نیز خواهد بود از این آنکه این فصل را فصل
بعید خوانند بنا بر آنست که بیان نموده فصل
بعید نیز مایه است از متعارفات در جنس بعید
 بنی مضاف از قسب تخصیص بیانست فصل
 نیز از متعارفات در جنس چنانچه گذشت تخصیص
 اصطلاح پس متوجه نشود که بد که جزو مشترک
 نیز نباشد مایه را از بعضی اعتبار است که در وجود

نه در جنس بعضی اعتبار است که در وجود و چرا که جمیع اعتبار
 متعارفات در وجود جنس بعضی اعتبار است که در وجود
 مایه اند و او را فصل بعید خوانند و با فصل
میراث جوهری تا هر آن بودی که نسبتی که
 و هر جوهری فصل است مایه چنانچه گذشت که در
 که آن حقیقت را نیز کند از غرض نیز جوهری
 انبیا است آن کند که جزوی که نام مشترک نیست
فصل نسبت اما آنکه فصل میراث که جوهری
 با سابق انبیا است آن کنند مگر آنکه که چند که
 مقصود از این کلام انبیا است آن مطلوب
 نسبت و این مقدمه در انبیا است او هم است
 و در کلام مطلوب و مقصود از این بیان محلی
فصل است بعد از تفصیل او به بیان قر
 و بعید و چون معلوم شد که فصل نسبت است
 و غیر جوهری است پس او کلی باشد که در جواب
 ای نمی هونی جوهره مفهول شود و کلی جنس

فصل است و ذکر او در توفیق اصلا کنند
 نیست خواه مقول را بر مقول بالفعل حل
 کرده شود و خواه بر صلاحه مقول بحسب
 فرض عقل چرا که مقول بر شیئی بحسب مفهوم
 اعم است از مقول بر کثیرین و قول او که
 در جواب تیسیر کردن عرض عام را
 چرا که اصلا مقول نشود و قید ای شیئی هو بپرو
 کرده نوع و جنس را که مقول شوند در جواب
 ما هو ای شیئی هو و قید فی جوهره معنی فی ماهیه
 زیرا که جوهر و ماهیه و حقیقه مراد فان اند
 چنانکه در شرح قطاس مذکور شده اخراج
 کرد و خاصیه را که در جواب ای شیئی هو بپرو
 مقول شود نه از شیئی هو بپرو و بداند که
 این بود که آنکه نوع را معنی دیگر است که آنرا
نوع اصنافی خوانند در حکمت نوع بیان کرد
 لیکن چون موقوف بر معرفت جنس بود

باین

تا خبر کرد از بیان جنس را معنی نشد بلکه در
 بیان جنس فصل بیان کند جنس کمال اتصال
 بیان فصل نه بیان جنس چرا که بیان فصل
 و جنس هر دو بهم دلیل انحصار جزء ماهیه جنس
 و فصل است و این معنی دیگر باقی است یعنی
 آنکه وضع شود در جواب ما هو پس مندرج
 نشد که جنس مقول شود بر او و بر سر او جنس
 در جواب ما هو و آنکه نوع مذکور شده اند که بقدر
 از مقول شود است که مقول شود بی واسطه
 پس منتهی بپرو رفت چرا که حل جنس بر
 بواسطه حل جنس است بر نوع و حل نوع بر
 و بنا برین در این قید را که در توفیق حساب
 کشف و اشباع او مذکور است مذکور
 بقیات و ای است چرا که مضاف در حایه
 تسمیه قید اول را بیان کرده و گفته آن
 فساد ازین توفیق انداخته و مستخوانند

که گفته است لال انداخته باشند زیرا که ماهیه و
 او مثبت و این نوع اضافی چون انسان است
 که مقول میشود بر وی و بر فرس حیوان درخوا
 ماهیه و نوع اضافی است بد که نوع حقیقی باشد چنانکه
 گفتیم یعنی انسان که نوع حقیقی است و نوع
 اضافی حیوان است نوع اضافی جسم مادی و
 نیز مثبت و ازین جهت است که او را انواع الا
 خوانند و تا بد که نبات چون حیوان که نوع
 اضافی جسم مادی است و نوع اضافی جسم جوهر
 نیز مثبت لیکن او را انواع الا خوانند و نوع
 متوسط خوانند و برین فیه است جسم مادی
 که نوع اضافی جسم است و جسم را که نوع اضافی
 جوهر است نوع غلط خوانند و نوع الا خوانند
 نوع مافیل نیز خوانند و اولی آن بود که گفتی که
 و تا بد که نوع حقیقی نوع اضافی نباشد ما توهم
 نشود که نوع اضافی اعم مطلق است چنانکه

یعنی

بعضی بران رفته اند مگر آنکه گفته شود که وجود نوع
 حقیقی بدون اضافی مثال محقق بدانست و آنکه
 تمثیل بعضی کرده اند بنا بر اینست که جوهر
 عقل نباشد و آن محقق نیست و نفوذ بدان نموده
 که نوع حقیقی بدون اضافی یافت نموده باشد
 و بدان آن یک که نام ماهیه بود هر چند باطله اما
 پیچیده لیکن چون در مقام تفصیل واقع شده بود
 گویند که آنرا مذکور بود پس صحیح باشد که گفته
 شود که و اما آن یکی که از حقیقت افراد یک
 نفس الامر یا اعم چنانکه گفتیم خارج است
 اگر مخصوص بیک حقیقه که شکی نباشد اعم از
 این حقیقه چنان باشد یا نوعی از خاصه خوانند و این
 حقیقه که مخصوص بیک حقیقه است چون حقیقه
 که مخصوص است بحقیقت انسان و چون مادی
 که مخصوص است صحنه حیوان هر چند مشترک
 میان انسان و فرس و از آن حقیقه خاصه است

وان حقیقه را نیز کند از هر خبر غیر عرض و چون
خارج مخصوصی قسم کلی است و غیر حقیقه است از
بر غیر پس او کلی باشد که مقول شود در جواب
شیء هویت عرض چون صاحب کسبه با آن کلی
تاریف جنس است و مطلقا مستند است
خواه مقول محمول شود بر مقول بر فعل یا مقول
شود بر محمول بالعرض چنانکه در فصل تفصیل
بافت و فوکی او که در جواب خارج عرض عام
کرد جواب که اصلا در جواب مقول شود و این
و ای شیء بیرون کرد جنس و نوع را که در جواب
ما هو مقول شوند و نه عرض بهر آن که در فصل
اگر گوید که عرض عام باشد که در جمیع اخبار
باقت شود پس خبر حقیقه از بعضی اخبار نتواند
منسوب پس باید که در جواب ای شیء هویت عرض
واقع نتواند شد گفته شود که ای شیء بی عرض
طالب خبر از جمیع اخبار است و بر طریقه ای شیء

هویتی جوهره نیست چنانچه موهم میشود و اگر
مستترک باشد بیان دو حقیقه یا بیشتر از او
عام خوانند ازین که مستترکست هر چند از آن
حقیقه که مخصوص است بحقیقه که اعم است ازین
و حقیقه خاصه باشد چون مائی که مستترک است
میان حیوانات هر چند خاصه حقیقه حیوانیت
و چون اینست که باقی عرض عام نام عام بود و اگر
و نوع او در تفاوت کمتر است بلکه مختلف
و بعد از وقوع نوع او بنیابت اندک چرا که سبب
اطلاع بر ذاتی و نه او را زیاده مدخلی است
بر امتیاز سبع تعریف او را التزام نمود چنانکه
در باقی اقسام پس کلیات منحصرند در پنج نوع
و جنس و فصل و خاصه و عرض عام و مقصود از
باقی نوع تکمیل قسمت و کلی توابع باقی اقسام
و الا او را در حکمت معرفت که این موجب مفید است
بهیچ نقیض نیست و تقسیم خارج را ملازم و متعارف و اعم

هر یک درین مختصر ذکر نکرد برای آنکه آنچه در کتب
معروف نرفته معروف بر آنست اینست
کلاقیات مکتوبات مذکوره و اما آنکه در کتب
فنی مذکور شده بسبب آنست که در کتب معروف
مذکور میشود که تعریف ملازم بین باید تقسیم
خاصه نشاء یعنی آنکه مادی را بر تمام افراد
که خاصه اوست و غیره را که خاصه اوست
نه از برای او نزدیک شد که در کتب معروف
بر وجهی که آورده هیچ نفس ندارد و در کتب
فنی برای آن مذکور میشود که در کتب معروف
مذکور میشود که تعریف خاصه نشاء باید و چون
فصل بیان موضوع کثرت که در عرف علماء
این فن آن تصور است منزه را که موصل شوند
بصور دیگر معروف خوانند و ذکر معروف است
تصور و فرموده که معروف چهار قسم است یکی حدیث
و آن مرکب باشد از جنس قریب و فصل قریب

محل

چون حیوان مطلق در تعریف انسان با آنکه
بمنزله مرکب باشد از جنس قریب و فصل
قریب چون جسم نامی حاکم منکر
بالا راده مطلق زیرا که این حد نام است
و جسم نامی حاکم منکر بالا راده جنس قریب
نست زیرا که در جنس افراد معجز است بلکه
تفصیل نیست است بمنزله او دوم حد ناقص
و آن مرکب باشد از جنس بعید و فصل قریب
بر فاس که شسته و همچنین در باقی اقسام
چون جسم نامی مطلق یا جسم مطلق یا جوهر
مطلق در تعریف انسان و بیان حد ناقص
مشکل میشود و تعریف تفصیل تنها مکرر آنکه گویند
که مصنف تعریف میفرمود و بگویند که مکرر ده و از آن
جهت است که تعریف نظر بر تنبیه تصور است
با تصدیقات که مودری شوند تصور یا تصدیق
و بگویند که هنوز مشکل میشود و تعریف مرکب

از فضل قریب و بعید جنس خاص ناطق
در تعریف انسان و تعریف مرکب از جنس بعید
و فضل بعید قریب چون جوهر خاص ناطق
در تعریف انسان نکوی که داخل است در مرکب
از جنس بعید و فضل قریب زیرا که مراد از مرکب
جوهر جنس بعید و فضل قریب است و اگر نه در
تعریف داخل نشود مرکب از جنس بعید و فضل
قریب و خاصه چون جسم ناطق ضاحک در تعریف
انسان بسم رسم نام و آن مرکب باشد از
جنس قریب و خاصه چون حیوان ضاحک
در تعریف انسان و مصنف تعریف مرکب
از جنس فضل قریب و خاصه را چون جسم
ناطق ضاحک در تعریف انسان رسم نام
اکمل از حد نام داشته پس تعریف رسم نام
بر وجه مذکور تا تمام باشد چهارم رسم نام
و آن مرکب باشد از جنس بعید و خاصه چون

فصل

ضاحک بسم ضاحک با جوهر ضاحک در
تعریف انسان و این تعریف نیز مشکل نشود مرکب
از خاصیت چون کانت ضاحک در تعریف انسان
و مرکب از جنس بعید و فضل قریب و خاصه چون
جسم ناطق کانت در تعریف انسان و مرکب
از جنس بعید و فضل بعید و خاصه چون جسم خاص
کانت در تعریف انسان و مرکب از فضل بعید
و فضل قریب و خاصه چون جسم ناطق ضاحک
در تعریف انسان و مرکب از فضل بعید و خاصه
چون جسم ضاحک در تعریف انسان و نیز
از فضل قریب و خاصه چون ناطق ضاحک
در تعریف انسان لیکن تعریف خاصه تنها که
پیش بعضی رسم نام فصل است مشکل نشود
زیرا که بنیادی او بر جوهر از تعریف بعید است و مصنف
در این رساله بر آن زفته چنانکه معلوم شد
و تا بد که رسم نام فصل مرکب باشد از عرض عام

و خاصه چون موجد خاص حکم در تعریف انسان
 و آنکه گفته اند که ذکر عرض عام در تعریف در مرتبه
 بنا بر آنکه عرض از تعریف نمی شود که است
 تاثیر او از اختیار و عرض عام افاده هیچ میکند
 مرد و است با آنکه او را در تعریف مدخل شود
 بود هر چند کجود نیز نتواند کرد با آنکه معبر نیز می تواند
 در ارجح اعتبار و عرض عام از بعض اعتبار
 نیز نتواند کرد چرا که لازم نیست که شامل جمیع
 اعتبار باشد و برین نقد بر رسم هر یک از
 و عرض عام نتواند بود چون موجد خاص در
 انسان و بیان رسم ناقص که بروج مذکور با و نیز
 شغل شود لیکن تعریف بیک عرض عام بن
 تعریف انسان پاشی شکل شود پس بن بیان
 بر آنست که تعریف مفرد جایز نیست و مثل اهل
 اصول و عربیه موقوف بر اجماع اقسام حد خوانند
 پس اگر در آن کتب حد را بجای رسم استعمال

کنند

کنند اعراض نشاید کرد چرا که رسم انسان بن
 چون محبت الفاظ در کتب فن بروج عموم
 باشد لا جرم مباحثی که اختصاص بعضی محبت
 فن داشت و در بعضی از مباحث مذکور
 نشد پس متوجه شود که **فصل** اثر اطلاق متعلقه
 موقوف بر مناسبان می نماید که در محبت
 الفاظ او رد و شود و اختصاص بر بیان آنچه
 در لفظ موقوف از آن اعتبار باید کرد و در
 آنست که او قریب بفهم است و آنچه در
 موقوف سبب ف و شود مثل تعریف شی
 با کجود موقوف باشد بر موقوف فعلی او با بسا و کما
 او باشد در موقوف عالی از فعال نیست و
 بر آنکه در تعقیبات استعمال الفاظ مجازیه
 بنا بر آنکه ذهن غیر مفسود که ان معنی شقی
 میرود و **فصل** که بنا بر آنکه اجمال دارد که
 ذهن غیر مفسود رود و جایز نباشد مگر مستحق

قرینه واضح باشد با آنکه استعمال الفاظ غریبه
 و تشبیه نیز جایز نیست بنا بر آنکه ذهن هیچ چیز
 نزود و وسایع معطل باشد و مقصود از تعریف
 حاصل نشود و اگر ادراک را تسکین کند بغیر از
 مستحق باشند و در تعریف او واقع نباشد
 از آن جهت است که فساد استعمال لفظ مجازی
 و مشترک زیاده از فساد لفظ غریب و
 چنانکه از آن بیان سابق ظاهر شد و تقدیم
 مجاز بر مشترک از آن جهت است که فساد
 او بیشتر است چنانکه ظاهر شد **نکته** بدانکه
 در این صفاتی موجوده چون انسان و غیر
 و مانند آن بغایه مشکل است زیرا که موجود
 بر غیر جنس از عرض عام و فصل از خاصه و غیر
 کردن مستور است میان اجناس و فصل
 این صفاتی و میان اعراض عامه و خواص آنها
 یعنی نیز اجناس از اعراض عامه و نیز فصل

از خواص

از خواص

سرغایه اشکال است و نیز فصل قریب از نام
 حقیقه موجوده نیز مشکل است و مقصود
 از این تنبیه است که در تعریف صفاتی موجوده
 نیز احتیاط باید نمود و در حد و دور
 او بجای عرض عام نهاده شود و بجای فصل
 خاصه و تعریف مطلوب مجمل گردد و از این
 مقیومات اصطلاحیه چرا که دانستن
 آن حکم دانستن مفهوم اصطلاحی دارد
 و تقیید با اصطلاحیه از برای مزید است
 نشان اصطلاحات بنا بر آنکه غالب بیان
 مقیومات لغویه بتعین است لفظی است
 که شایع در لفظ مراد است و ذکر جنس
 و فصل در و مقصود نمی باشد بخلاف مقیومات
 اصطلاحیه که بتعینات اسمیه است که با جناس
 و فصل می باشد است و از آن جهت
 و نیز کردن میان اجناس اعراض عامه و میان

تصویر و خواص آن که مدار تعریف است
آسانست زیرا که آنچه مصطلح فعل مفهومی لفظی اعتبار
فرموده ذاتی مفهوم است و آنچه خارج این
امر است که اعتبار نموده خارج مفهوم است
و اطلاع بر امور که دانسته اعتبار نیستند
و اعتبار این را است چون مفهوم کلمه
و اسم و فعل و حرف و معرب و معرف
و غیر آن که در محقق همین شده درین مقام
سنتی است از زبان **فصل** چون خارج
شدیم از شرح مباحث تصورات ترویج
کردیم در مباحث تصدیقات و معلومات
تصوریه و رجاء اوفیق بجلوه مطلق است
که با تمام شرح مباحث تصدیقات
کافیست موقوف شدیم و همچنین که در تحصیل
تصورات و معلومات تصویریه نظریه
محتاج بودیم بدو چیز یکی بیان موصل بقصور

بیان ۴

کدام

که آن قول شایع است با افام خود و می باشد
که معنی بران باشد که یکی بیان موصل بقصور قیام
خود که آن قول شایع است و برین منوال است
عبارة او که آن محبت با افام خود و مرادیه
موصل بقصور عام تر از بیان نفس او که عبارت
از تصور است و بیان حال او که عبارت از
مایل است و دیگر بیان کلیات نفس افام
خود و تفریح با فکر و از برای آنکه از برای همه
کلیات افام ذکر نکرد و کلیات که قول شایع
از آن مرکب شود چهار پیش مثبت و از نوع قول
شایع مرکب نشود یا وصف بر سبیل تعلیل
پس مراد آن است که از نفس آن مرکب
با وصف بر سبیل تعلیل است اگر مکیقت
که ناجار است از تقدیم مباحث کلیات
بر مباحث موقوف بلاحق بلاحق کلام ملائم
می بود و همچنین در تحصیل تصدیقات و معلومات

تصدیق غیر مطلق بر حق است و خبر یکی چنان موصول
 به تصدیق که تفصیل گذشت که آن حجت است
 با اقسام خود و دیگر چنان فضا با کذب حجت از آن
 مرکب شود فضا با کلام حجت از آن مرکب شود
 چرا که چنان او در کتاب فن داخل باب موصول
 به تصدیق است از باب فضا با و با جابر است
 که با حجت فضا با مقدم باشد چون موصول به
 موقوف است بر وی پس میگوید که قضیه یعنی قضیه مطلقه
 که مراد از خبر است چنانچه در حکمت القاطعه
 و تعریف با آنکه خبر تعهد عهد است و صلح
 بر قضیه موقوفه نه معقوله با آنکه مطلق بالذات
 نقضیه معقوله است و اعمی است بر تعریف بنابر
 تعریف او نکند شد بنابر آنست که قول او بعد
 ازین و قضیه محجب معنی مرکب است و دلیل محبت
 بر آنکه موقوف نقضیه موقوفه است و الا با نیست
 که قضیه مرکبست و ذکر قابل در تعریف قابل بود

بر صاحب حق

نیز لازم میکند برین معنی زیرا که محل قابل او
 بر قابل لفظ او خلاف ظاهر است و مناسب
 مقام تعریف نیست و قول با صلاهی مطلق مراد
 مرکب را لیکن مراد برین مقام مرکب لفظی است
 که صحیح باشد تصدیق قابل و بر او قابل مرکب
 وی را و تصدیق نسبت به صدق است و کذب
 نسبت به کذب و صدق او بودن حکم است
 مطابق واقع و کذب او بودن حکم است
 مخالف واقع و نکند که صحیح باشد تصدیق و
 نکند کذب و بر آن توهم دور نشود زیرا که صدق
 که خبر خبر و قضیه بوی کند در مشهور تعریف بوی
 کرده اند که عدم مطابق خبر واقع را از همان جهت
 تعریف قضیه با آنکه صحیح باشد صدق و کذب
 نکرد و دور توهم داشتند بنابر آنکه تعریف
 صدق خبر یا خبر مشهور است لازم نیست و بنوع
 گفت که صدق مطابق نسبت به افعاله با آنرا احصا

تولیت

مرواجع را و کذب عدم مطلقه نسبت به اشیاء را از احوال
مرواجع را و فوهم نباید کرد که بابت گفت که هیچ
باشد تصدیق با کذب بیا بر آنکه تصدیق با کذب
با هم محقق نتوانند شد زیرا که اگر چیزی را تصدیق
و کذب بیا با هم نکنند اما امکان هر دو دارد
و باین سخن معلوم شد که اگر گفتا بیا یکی ازین
هر دو کردی تو تعریف تمام بودی و مرا و بیا بیا
وی فایلی اوست از آن جنبه که فایلی وی است
و اگر نه منکحل شود بمثل غلام زبده که در ترکیب غلام
زبده فایم است و باین غلام زبده واقع است
زیرا که صاف است بر وی که مرکب است که هیچ است
تصدیق و کذب فایلی و مرا هر چند از آن جنبه
که فایلی وی است ممکن نیست بلکه محمول از آن جنبه
است که فایلی مجموع مرکب است که این مرکب است
و مرا و صحت تصدیق و کذب فایلی اوست قطع
از جمع امور خارج از مفهوم این مرکب چنانکه بحقیقت

اینکه در

این در بحث الفاظ گذشت پس منکحل شود مرکب
السا و فوهم که کذب فایلی او قطعاً ممکن نیست
و منکحل شود و چنانچه نقیضین ممکن است
با آنکه تصدیق فایلی او ممکن نیست و منکحل نیست
که تحقیق اجزاء قضیه موجب بریدن توضیح وی است
و خود این فایده ندارد پس او را تعریف قضیه
مناسبت تمام است با آنکه گوید از تمام وی است
و منکحل نیست در آنکه اجزاء از بنقضیه معقول است
بجمله ندارد و منکحل است میان جمیع شرایط
و حلیات پس مناسب آن باشد که تحقیق اجزاء
با تعریف مفهوم قضیه جمع کنند با احکام
بر مطلق قضیه اجزاء کنند بر خصوص حلیات
ازین جمله منصف با کانی مخالفت کرده اند و باینکه
که جمع تحقیق اجزاء با احکام و تخصیص با حلیه بود
کرد و در تعریف تعریف مطلق فرمود که و قضیه
بجمله سنی مرکب است از چهار جزء و قید کتب معنی

بنا بر آنست که قضیه موقوفه از یاد و از سر خود باود
 باشد و شک نیست که معنی قضیه مرکب از چهار چیز
 تلفظ با ضمایر معنی پس در عبارت مسامحت است
محکوم علیه و محکوم بر و سبب حکم که تفصیل اینها
در مخرج کتاب گذشت و حکم لغوی و فوج یا لا و تو
مستقلین با یکدیگر که قضیه بی فوج است یا یک
که قضیه بی فوج است و مراد حکم او را که فوج
یا لا و فوج نیست چنانکه از مثل این عبارت بهینادر
 بنا بر شیوع استعمال او در وی زیرا که جز قضیه
 نیست و قضیه حکم یا مستلزم یا قیاس یا با شرط
 باشد بنا بر آنست که فوج یا لا و فوج که تصور
 ساخته بوی تعلق کبر و جز قضیه نیست و حکم جز
 و قضیه نباشد مگر با آن اعتبار که متعلق قضیه بی
 و چون در وجوب نسبت حکم در قضیه خفای نبود
 و ملقبین منتهی تقسیم حکم و فرق کردن میان نسبت
حکم و حکم و فرق اگر چه در صورتی توهم بر ظاهر

فاما در صورت شک نیک ظاهر شود که اینجا نسبت
 حکم است زیرا که شک در وی است و تردد
 در امری بی تصور وی محالست و حکم لغوی ملقب
 با یکدیگر یا سبب صلاحت و مستند حکم را
 با یکدیگر و سبب زیرا که در صورت شک حکم لغوی
 تصور ضروری است چون شک باین فوج است
 که آیا واقع هست یا واقع نیست و ازین جهت توهم
 را اینجا بجز بعضی محققان ضم کرده اند ضم نکرد
 صورتی جز هم با یکدیگر را که در وی نسبت از حکم
 اینجا بی حالی است نیز ضم کرد و بعد از تصور
 مفهوم قضیه و مزید توضیح او تحقیق اجزاء او
 تقسیم کرد قضیه را از برای کمال توضیح مفهوم
 زیرا که تقسیم مزید بصیرت بمقتضی است
 پس که با او شمره تکرار است از نسبت نکته که گفته
 از برای تقسیم قضیه از برای و بعضی صفات
 خود بیان فرموده و مناسب تر آنست که تقسیم

تفصیل از برای تحصیل اقسام است مابروی اجزاء
 احکام توان نمود نه از برای مصلحت محقق
 و اگر چه مشهور تقسیم تفصیل است بکلیه و مشهور
 شرطیه متصله و منفصله و بظاهر مناسب آن
 سبب نماید چنانچه از بیان که تقسیم کرده ظاهر
 فاما چون در ترکیب فیاس مطلق شرطیه را حکم
 بنویسد بلکه احکام مخصوص متصله و منفصله بود
 تقسیم مطلق شرطیه نکرد و در بیان تقسیم
 بوی ظاهر ساخت باینکه تقسیم شرطیه و تحصیل
 مفهوم از برای اقسام موی است و در فن
 بالذات مسمی نیست و فرمود که تقسیم بر سه قسم
 با آنکه عبارت از بعضی محققان برین وجه است
 که اصناف ترکیب خبری باشند و صنف نه نوع
 حقیقی است و نه نوع اضافی است چرا که صنف
 کلی است که مرکب شد از ما بین نوعی و عرضی
 بنا بر آنکه مفهومات متصله و منفصله و حملیه

اعتبار

اعتبار تا اندر چه در وی اعتبار کرده و انانی است
 پس هر یک از متصله و منفصله را نوعی باید بود
 نسبت به تقسیم چرا که هیچ خارج از حقیقه وی نیکی
 منقسم نیست حقیقه و شرطیه متصله و منفصله زیرا که
 محکوم علیه و محکوم به در تفصیل که مفروض باشد یعنی
 جزء لفظ وی دلالت بر جزاوی میکند با و مفروض باشد
 یعنی از تغیر مطلق توان کرد که جزء وی دلالت
 میکند بر جزا و قصد کرد بقول خود که در تقصیر
 بنا بر آنکه محکوم علیه و محکوم بر شرطیه تیر در حکم مفروض
 نه در تقصیر چرا که اگر حکم شرطی را در گذشت از طرفی
 او تیر بخورد توان کرد و آنچه مانع است از تیر بخورد
 از طرف کس شرطیه حکم وی است چرا که بعد از صحیح
 شایسته نیست بنا بر آنکه حکم شرطی وجود نکند و مدام
 که در دو طرف دلالت میکند بتفصیل ملحوظ نباشد
 بخلاف حکم کلی که تفصیلی نسبت در طرف او مانع
 است و اگر کسی که محکوم علیه در وی مفروض باشد حکم

نهادن

باشد با اگر گفتنی که محکوم به دور وی مفرد با حکم
مفرد باشد آن قضیه را حمل بر خوانند نوبت جلیه
 جامع و مانع می بود و همچنین شرطیه بمقابل اولیکن
 تنه بر آنکه از هر دو طرف او غیر مفرد توان کرد
 ثبوت باشد و چون حمل بر امدن سالبه تقاضا داشت
 با تو اتم تخصیص می جویید نشود فرمود که خواه می جویید که
در وی حکم کرده باشد بنیت شرعی را
چون زید فایم است و خواه سالبه با حکم کرده
باشد با حکم نمی نشی و از این نیت چون
زید فایم نیت کند اگر محکوم علیه و محکوم به در
مفرد با در حکم مفرد نباشد اگر جمل است
 بحسب مفهوم قضیه اگر یک طرف او مفرد یا
 در حکم مفرد نباشد و طرف دیگر مفرد یا در حکم
 باشد فاما چون این فرد فرد محقق نیت و ما
نقص متحقق باید و منحل نشود قول او که آن قضیه
شرطیه خوانند و قول او که پس حکم با حکم است

بجی

بنی اگر حکم بمعنی الفاع با انزع متعلق است با آنکه
محکوم به نیز یک محقق محکوم علیه متحقق است
 آن قضیه را شرطیه منفصله خوانند از این نیت با آنکه
 موقوف مفهوم منفصله بعد از معرفت مفهوم
مطلق شرطیه است فایده قول او که خواه می جویید
باشد چنانکه گوید اگر افعال بر آمده باشد
روز موجود باشد با گوید نیت چنین که اگر گفتا
بر آمده باشد نیت موجود باشد معلوم شد
و اگر حکم با انفصال و جدا فی طریق قضیه است
 از یکدیگر با در وجود بمعنی آنکه وجود هر یک
 مستلزم انتفاء دیگر است با مصاحبت
 و عدم بمعنی آنکه عدم هر یک مستلزم وجود دیگر
 با مصاحبت او با در وجود تنها با عدم تنها
آن قضیه را شرطیه منفصله خوانند خواه می جویید
چنانکه گوید این عدد با زوج باشد با فرد خواه
سالبه چنانکه گوید نیت چنین که این عدد با زوج

باشد بامرکب از واحد و جود و وجه اطلاق حلیه
و مقصود و مقصود بر سوالب و مناسبیت
میان مفهوم اصیل و سوالب نظیر هر دو چه اگر حلیه
منسوب بکلی باشد و در سالبه محل تنقیح است
و مقصود خداوند اتصال و مقصود خداوند اتصال
و اتصال و انفصال در سوالب تنقیح است
فصل ذکر کردار برای مناسبیت و جود
مناسبیت سوالب بواسطه موجدیات است
محتاج شد تعارض بحال موجدیات و گفت که
اطلاق حلیه و مقصود و مقصود بر موجدیات
ظاهر است و بر سوالب بواسطه مناسبیت است
با موجدیات در اطراف مناسبیت با موجدیات
منحصر نیست در مناسبیت و اطراف بلکه در
حکمت نیز مناسبیت دارد پس اول آن بود که این
نیز ضم کردی و این سخن بعضی محققان است
در شرح رساله مشبه و مصنف برین سخن اصرار

کرده

کرده که این سخن موهم است که حلیه و مقصود
اولا بر موجدیات نقل کرده اند و بعد از آن بجهت
مذکور از موجدیات بر سوالب آورده اند و ظاهر
است که این الفاظ را بمعانی اصطلاحیه بیک
نقل آورده اند نه بجهت بعضی افراد یا معنی اصلی و وجه
اختیار این سخن در مقام با وجود آنکه در حلیه
شرح رساله مرئوف شده ظاهر نیست و چنانکه اطلاق
الفاظ مذکور بر سوالب ظاهر نیست اطلاق لفظ
شرطیه نیز ظاهر نیست و اطلاق لفظ شرطیه بر مقصود
خواه موجدیه و خواه سالبه ظاهر نیست چنانکه در بعضی
توضیحات خود بیان فرموده بعد از تحقیق مفهوم
اقسام قضیه مشغول شد بدان احوال هر یک و صاحب
اقسام را در مقام بیان با هم جمع کرد و گفت
اجرا بر سبب را در یک **فصل** بیان فرمود پس
نظر بکلام سابق معنی کلام او آن باشد که محکوم علیه
در معنی قضیه حلیه موضوع خواهد بود زیرا که مبتدا

محمول فایم است بوی جنبه عوض فایم است بموضع
باز برای آنکه گفته اند در قضیه وضع کرده شده
و نهاده شده از برای آنکه بر وی حکم کند و محکوم بر
از آن جهت محمول خوانند که محل کرده شده بر موصوفت
و آن لفظ که دلاله کند بر سینه حکم التزام و بر حکم
معاکه و نوع سینه حکم است بالاد قوع از مطلق
از را رابط خوانند چرا که دلاله کند بر امری که رابط
محمول است بموضع و آن حکم است نسبت به ال
باسم مدلول چون لفظ هو در زید هو فایم
که معنی هو بفارسی است است نه او یا ضمیر باشد
و اسم نه رابط و هو جنبه ضمیری باشد یا مبین
ضمیری باشد و یا جنبه را آنکه او ضمیر است اسم است
و یا جنبه مفعولی رابط را دانه پس شکل نشود که هو
ضمیر است و رابط را دانه و لفظ است در زید فایم
اولی ترک لفظ که بود و هر که گفته در زید ضعیف او
ترک لفظ لفظ که باشد و در بعضی نسخ که در زید بود

چون تفصیل تمام روابط درین مقام نمی باشد
عدولی کرد و بر بیان اجمالی و فرمود که و فی الجمله
هر چه دلاله کند بر ربط میان موضوع و محمول رابط
و هر چه دلاله کند میان مقدم و ثانی از را دانه شرط
خوانند و در قضیه شرط محکوم علیه را مقدم خوانند
چرا که غالب در استثنائات تقدیم او است
و گفته شد که غالب تقدیم او است با آنکه تقدیم
بر شرط بر لغو خوب تجاوز نگردد و اند و هر حال صورت
تقدیم یافت تاویل کرده اند و او را جزا خوانند
از بنا بر آنست که از باب این فن که ماضی اند
در حال معانی بدان ملتفت نگردند بود و محکوم
ثانی خوانند چرا که غالب در عقوب مقدم است
و فایده تفسیر بجا لیا معلوم شد **فصل** موضوع
در قضیه حلیه یعنی در معنی قضیه حلیه زیرا که موضوع
جزو معنی قضیه است چنانکه از سابق معلوم شد
و می باشد که از قضیه قضیه مفعوله خوانسته باشد لیکن

آن

بر ربط

خفا هر است اگر جایی جفتی باشد آن را
تخصیص و در تسمیه هر است چون زید نوبسته
و زید نوبسته نیست و اگر کسی باشد پس اگر بیانی
کینه افراد بدین نوع که حکم بر همه افراد است
نموده باشند آن قضیه را محصور خوانند چرا که در وی
بیانی کینه مطلق مانده هر چند نظر حکم عقل نتوان داشت
که محکوم بعضی است یا کل چنانکه گوید اندامان
زیرا که میتوان داشت که همه افراد انسان باشند
آنند و چنانکه انسان حیوان است چرا که بعد از علم
با کمال حیوان جنس این نوع است نتوان داشت
که همه انسان حیوان است و تقدیم کردیم بیان
کینه را چرا که مطلق بیانی کینه قضیه را محصور نموده
آنند و از اجمال بیرون نبرد چنانکه گوید آمدن پسر
براد همه افراد انسان باشد یا بعضی و تعریف
مسئله مشکل میشود بطبیعتی زیرا که حکم عقل بطبیعتی
نه بر فرد چنانکه گوید انسان نوع است زیرا که هر

خوانند

چون این نویسنده
 دانست نویسنده است
 صحیح

در وی

در وی کلی است و بیانی کینه افراد نموده اند که
 گفته شود که متبادر است از انسانیت یا کردن بیانی کینه
 که افراد مراد باشند و بیانی کینه افراد نموده باشند
 هر چند مفهوم سلب عام نراست و معتبر در تعریف
 امور است که متبادر است از الفاظ لیکن بطبیعت
 وارد است بر قسمت زیرا که مقسم که قضیه عقلی است
 متداول است و در اقسام او نیست و آنکه
 بعضی محققان در شرح رساله شمسیه نوشته اند
 که این اعتراض منوجه نیست زیرا که سخن در تعریف
 معتبر در علوم است و طبیعیات تمیز شد
 پس از مقسم نیز خارج باشند نام است
 زیرا که قضا با بی تخصیص نیز معتبر نیست پس اگر
 مقسم معتبر در قضا با بی معتبر در علوم باشد قضیه
 تخصیص را در اقسام ذکر نتوان کرد و اگر بیانی
 کینه افراد کرده باشند بر وجه مذکور آن قضیه را
 محصور خوانند زیرا که هر افراد موضوع آورده

و مراد محمول است که جزء قضیه موقوف است
 هر چند سابقا زبانه این معلوم نشد که محمول
 اسم است مراد قضیه معدوله را یا در حقیقت
 محمول شدن حرف سلب ماحضه است و بهتر آن
 بودی که گفتی معنی حرف سلب چون در قضیه
 جزء محمول شود تا احتیاج به تکلفات سابقه
 نشدی و نیز تعریف معدوله شامل بودی ظاهر
 خود مثل زبانه اعمی را با آنکه حرف سلب خبر
 محمول نیست و هر چند در عرف ارباب این
 فن اذنه سلب جزء موضوع شود از آن معدوله
 الموضوع خوانند و چون جزء طر فین شود از آنرا
 معدوله الطرفین خوانند و مجموع آنها داخل
 در بحث معدوله لیکن محقق طوسی قدس سره
 در بعضی تصنیفات خود فرموده است
 که چون معدوله را طلاق کنند و بعد بکنند
 مفهوم نشود مگر معدوله المحمول و از اینجا چنین

معلوم

معلوم میشود که چون محصله را طلاق کنند
 مفهوم نشود مگر محصله المحمول پس تعریف مطلق
 معدوله باید که نسبت مشتق نشود بمعدوله الموقوف
 و تعریف محصله باید بمفهوم میشود از قول او که
و اگر خبر محمول نشود آن قضیه را محصله خوانند
 صحیح باشد و چون مقبره در مباحث فن عدولی
 و تحصیل در جانب محمول بود و عدولی و تحصیل
 در جانب موضوع فیل الاغتساب بود و در
 بیان عدولی و تحصیل بر همین اختصار شود
 و چون اقتباس میان معدوله موجب و محصله
 بود در تحصیل معدوله موجب آورد و در تحصیل
 سالبه و فرمود که چون نسبت زبده بویسند
 از برای بنیه مرئوفه ایشان و در تحصیل محصله
 سالبه نیز فایده تصریح است با آنکه در اصطلاح
 سالبه را نیز محصله خوانند و آنکه اسم محصله
 مخصوص بموجب است و سالبه را سلب خوانند

و بعضی اوقات است مخفی نماید که بیان اجزاء
 قضیه و احوالی که قضیه را باعتبار اجزاء عارض است
 مستحق تقدم است بر بیان کیفیت نسبت که یکی
 از اجزاء است و بر احوالی که قضیه را باعتبار
 این کیفیت عارض شود و چون معرفت عکس
 و نقیض متاخر است از معرفت اقسام موجبات
فصل بیان موجبات مستحق تقدم است
 بدانکه نسبت معمول با موضوع خواه این نسبت
 متبیین باشد باجباب و وقوع و خواه متبیین باشد
 بسبب و لا و نوع مجرد آنکه ضروری باشد
 از آنقضیه ضروری نخواهند و ضروری به مفروضه
 قضیه موقوف نسبت بدانکه مذکور و ضروری به بیان
 زیرا که قضیه ضروری است که حکم کرده باین
 دردی ضروری نسبت معمول بر موضوع
 با سلب و بی در جمیع اوقات ذات موضوع
 خواه آن نسبت در نقیض امر ضروری باشد یا

بفرض

قضیه صادق باشد و خواه ضروری نباشد تا آن
 قضیه کاذب باشد و اگر نسبت ضروری باشد
 و ضروری نشده باشد آن قضیه را ضروری گویند
 پس مراد بقول او که تا بدانکه ضروری باشد
 آن نسبت که ضروری باشد نقیض امر ضابطه
 بلکه آنست که ضروری باشد در نظر عقل و مراد
 آنست که ضروری باشد مجرد ذات را و اما
 چنانچه ضابطه است زیرا که ذکر نسبت مذکور
 ضروری باشد بر ذات موضوع را بشرط وصف
 ضروری بخوانند بلکه مشروط عامه خوانند و اگر
 مقید بلام و ام محجب ذات نباشد و اگر مقید
 باشد مشروط خاصه خوانند و اگر ضروری باشد
 مجرد ذات را اما ضروری دایمی نباشد ضروری
 نخواهند بلکه وقتیه مطلق خوانند اگر ضروری در
 قوه معین باشد و مقید بلام و ام محجب ذات
 نباشد و وقتیه اگر مقید بلام و ام محجب ذات باشد

منشور مطلق خوانند اگر ضروری در وقت مبهم باشد
و مقید بلا و ارم نباشد و منشور خوانند اگر قصد
بلا و ارم باشد و چون ضروری سابقا بمعنی
بهی که شده بود و جای آن بود که ذهن
بان معنی زود فرمود که یعنی مستعمل
باشد و این تفسیر شامل است ضروری اینجا
و سلب را بخلاف تفسیر ضروری باینکه محمول منع
الانفکاک باشد از موضوع زیرا که شامل
ضروری نه سلب نیست و مراد باینکه
الانفکاک عام تر است از انکه نشاء او است
موضوع باشد از انقضیه ضروری خوانند بمعنی
زیرا که مجرب است درین فصل نه مقید ضروری بمعنی
اعم است و قول او که چون کل آن سلب
بالضروری و لاشی من الالف کجرا بالضروری
و قول او که وقت بد که سلب ضروری باشد
دلالت میکند بدانکه مراد ضروری بودن سلب

ماده

ضروری ضروری بودن در نظر عقل است بخلاف
بر مثال صادق فنی نیست و مراد سلب ضروری
از هر دو طرف یعنی طرف ایجاب سلب و طرف
سلب او که نیست حکم دایر است میان این
سلب ضروری مذکور و مقیده در مفهوم ضروری
تقصیلی که گذشت نه مطلق سلب ضروری و اگر
سلب ضروری مقیده در مفهوم شرط است باو
یعنی منشور از امکانه خاصه خوانند بلکه در اینجا
نیست و محقق احکام او شده چون کل انسان
حیوان بالامکان الخاص و لاشی من
الانسان بلکه سلب بالامکان الخاص موجب
و سهالیه و روی یکیت یعنی ثبوت کثرت
و سلب کثرت بهیچ کدام آن را ضروری
نیست و فرق میان این کتب لفظ است
نظر باصل قضیه و یا سلب ضروری مقیده در مفهوم
ضروری است تخصیص که گذشت از یک طرف که

ان طرف مخالف حکم است و اگر سلب ضروری
 معتبره در مفهوم منتشر و ط است
 از احصیه خوانند و اگر سلب ضروری معتبر در
 مفهوم و قید و منتشره است از احصیه عامه خوانند
 بلکه هیچ اسم خوانند چون کل ان کانت
 بالامکان العام یعنی سلب کینست که افراد
 آن اند با از ان جنس بخورده کینست
 محتملست ضروری نیست و این را امکان
 عام مفید بجانب عدم گویند و این امکان
 وصف واجب الوجود تواند شد و چون
 لاشیء من الان ان مکانیست بالامکان
 العام یعنی ثبوت کینست از ان ضروری
 نیست و این را امکان عام مفید بجانب
 وجود گویند و وصف محتمل الوجود تواند شد
 و وجه وصف این احکام بعلم و در امکان
 سابق خاص است بیاج به بیان ندارد و همچنین

۲
 ۱

و بر تسمیه یک نفسیه حکم خاصه و دیگر ممکنه عامه
 و چون عوام از امکان فهم میکنند که امکان
 عام را و امکان خاص از معبره خواص است
 این را امکان عامی و امکان خاص را
 و کینه محمول با موضوع خواه با بحجاب و خواه
 سلبت بلکه دوام باشد یعنی در نظر
 عقل نه در نفس امر زیرا که در دایره دوام
 نیست در نفس امر ضروری نیست و الا
 هیچ دایره کادب بحجب چند نباشد و نیز
 دوام نفس الایماری کافی نیست و اگر نه
 کل انسان حیوان باطلاق العام دایره
 باشد و تفسیر دوام به همیشه به اعتبار ضروری
 نه نهیگی بی ضروریه اشارتست بلکه دوام
 در ماده ضروریه یافت تواند شد چون کل
 انسان حیوان و ایما زیرا که دایره اعم است
 از ضروریه و در نسبت که اشارت باشد بلکه

۲

و دام به ضروره مجرد است حال عقل است
 و اگر نه هر امری ممکن را علتی باشد که او نظر
 بعد خود واجب باشد پس آنکه مشهور است
 که دامجامه است از ضروریات تمام است
 و مراد به دام و همیشگی و دام و همیشگی است
 مجرد ذات موضوع را زیرا که اگر دام
 نسبت نظر به وصف موضوع باشد از ادله
 خوانند بلکه عرفیه عامه خوانند و اگر معنی
 بلا و چون مثال ضروری اعتبار ضروری
 و یا عیناً به همیشگی مثال دام بود از برای
 دام مثال ذکر نکرد و شاید که نسبت محمول
 با موضوع بالفعل باشد یعنی فی الجمله و مطلق
 نه منفید کلیه اوقات و نه منفید بعضی اوقات
 و بالفعل کما هی در برابر بالقوه مستعمل
 میشود و آن بیان معنی است که از مرتبه بعد
 گذشته از آن جنبه محتاج شد به تفسیر بعین

معنی

معنی مراد و مراد است که بالفعل باشد در نظر
 عقل زیرا که بالفعل بودن در نفس الامر ضروری
 نیست چنانچه در مطلقه کاذبه و کافیه نیز نیست
 و الا در تفسیر دام نسبت به بالفعل محقق است
 از مطلقه خوانند بلکه و قدیه مطلقه خوانند که عقل
 آن نسبت را به الجمله اعتبار کرده باشد و تفسیر
 نموده باشد بلا ضروری که حیثیات و لا دام
 حیثیات چون انسان کاتب است و اگر تفسیر
 کرده باشد بلا ضروری چون انسان کاتب
 نیست لا بالضروریه از او وجودیه لازم و در نحو
 و اگر تفسیر کرده باشد بلا دام چون انسان
 کاتب نیست از او وجودیه لازم و در نحو خوانند و بگویند
 که چون انسان کاتب نسبت باطلاق عام تا
 شود از تفسیر غیر موجه اشارت باینکه تفسیر مطلقه
 از موجهات شمرند در میان موجهات برتری
 تعلیه است چنانچه بعضی محققین که مصنف کتاب

قدس سره العزیز نامی تواند از متابعت او
 در نمیکند و درین ترفند و تحقیق ادا این رساله
 حقیقی نیست بدانکه قضایای موجب سببی الیه در
 بیان کیفه سبب یاری تواند بود و اما آنچه در
 فن بحث از وی ساخته اند و به بیان احکام
 پرداخته اند سیزده است و از او طایفه
 یک طایفه را بساط گویند و از بساط قضیه موجب
 خواهند که در وی دو حکم باشد که یکی ایجابی
 باشد و یکی سلبی و طایفه دیگر را مرکبات
 گویند و از مرکبات مقابل بساط خواهند و بساط
 شش است فروزیه و ذایمه و مشروط عام
 و وقت عامه و ممکنه عامه و مطلقه و مرکبات
 هفت است ممکنه خاصه و مشروط خاصه و عرفیه
 خاصه و وقتیه و مشروطه و وجودیه لازم و ریه
 و وجودیه لازم و تفصیل همه که در تحت انضای
 مان را بر بیان فروزیه و ذایمه و ممکنه و مطلقه

الهی

چنانچه هر نسبت و چون بیست استنتاج قبایع
 مستوی درست است نه به عکس نقیض در بیان
 عکس **فصل** بیان عکس مستوی انقضای
 که در عکس مستوی قضیه حملیه ان باشد که محمول
 موضوع ساز بر موضوع را چنانکه بر این صورت
 در واقع باشد محمول علیه شده اند شریف محمول
 مرآت ان را با سبب محمول از ان انطوائی
 کنند و از ان موضوع حقیقی گویند بر غیر قضیه
 که متلا غیر ان موضوع حقیقی افتاده و موضوع
 حقیقی بوی بوجه اجمال ملاحظه کنند انطوائی
 کنند و از ان موضوع ذکر می خوانند متلا کلی
 ان ان حیوان موضوع حقیقی از ان است
 و موضوع ذکر می مفهوم انان و شایسته مفهوم
 ذکر می و موضوع حقیقی یکی باشد چنانچه در قضایای
 تنجیه و طبعی باشد و بر اد موضوع در نقیض
 عکس مستوی موضوع فی الذکر است زیرا که

را محمول

محمول را موضوع باید بود به افراد موضوع
 حقیقی بتوان ساخت و محمول را موضوع حقیقی
 توان و قول او که در آن موضوع محمول با هم
 متلاقی شوند در ذات موضوع دلالت میکند
 برین و درین جزء تعریف داخل است قبل
 بعضی فایده فاعل است نسبت به بعضی است فایده
 چرا که درین قضیه موضوع گردانیده محمول آن
 قضیه دیگر را و قول او که موضوع محمول ساری
 پروت رفت لیکن داخل است مثل انسان
 حیوان است و نیست هر انسان حیوان نیست
بیکدیگر بقول او که بروجهی که ايجاب سلب
 محفوظ باشد پروت رفت چرا که در اعتبار
 نیست هر انسان حیوان نیست هر انسان حیوان
 است ايجاب اصلی محفوظ نیست و در اعتبار
 هر انسان حیوان است نسبت به نیست انسان
 حیوان انسان سلب اصلی محفوظ نیست لیکن

هموز

هموز در تعریف داخل است هر انسان حیوان
 نسبت به حیوان است نسبت و بقول او که
 صدق اصلی محفوظ باشد و تصحیح تعریف محمول
 با کلمه را و حفظ صدق اصلی است که اگر صادق
 باشد او را نیز صادق باید بود و برین صدق
 اصلی او که است نتواند بود و هر چند بعضی
 از عبارات تعریف محمول مفهوم او در است
 فاما درین معنی متعارف گشته و نیز مراد حفظ
 صدق اصلی حفظ است بر وجه کلی با این معنی
 که هر چه تبدیل موضوع محمول شود برین وجه
 عکس صادق باشد برین صدق اصلی او که
 این مفهوم از عبارات مستفاد نیست اما چون
 امور غیر کلیه مستفاد نوم نیست چنانچه مقرر شد
 است از تعریف این معنی را فهم حیوان
 گردانیده این امر مقرر باقی ماند که تعریف
 صادق می آید بر تبدیل مذکور بروجهی که اصل

از تبدیل اعم از عکس باشد و تعریف صحیح است
 که موضوع را محمول موضوع سازی بر وجهی که
 ايجاب و سلب صدق اصلی محفوظ باشد
 و حاصل از تبدیل اخص قضا بای حاصل از
 تبدیل بر او مذکور باشد و چنانچه عکس معنی
 مصدری باشد چنانچه تعریف کرده شد
 و استغاث که در عبارتم قوم من عمل است
 اشتقاق از وی با قدر معنی نفس فیه حاصل
 از عکس بمعنی مصدری نیز آمده و تعریف صحیح
 او است که اخص قضا که حاصل شده باشد
 از گردانیدن محمول موضوع و موضوع محمول
 بر وجهی که ايجاب و سلب و صدق اصلی
 محفوظ باشد پس وجه کلیه موضوع جزئی
 منکسر شود زیرا که اگر سالبه منکسر شود ايجاب
 اصلی محفوظ نماند مثلا هرگاه که کل انسان حیوان
 صادق باشد بعضی انسان صادق باشد

و شاید

و شاید که محمول اعم باشد و عکس کلی صادق باشد
 و همچنین موضوع جزئی بر وجهی منکسر شود مثلا حیوان
 بعضی انسان صادق باشد و صادق این بعضی انسان
 حیوان صادق است پس منکسر شود و موضوع بر وجهی
 جزئی زیرا که موضوع و محمول با هم متلاقی شده اند
 و در ذات موضوع و فرد او هم در صورت ايجاب
 کلی و هم در صورت ايجاب جزئی پس فرد
 پیدا شده که منصف است بر دو پس هر کدام
 که خواهی موضوع توان ساخت و دیگری را
 محمول و شاید که محمول اعم مطلق باشد در وجهی
 کلیه و جزئی و شاید که عم من وجه باشد در قضیه
 پس در عکس قضیه کلیه صادق باشد مثبت
 بیان حال عکس موضوعات بحسب کلیه و کیفیت
 اما بحسب جهته اصل و عکس موافق نباشد مگر
 در مطلق عامه و ممکنه عامه بر وجهی متلاقی
 اما بر وجهی متلاقی متلاقی است ممکنه معلوم

و تفصیل جهت بعضی بتطویر است و مثال آن مختصر
 نیست و سالبه کلیه کتفها منعکس نشود چون
 ضروری باشد یعنی سالبه کلیه حسیز به جانب
 قد مالت با سالبه کلیه وایم نیز از موجبات
 که درین مختصر گذشت که کتف منعکس شود بهر دو
 با اتفاق قد ما چنانکه مذکور است متاخرین است
 که ضروری به ایمن منعکس شود و سالبه کلیه و متاخر
 پس بعید مجری ضروری به چپ ندارد و اگر گفته شود
 که مراد بعضی ثانی است و مراد بضروریه ما
 ضروری است و وایم سترم ماده ضروریست
 چرا که ضرورت از دو امثله منعکس نیست گفته
 شود که وایم کاذبه ضروری کاذبه ماده ضروریست
 و عکس مخصوص به صادق نیست چنانچه معلوم شد
 و از عجایب درین مقام از بعضی در شرح
 این مختصر واقع شده اینست که ضروریه ایست
 و وایم ایست و انعکاس ایست منظم انعکاس ایست

چرا که

چرا که لازم اخض لازم ایست پس میان
 انعکاس ضروری کافیت و ضروری انعکاس
 وایم چرا که مختص نیست که شخص با سکون گفته متلا
 هرگاه لاشی من الانسان بجز صادق آید لاشی
 لازم ایست با نشان صادق آید و سالبه
 عکس ندارد و وقتی که موجب نباشد زیرا که ایست
 بعضی ایست با نشان صادق است
 و در عکس می لیس بعضی الانسان بجز ایست
 صادق نیست زیرا که اشتراق وصف
 محمول در وصف موضوع در ذات موضوع
 نه ایست سترم نیست اشتراق وصف موضوع
 از وصف محمول در ذات فی الجملة چرا که ایست
 که در سالبه جزئی و وصف موضوع ایست باشد
 و اشتراق ایست از اخض باین نیست بجز عکس
 وقتی که موجب نباشد غیر مشترک و خاصه و غیر خاصه
 عکس ندارد و چنانچه در کتب متوسطه میبینید

و چون مناسب عکس قضیه با قضیه نبر است
از مناسب نقیض قضیه با قضیه جنکله ظاهر است
نقدیم کرد بحث عکس سنوی را بر **نقض**
بپان نقیض هر چند قوم فصل تا قص را اضم
کرده اند بنا بر آنکه بعضی از طرف بپان عکس
موقوفست بر بپان نقیض فاما چون بحث
عکس را مبین ساخته بود بدلائل استمداد بر
بدان نکته التفات نکرد و نقیض در عرف
بمعنی نقیض در مغرد باشد و بمعنی نقیض در قضیه
نقیض مغرد عبارتست از مرکب توصیف
و ان مفهوم جنابچه در معدوله اعتبار یافته
و ایشان بر یک ذات صادق نتوانند آمد
و از یک ذات هم مرتفع نتوانند شد لیکن از
یک ذات معدوم مرتفع نتوانند شد
مثلا از معدوم نبوی سنده است و نه مانو
بس قول او که نقیض قضیه است از نقیض

مغرد

مغرد و قول او که قضیه دیگر باست نقیض است
و شایع است جمیع قضایا با یکی دیگر را و قول
او که که با و بی و سلب مخالف باشند
پرون کرد جمیع قضایا را بر سلب مثل قضایا
مختلفه باطراف و مجتهد و مثلا نبرد و مثلا نبرد
ان و لیکن پرون کرد نقیض قضیه موجب را
نبر چرا که با و بی مخالف نیست در سلب بلکه
با و بی مخالفت در ایجاب و قول او که و ایجاب
مخالف باشند در ازا و قضیه موجب را لیکن
داخل است جز نقیض از قضایا مخالف در ایجاب
و سلب مثلا اگر ندید فایم است و زید با عد
نیت و قول او بچیزی که صدق هر یک لذاته
مثل کذب و دیگری باشد پرون کرد و هر
مختلف در ایجاب و سلب را که غیر نقیض است
خواه صدق یکی مستلزم کذب و دیگری نباشد
جنابچه کثرت و خواه مستلزم باشد لیکن

لذاته نباشد چون انسان کاتب است
 و هیچ انسانی کاتب نیست چرا که مستلزم
 هر یک مستلزم کذب دیگر نیست فاما نه
 لذات بلکه بواسطه استعمال هر یک نقیض
 دیگری چرا که هر انسان کاتب است
 مستعمل بر اینکه بعضی انسان کاتب است
 و این نقیض است که هیچ انسان کاتب
 نیست و هیچ انسان کاتب نیست مستعمل است
 بر آنکه بعضی انسان کاتب نیست و این نقیض
 است که هر انسان کاتب است و جمع و
 همچنین مقدار نام شده و قول او که و کذب
 هر لذاته مستلزم صدق دیگری باشد
 او برای فرید توضیح مفهوم نقیض است
 و بیان خاصه از خاصیات نقیض شیء
 و اگر نظر بر تفصیل نباشد در تعریف نقیض
 میگویند که قضیه دیگر باشد که صدق هر یک از آن

یک

لذاته

لذاته مستلزم کذب دیگری باشد یا کو که قضیه
 دیگری باشد که کذب هر یک لذاته مستلزم کذب
 دیگری باشد و اما نقیض تعریف برین وجهی
 بر آنست که صدق موضوع کلیه لذاته مستلزم
 کذب سالبه کلیه نباشد و بعکس ضابطه از شرح
 مطالب مفهوم میشود و لیکن محل مناقشه است
 و ظاهر نیست که صدق هر یک از موضوعه و سالبه
 کلیتین لذاته مستلزم کذب دیگری نباشد
 هر چند متناقض کلیتین در مرتبه ثانوی جزیه کلیه
 نیست زیرا که کلیتین اگر چه متناقض اند در صدق
 و اما در کذب مجموع متناقضند و چنانچه هر
 حیوان انسان و هیچ حیوان انسان نیست
 و بر تقدیری که صدق هر یک از موضوعه و سالبه
 کلیتین لذاته مستلزم کذب دیگری باشد
 قول او که صدق هر یک لذاته مستلزم کذب
 دیگری موضوعه کلیه و سالبه کلیه خارج نمیشود

و فایده اخراج آن مجرد مثل این کاتب است
 بسته بهج ناخن با بعضی کاتبان طوطی نیست و قول او
 که و کذب هر یک مستند صدق دیگری باشد
 از برای احسب علی بن مذکورین است
 و داخل در توفیق است و مخفی نماید که توفیق
 نقیض بر وجه مذکور است و حلیه را و بیان نقیض
 نه بر وجهی که گفته شد کذب است پس قول او که
 و بعد از این که بنا فیض و عکس در شرطیات
 بر قبایح جلیات معلوم شود محل نظر است
 مگر آنکه گفته شود که اینجا بکلی و جزئی بر وجهی
 که گفته شد مخصوص حلیه است و بعضی که گفتند
 در شرطیه ناخایه معلوم نشده پس بیان او بظاهر
 خود منترک نباشد پس نقیض موجب حلیه سالبه
 جزئی باشد نه موجب حلیه با حسیه جزئی زیرا که
 اختلاف در اینجا سبب شرط است نه سالبه
 بلکه نه از صدق هر یک لذاته مستند است

بالبین

و یکی نیست و نقیض سالبه کلیه موجب جزئی باشد
 و نقیض سالبه جزئی موجب کلیه و نقیض موجب جزئی
 سالبه کلیه مخفی نماید که مناسب بر آن بود که
 چون نقیض شرطیه را منقصد و مقصد تقسیم کرد
 همان جا اقسام مقصد و مقصد را تقسیم
 کردی و دیگر **فصل** حکم در برای این عرض
 واجب نیست نقیض شرطیه مقصدی و سبب باشد
 اگر حکم با اتصال با سبب اتصال بطریق ضروری
 باشد و مقید بر مسموم شده باشد و اگر حکم مطلق
 اتصال شده باشد هر چند در ماده باشد که اتصال
 ضروری باشد از الزامیه میخوانند بلکه مقصد
 مطلق خوانند و اگر حکم با اتصال مقید با اتفاق
 باشد از اتفاقیه خوانند هر چند اتصال ضروری
 باشد عایش است اتفاقیه کاذبه باشد
 پس مراد است که اگر اتصال با سبب اتصال
 ضروری باشد و در نظر عقل جابج در تقسیم

تزییده بمقتضای مقتضای گذشت که اگر اقتضای
 برآمده باشد و در موجود است و مثبت جنین
 که اگر اقتضای برآمده باشد مثبت موجود باشد
 و آنکه معنی در سلب لزومیه و انفاقیه سلب
 لزوم و انفاقیست نه لزوم و انفاق سلب است
 اگر کتب این فن مفهوم میشود هر چند اعتبار در
 سلب انصال با عدم ضرورت سلب انصال
 در مفهوم شرطیه سالبه مفهوم است و سلب
 سالبه جزیه ضروری است و آنکه بعضی محققان
 در شرح سلب شرطیه فرموده اند اگر معنی در سالبه
 لزومیه لزوم سلب باشد موجب شود
 و سالبه نماند ممنوع است چرا که مجرّد سلب انصال
 قیصر سالبه شود و اعتبار لزوم سلب که کتبیه
 نسبی سلب اورا موجبیت از پس قول او
 که با سلب انصال ضروری نباشد موافق
 بیان سالبه لزومیه و انفاقیه است بر وجهی

کامل

که مناسب اعتبار سالبه ضروری است
 و فرق میان سالبه لزومیه برین وجه سالبه
 لزومیه بر وجهی که از کتب قوم مفهوم میشود
 است که در ماده موجبیه انفاقیه سالبه لزومیه
 برین وجه صادق مثبت و بر وجهی که از کتب
 قوم مفهوم میشود صادق است و حال انفاقیه
 بقیاس برین وجه معلوم میشود و انفاقیه
 باشد اگر حکم با انصال با سلب انصال مقید
 با انفاق و عدم ضرورت شده باشد که اگر
 مقید شده باشد و مطلق مانده باشد انفاقیه
 نباشد بلکه مطلق باشد هر چند انصال سلب
 انصال ضروری نباشد و اگر مقید با انفاقیه
 شده باشد انفاقیه باشد هر چند انصال سلب
 وی ضروری باشد خاتمش است که انفاقیه
 کاوی باشد پس مراد است که انصال سلب
 وی ضروری نباشد و نظر عقل لیکن منوط

محل نظر است زیرا که با وجود آنکه موری نیستند
در عقل میسبب شوند بود که مطلق باشد و از
انفاقیه نخواهند بلکه مطلق خواهند و این نظرا
وقع مینوان کرد یا بذاک نظری و قیاسی مفصل
حقیقه باشد که اگر حکم با تفصال در وجود
و عدم شده باشد خواه تفصال در وجود
و عدم باشد یا تفصل صاف و در باشد
و خواه اصلا تفصالی نسبت با کاذب باشد
پس مراد است که اگر تفصال در وجود
و عدم است در حکم عقل چون این حد و بار
باشد با فرضی هر دو جمع نشوند نسبت
معنی تفصال در وجود و در نفع نشوند نسبت
معنی تفصال در عدم و این مثال در سیم
حلیه و شرح طریقه گذشت بود و منشرح شده بود
و تشریح درین مقام مضموم هم بود از آن جهت
اورا اعاد کرد و حواله نکرد چنانچه در مثال تفصل

موجب و سلب و این توفیق و یا با تفصل
اقسام مقصود شامل است موجب و سلب را
چرا که در سلب حقیقه نیز مثلا تفصالی در وجود
و عدم است و حکم سلبی در تفصال هر دو متعلق
شده پس مکان آنکه توفیق قسم ایجاب کرده
و سلبی را بقیاس کند آنکه توهم باشد است
و با ما توهم جمیع باشد اگر تفصال در وجود باشد
و پس در نظر عقل زیرا که مانع از جمیع کافیه تفصال
در وجود نیست و مجرد حکم است با تفصال در وجود
و در مانع از حکم کاذب با تفصال در وجود است
با آنکه مانع از جمیع نیست و معنی آنکه تفصال در وجود است
و پس و در عدم نسبت چنانچه گوید این سبب
با توجیه است یا غیر یعنی هر دو جمع نشوند لیکن
از تفصالی باشد و با مانع از حکم باشد اگر تفصال
در عدم باشد و پس و ترک فیه و پس و با تکرار
فرد نسبت و با جمیع نشود و از حقیقه نسبت است

بر مبالغه میگویم و مانده ایچ چنانکه کویا زید در
 دریا است با عرق نمیشود بسنی بر د و مرفوع
 نشوند لیکن استماع شد و مراد بر مادر
 مثال آب کثیر است که محل آن باشد که غرق
 شوند و اگر نه محو از تقاع ظاهر است و تفصیل
 آنچه در مانده اخلو ذکر کرده چون از آنچه در بیان
 حقیقه و مانده ایچ نوشته شده است بهر جهت حاصل
 میشود بدان استغفال زلفت و آنچه اتصال
 ضروری و اتفاقی باشد هر یک از آن قسم
 آن نصیر را عذر خوانند و اتفاقی ضروری
 باشند و آن نصیر را اتفاقی خوانند و در
 ثبت که بعد از زبان در اتصال انفصال
 بر قبایل و میتوان دانست مشتمل است
 بر حقیقه انفصال و تفسیر قسم دوم مانده ایچ
 و سیم مانده اخلو در غایب ظهور است **فصل**
 شافعی عکس در شرطی است بر قبایل حلیات

معلوم

و معلوم شود که حواله موقوف تصور نمیگردد
 بی جهت است و چون مجرب بقا برین و غیر معلوم
 شده که موصل بقصد بی است و این گمان بود
 در تفسیر او بلکه در بحث موضوع معلوم شد
 بود که آن قصد بیغایت بر نیت را که موصل نشود
 بقصد بی و مگر چه خوانند **فصل** بیان بحث
 بی ائمه او را انویض میکنند فرمود که بحث
 بر سه قسم است یکی قبایل آن مجرب شمل بر
 استندال است بحال کلی یعنی آنچه در بحث
 او نمی مندرج باشد بر حال مجربی یعنی آنچه
 در بحث نمی مندرج باشد بر حال که مراد بر کلی
 در بنجام جزئی اضافی است نه جزئی حقیقی و
 پوشیده نیست که مناسبت است که یکی واقع
 در مضامین جزئی اضافی کلی اضافی خواهد شد
 شود و از آن جهت کلی را تفسیر کرد و شد یکی اضافی
 هر چند درین رساله کلی با تمیزی بین نشد و صلی

بر کل جفتی که گذشت نه صحیح است چنانکه گویند کل ازین
حسیان و کل حیوان حریف کل آن جسم
استدلال کردیم کمال حیوان که کل است
 بر حال جزئی و بی که آن است یعنی افراد
 آن است چرا که استدلال از حال آن
 بر حال افراد آن کرده و افراد آن نیز
 در بحث سیلان و جزئی اضافی چنانکه مفهوم
 آن جزئی اضافی نیست و همچنین در کل
 آن ناطق و کل ناطق متعین کل آن است
 استدلال کرده از حال ناطق بر حال افراد آن
 که جزئی اضافی ناطق اند هر چند آن جزئی
 اضافی بی نیست و همچنین بعضی آن
 آن و کل آن منجیب پس بیان کمال
 مشکل نشود باین دو قیاس بنا بر آنکه
 در یکی استدلال از حال احد المضافین
 است بر دیگری در دوم استدلال کمال جزئی

بر حال کلی را عکس نیست تحقیق این محبت که
 مصنف قدس سره که در شرح موافق پسندیده است
 و بر این منوجه میشود که همچنانکه در تحقیق استدلال
 بر حال افراد اضواء است که لا محاله جزئیات
 اضافی و وسط اند استدلال از حال افراد ابطال
 نه از حال مفهوم اوسط نه استدلال از حال کلی
 بر حال جزئی باشد و در استغناء استدلال بر حال
 افراد موضوع مطلق نیست پس استدلال از حال
 جزئیات بر حال کلی نباشد و این بیان مشکل نشود
 باین وجه که حسب آنچه هر استغناء را و نیست اینها جوهر
 نیست و هر آن جزئی که نیست جوهر استغناء را و نیست
 استغناء جوهر نیست پس جوهر جوهر نیست
 هر چند این محبت با اصطلاح داخل قیاس نیست
 زیرا که اینها اولی اصطلاح نقیض مقدمه ثانیه
 است یعنی اجماع استغناء را و سبب استغناء جوهر
 و آنچه اولی اصطلاح نقیض متبع باشد قیاس دارند

جنبه در کتب مربوطه بیان شده باشد بلکه درین
 جهت استدلال از حال کلی بر حال جزئی نیست
 بلکه از حال این جزئیست که مابین موضوع مطلق
 لیکن بعضی مخفی که مقصودش هر نامی تواند
 تابع اوست فرموده که اگر مثل این جهت را قائل
 فیاس دارند موجود است پس این بیان بدین
 نقد بر شکل نشود باین جهت مگر آنکه گویند که
 مقصود ازین بیان محید و تمیز فیاس است
 از استدلال و تمیز لیکن بر نقد بر سابق شکل
 میشود و وجهیست زیرا که این جهت ازین قسم
 بیرون است و بر هر نقد بر وجهیست درین قسم
 بیرون است شکل میشود زیرا که فیاس ساده
 جنبه که گوی آساوی است و آساوی
 آساوی پس آساوی است آساوی را نه فیاس
 خارج است اما درجه نوون او سخن نیست
 دوم استدلال آن جهت ششگانه است لکن

کمال جزئیات اضافیه بر حال کلی اضافی و در نقد
 یا اضافی که تحت و مراد جزئیات اکثر جزئیات
 است زیرا که استدلال کمال جمیع جزئیات
 داخل فیاس است و مقید یقین است و اگر
 او را داخل استدلال داریم و حکم او را در فصل
 دیگر که استدلال مقید ظن است صحیح باشد اگر گویند
 که بیان فیاس بر وجهی که تحت شکل میشود
 با استدلال کمال جمیع جزئیات بر حال کلی زیرا که
 این استدلال فیاس است و استدلال از حال
 کلی بر حال جزئی نیست بلکه برعکس است مگر بگویم
 که این استدلال اگر چه فقط هر از حال جزئیات است
 اما تاویل می باید بر وجهی که استدلال از حال
 کلی میشود بر حال جزئی مثل آنکه گویی که موجود
 از معدوم است تاویل می باید کرد یا لکن موجود
 ازین دو است و هر دو واحد ازین دو جهت
 به از معدوم است جهت تجزیه و حیاتیات آن اما مخفی

که استدلال بحال جمع جزئیات بی تاویل
 منج است پس نه است که گویند استدلال
 بحال کلی بر جزئی با بحال جمع جزئیات بر حال کلی
 و استغنا استدلال است بحال بیشتر جزئیات
 بر حال کلی چنانکه گویند که هر یک از انسان و طيور
 بهایم ملک اسفل می چنانکه در حالت مضاعف و ضایع
 جزئی بر جمیع حیوان که ملک اسفل در آن است
 باشند چنین باشد پس استدلال کردی بحال
 بیشتر جزئیات حیوان که انان و طيور بهایم
 است بر حال حیوان که ملک اسفل در آن است چنانکه
 که کلی است است بدقیقه غیر لازم ترک بهایم
 سیم منیل و فقها مطلقا از اقباس خوانند و
 تحت شتملی بر استدلال است بحال جزئی بر حال
 جزئی دیگر چنانکه گویند بنید هر است بر آنکه هر
 حرام است و هر دو جزئی اضافی می کنند و اقسام
 دیگر از تحت منیل غیر و دلیل و رای می خوانند و فیصل

فراسی رابع است یکی از این اقسام چنانچه در کتب
 مبسوطه مبین شده **فصل** استغنا و منیل منقذین
 باشد و پس و آن تصدیق است مثبت با نحو بر حسب
 نقص نحو بر مخرج و فیما سبب منقذین و آن تصدیق
 جائز است یعنی آنکه جانب نقص نحو ترکند و آن
 باین معنی که تشکیل مشکل زایل نشود و مطابق واقع
 و منقذیه یقین نیز باشد و آن سخن است چنانکه
 که تحت با جهل و آن جزم غیر مطابق است با عقیده
 و آن جزم غیر ثابت است پس عده در باب تحصیل
 تصدیقات قبایس است زیرا که بوی تحصیل جمع
 اقسام تصدیق نوان کرد و بحد ف استغنا و منیل
 که منظور است کار او بر تحصیل حق و با گویند که عده در
 بیان تصدیقات یقین است و او قبایس حاصل
 میشود و آن قبایس اگر چه مبین شده اما بیان او
 بر وجهی که در کتب این فن مشهور است الت کلا و
 عبد است از قول تفسیر او که تحت مؤلف از قضایا

جمع فیه است و تفصیل او که نیست و مراد ما فوق واحد است
 که لازم آید از وی لذاته قول دیگر یعنی مرکب معقول
 دیگر خواهد مراد بقول مؤلف از تضاد با مرکب موقوف
 باشد چنانچه در تعریف قباس موقوف مبهم است
 و خواهد مرکب معقول باشد چنانچه در تعریف قباس
 معقول مبهم است زیرا که لازم قباس موقوف قول
 معقول است و قول موقوف لازم نیست قول است
 جمیع مرکبات را و مؤلف از تضاد با مرکب مرکبات
 ناقصه و فیه واحده را لیکن مثل است استوار
 و تمثیل را و قول که لازم آید از قول دیگر بیرون
 کرد زیرا که آنچه لازم است از تمثیل نیست لیکن در
 قباس صناعه و قباس مبین عکس نقیض باقی مانده
 بر قوم از برای اخراج او در تعریف فیه لذاته
 آورده اند و لذاته را اصطلاح کرده درین معنی
 که لزوم بود مقدم لازم بر قباس اولی و بود
 مقدم لازم بر غریبه که در اطراف خود ترکیب نباشد

مقدم

مقدم متین قباس پس نباشد پس تعریف نصف
 تمام باشد مگر بی که قب در از و هم لزوم لذاته
 است و مراد در تعریف است معانی صناعه است
 زیرا که صناعه در و هم لذاته است بان معنی که بود
 نمی نباشد نه لزوم لذاته با معنی مطلق و غیر
 او در تمثیل که چنانکه گویند ظاهر در است
 که قباس موقوف را قبیل میکند و نصف
 تعریف او کرده است و اگر چه عالم متغیر است
 و هر دو متغیر است حادث است گذشته اما گفته
 بعد از حد احاده کرد قول او پس عالم حادث
 باشد و اصل مثال نسبت و قباس تغییر عقیده
 قسم است بلی اقرانی که مثل مثل است بر تعریف خود
 قباس که در وی ظهور با نقیض نتیجه بالفعل مذکور
 نباشد هر چند بالقوه مذکور باشد با بیان همه که
 گفتند که ماده مذکور که اطراف است در قباس
 مذکور است و هر شیء یا ماده خود بالقوه است

لازم آید که

یا بان جمله که مستعملان گفت که کبری مثلث
 بالقوه بر جمیع احکام جزئیات موضوع خود گذرد
 کبری اندوکی از آن جمله خبر است پس خبر بالحق
 در وی مذکور باشد و دوم استنباطی که شش
 بر او استنباطی است لیکن که در وی خبر باقی
 خبر بالفعل مذکور باشد چنانکه اگر این آدمی
 باشد حیوان باشد لیکن آدمی است پس
 حیوان باشد انکه حیوان است بالفعل در قیاس
 مذکور شده مگویند که می باید که دلیل قبل از
 خبر معلوم باشد پس اگر خبر در قیاس باشد
 خبر قیاس زیرا که خبر بر کل مقدم است و در
 لازم آید زیرا که میگوید که خبر در وی جمیع اخبار
 مذکور است زیرا که شش بر حکم نیست لیکن خبر
 نسبت در وی تفصیل است نزدیکی بالفعل
 و در ادراقت قریب بالفعل است یا لیکن حیوان
 نیست پس آدمی نباشد انکه آدمی است در قیاس

کوتاه

مذکور

مذکور است بالفعل بالفعل و او نقیض
 خبر است و اجتماع نقیضین لازم نمی آید زیرا که
 مذکور در قیاس خالی است از حکم و از نقیض
 بان استنباط گویند که نسبت بالکلیه نقیض شود
 زیرا که در وی نسبت تفصیل است و نسبت
 بالکلیه حکم بوی مفقود شود و نقیض بالفعل **فصل**
 استنباطی یا حلی باشد یعنی مرکب از حلیات
 صرف باشد و یا خبر حلی باشد که آن شرطیات است
 مقابل حلی است و او است که مرکب از حلیات
 نباشد خواه مرکب از شرطیات صرف باشد یا مرکب
 از شرطی و حلی باشد و قسم اول که حلی است
 ظاهر است و نزدیکی نفهم و ضبط بر وی اختصاص
 کردیم تا بر مبتدی که این رساله را برای وی است
 اسان تر آید و این استنباطی حلی بر چهار قسم است
 زیرا که نسبت میان موضوع و محمول چون محمول
 باشد احتیاج افتد بمسئله حلی که در اینجا هر دو

مطلوب متن

نسبتی باشد با وسط بوی نسبت محمول با موضوع
معلوم کرد و یا بمقداری که از آن من حیث المجموع
بالمطلوب متناسبتی باشد چنانچه در قیاس ثانی
است و این متوسط را اوسط خوانند چرا که در
میان موضوع مطلوب و محمول در آمده چنانکه موضوع
مطلوب را اصغر خوانند و محمول را اکبر یا
خبره که گفته اند که موضوع غالب اخص است
و اخص افراد و بی کثر است پس اصغر باشد
و محمول غالب اعم است و اعم افراد و بی کثر است
پس اکبر باشد لیکن در انکه موضوع غالب اخص
است نظریست و اثبات آن مشکل است
یا بیان چند که میتوان گفت که مراد بموضوع فرد
و محمول مفهوم محبط است یعنی فرد محبط
و درست اکبر است از محاط و عدد وسط بعضی طور
اوسط و اوسط چون محمول است و در یک مقدمه
و موضوع است و در یک معذره دیگر او را طرف ثانی

گفت

گفت اگر محمول شود اصغر را و موضوع شود اکبر را
از اشکال اول خوانند چرا که نتیجه محصور است از ربع
است و این الاشیاء است پس اشرف است از ثانی
اشکال و مقدم باشد از ربع است بر این که اگر
عکس آن باشد از اشکال ربع خوانند چرا که بعد
اشکال است از طبع و منتج کلی نیست و اگر محمول
شود هر دو را از اشکال ثانی خوانند زیرا که اثبات
بعد از طبع نیست اگر چه منتج ایجاب نیست تا ما
سلب کلی را منتج است بخلاف شکل ثالث که اگر
جایجاب را منتج است لیکن کلی را منتج نیست
و سلب کلی اثر و است از ایجاب جز یا زیرا که
اضبط است و در علوم مانع است و اگر موضوع فرد
هر دو را از اشکال ثالث خوانند چرا که در مرتبه
سایم از اشکال اول چنانچه معلوم شد است
و در ترتیب اشکال اربع راجعی که میتوان گفت
اما آنچه بعنوان گفتیم اند آنست که شکل اول است

بطبع و شکل ثانی ترکیب است با اول و صوری
که گفته است ثانی بر موضوع که اشرف است از محمول
اشرف است از کبری و شکل ثالث ترکیب است
با اول و کبری و شکل رابع در هر دو مقدم و خلف
است **فصل** شکل اول را شرط اول است که صوری
و بی ثقیفه است مثل بر اصرار موجب باشد با افراد
اصغر در اوسط و بی مند ریح شود و تقدیر افراد از
برای آن کردیم که ثانی که اصرار هم باشد از اوسط
جانبی در بعضی همچون آن و کل آن
باطن با مساوی باشد چنانکه کل آن باطن
و کل باطن متعجب و اعم مندرج نسبت در خص
مطلقا و مساوی دیگر چنانکه مشهور است
از معنی اندراج اگر چه بعضی گفته اند که اندراج
است که موضوع تواند شد بر وجه کلی و برین
تقدیر احد الف و بین اکتفا مندرج است
در مساوی دیگر و شرط دوم آنست که کبری و کبی

بی

بی ثقیفه است مثل بر کبری که باشد تا حکم از اوسط
با صغر متعدی شود و یقین که اگر جزو باشد حکم
از اصغر با اوسط متعدی شود و زیرا که ثانی بدک بعضی
از افراد اوسط و کبری که حکم را از برای او ثابت
کرده اند غیر اصرار باشد پس قید یقین از برای
است که بعد از کبری قید یقین است نه از
برای اکتفا کلاهی تعدیه حاصل است نه یقین تا
متوجه شود که یقین تعدیه در قیاس وقتی ضروری
بودی که مطلوب او کلاهی سیر یقین بودی و بعد
از آنکه یقین تعدیه ضرورت نباشد شرط کلاهی
ظاهرا نباشد و از کلام سابق نهایت ظاهرا
که صوری موجب باشد و کبری کلاهی پس تفریع بین آن
که پس صوری شکل اول موجب باشد کلاهی پس
برسانی و ذکر او را فایده نباشد و اولی تر
او بود و آنکه ضرورت وی چهار است متواند بود
که در محلی تفریع باشد چرا که سابقا کلام سبب آن

و کبری بی

مستحق

که ضرب وی را چنان باید بود زیرا که ضرب
 او را بحسب احتمال عقل نشود و بی باید بود
 بلکه حاصل از ضرب عدد و صغری که محصور است
 از این است و عدد و کبری که بمن محصور است
 شش است و این شرط ایجاب صغری
 هشت قسم را که یکی از این است یا چهار یکی
 است یا یک و این شرط کلیت کبری چهار قسم
 دیگر است یا یک و این شرط کبری و در شکل
 که ضرب این شکل نیز چهار است بی تفریع ظاهر
 در این است که در این مقام نیز قصد تفریع نکرده
 و فرق میان شکل و ضرب این است که کلیت حاصل
 از وضع عدد و شرط بر یک و عدد دیگر یا اعتبار
 محل او بر هر دو یا وضع او بر دو را با حاصل از
 وضع او بر هر دو یکی را شکل خوانند و در صغری
 با کبری یا اعتبار کیفیت ایشان هر دو و کلیت
 این هر دو را ضرب خوانند و گاه باشد

بالمثل

که ضرب از یک شکل باشد و گاه باشد
 که یک ضرب از دو شکل باشد و گاه
 صغری و سالیبه کلیه کبری مشترک میان
 شکل اول و دوم و چون ضرب فی نفس متقدّمین
 باشند دلیل بر این در قول اول میجوین
 کلیتین مسامحه است و منجمله موجب کلیه است
 که اشرف شایع است و ظاهر آن بود که سیم
 دوم ساختن چند یک در رساله شش است زیرا که
 سلب کلی از شش از ایجاب خوشی چنانکه
 که شش دوم موجب خوشی صغری ناموجب کلیه
 کبری منجمله موجب خوشی سیم موجب خوشی صغری
 با سالیبه کلیه کبری منجمله سالیبه کلیه چهارم موجب خوشی
 صغری با سالیبه کلیه کبری منجمله سالیبه خوشی زیرا که سلب
 حسن است از ایجاب و خوشی است حسن است از
 کلیه و منجمله و ایما فایده حسن منجمله است
 پس شکل اول منجمله محصور است از این است بدانکه

فروض شکل ثانی را نشان داده می باید بود و همان
 نوع که در شکل اول مبین گشت و شرط اول
 شکل ثانی را دانست که مفید مبین و بی
 یعنی دو قطعه که جزء قبایس گردانیده شد
 محلی باشد با کجایب و سلب یعنی یکی موجب باشد
 و یکی سلبه حفاظ کرد بهشت ضرب را در وجهی که مبین
 و جز مبین و مختلفین و در سلبه همان تفصیل
 و شرط دوم را دانست که کبری و ی کلید باشد
 که اسقاط کرد چهار ضرب دیگر را برای موجب
 جزیه با ضعیف سلبین و کبری سلبه جزیه ضربی
 موجبین و ازین بیان معلوم شد که ضرب سلبه
 و ی نیز چهار است چنانچه ضرب شکل اول را
 بود لیکن بین الانساج بود و ازین شکل و باقی
 اشکال نظری الانساج و چون شرایط که شکل اول
 فرضیه بهم بود و بر مبنای دشوار نبود و خلاص
 شرایط این شکل و شکل ثالث بطریق شرایط شکل

اول فرض نمود و از دلیل شرایط باقی اشکال
 اعراض فرمود و از همین طریق به طرف باقی
 اشکال را بیان فرمود و ما نیز بنا بر آن را
 انصاف دیده بشود آنچه آورده اختصار نمودیم
 و آن چهار ضرب است موجب کلی مضربی و سلبه
 کلی کبری چنانکه کبری اربع است و هیچ وجه
 است بابت پس سلبه اربع است و موجب جزیه
 مضربی و سلبه کلی کبری چنانکه بعضی است
 و هیچ از آن است پس بعضی است و سلبه
 جزیه مضربی و موجب کلی کبری چنانکه بعضی
 است و سلبه است و همراه است پس بعضی است
 پس نیز شکل ثانی نیست الا سلبه اما کله و اما
 جزیه زیرا که این شکل از سلبه جای نیست و کجایی
 مشتمل بر مقدمه جزیه باشد و معلوم شد که
 نیز نایب حسن مفید مبین می باشد مخفی نماید که ضرب
 شکل ثانی را نیز نشان داده می باید بود و بر قبایس

دوم کمال چنانکه در هیچ
 اربع مبین و سلبه است
 پس سلبه اربع است
 و

شکل اول و ثانی و شرط اول شکل ثالث
 و اول است که صوری وی موجیه باشد اسقاط
 کرد و ثنت ضرب صوری یا سالبه جزئی یا چهار
 گیری و صوری سالبه کلید یا چهار گیری و شرط دوم
 که یکی از مقدمین وی سالبه باشد اسقاط کرد و
 ضرب و گیر اموجین جزئین و موجیه جزئی
 صوری یا سالبه گیری و ازین مقدمه دروب
 اویش است سنج ایجاب جزئی و سنج
 جزئی اما آنکه سنج ایجاب جزئی است موجین
 کلینین چنانکه همه سبج است و همه سبج
 صوری موجیه جزئی و گیری موجیه کلید چنانکه بعضی
 سبج است و همه سبج است صوری موجیه کلید
 و گیری موجیه جزئی چنانکه همه سبج است
 و بعضی سبج است چنانکه این سه ضرب است
 که بعضی سبج است و آن سه ضرب که سبج است
 جزئی است موجیه کلید صوری و سالبه کلید گیری

جزئی

چنانکه

چنانکه همه سبج است و هیچ شی از سبج نیست
 و موجیه جزئی صوری و سالبه کلید گیری چنانکه
 بعضی سبج است و هیچ شی از سبج نیست
 موجیه کلید صوری و سالبه جزئی گیری چنانکه همه
 سبج است و بعضی سبج است و ثنت جزئی این
 ضرب است که بعضی سبج است پس نتیجه شکل
 ثالث ثنت الا جزئی اما موجیه و اما سالبه جزئی
 چون این شکل رو کنند شکل اول یکی از مقدمین
 است وی جزئی باشد و چون شکل را بعد
 از است از طبع زیرا که ثنت مقدمین او
 بر خلاف ترتیب طبعی است و ترتیب طبعی است
 که از موضوع مطلوب منتقل شوند با وسط و از
 وسط بگیرد و انتقالات در وی تمام نمیشود
 و بدان آنکه بعد از است از طبع موجیه جزئی
 خاطر و بر ثنی فهم معلوم مبدی است و تحلیل است
 که طافش بان و اینه ثنت پس از خود در ابدان

چنانکه گوید اگر این جسم انسان باشد حیوان
 باشد لیکن او انسان است پس جسم انسان است
 مؤخره است در بیان اجزاء و توفیق از برای
 فایده هر چند مثل این در توفیقات واقع نیست
 فاما غلبی ندارد و انتیاج او وضع نامی را
 این است چرا که مقدم ملزوم است و نامی لازم
 موجود ملزوم بی لازم یافت نشود و هر چند
 لازم بی لزوم یافت تواند شد زیرا که می تواند
 بود که اعم باشد و ازین جهت است که رتبه مقدم
 و وضع نامی هیچ نسبت و اتصال با آن نباشد
 که گذشت و یا مرکب باشد از مفصله لزوم و وضع
 نامی با آنکه نیز لازم نامی است چنانکه در مثال
 مرکب از مفصله یافت مخلوط هر کرد و دانرا
 نیز بر وجه مقدم است چنانکه در مثال مذکور لیکن
 ان حیوان نیست پس او ان نیست زیرا که چون لازم
 متحقق نشود ملزوم متحقق نتواند شد و اما انقصا است

لهم لیر

که مرکب باشد از مفصله حقیقیه و به با وضع احد
 و مفصله انفاقیه خواه حقیقیه خواه غیر حقیقیه
 لیکن توفیق مؤلف بر توفیق چنانکه گذشت
 و نیست بد که ترک تفصیل برای آن باشد که دلیل عدم
 انتیاج مفصله انفاقیه سخن کرده اند و آنها را اگر تب
 بمسوط باید دانست و درین مختصر برین وجه
 اختصار باید نمود و چون در مفصله حقیقیه هر دو
 جزء با هم متحد الاجتماعند پس از اتمی رفع جزء
 دیگر باشد و یا با رفع احد اجزایین و از آن جهت
 جزء دیگر باشد چرا که میان جزین تنافی است
 در عدم پس او را چهارم بنویسند این از شرط
 از قبیل دیگر که این را بنویسند و نسبت است چنانکه
 گوید این عدد و با زوج است با فرد لیکن زوج
 پس فرد نیست لیکن فرد است پس زوج نیست
 لیکن زوج نیست پس فرد است لیکن فرد نیست پس
 زوج است و یا مرکب باشد از مفصله مانع از اجتماع

احد اجزایین و از آنجمله رفع جزء دیگر باشد و اگر چه
 با هم متناهی اند در وجود و در عدم متناهی نیستند
 پس رفع هیچ یک نمی تواند پس را از آنجمله و باشد
 چنانکه گوید این جسم یا بحر است یا حجر لیکن بحر است
 پس حجر نیست و یا مگر گوید باشد از آنجمله و باشد
 مگر احد اجزایین و از آنجمله وضع جسم
 دیگر باشد زیرا که جز این متناهی نیست در اشغال
 در وجود و از این جهت است که وضع هیچ
 جزء متنج نیست پس نتیجه او نیز چنانکه قسم دوم
 دو است چنانکه گوید این جسم یا لاجر است
 یا لاجر لیکن بحر است پس لاجر باشد لیکن
 بحر است پس لاجر باشد بدانکه از شرط الطریق
 قبلاست استثنای آنست که وضع شرطیه مقدمه
 استثنای یکی باشد چنانکه گوید اگر چه از آنجمله
 آمده است اگر ارام او و حرب لیکن این زمان
 آمده است با آنکه وضع یکی است مثل باشد بر وضع

لیکن حجر است پس
 بحر باشد

دلی

دیگری با این نوع که مقدمه شرطیه کلیه باشد
 یعنی صافی باشد در جمع از زمان و از وضع
 و از وضع که متناهی مقدمه نباشد تا مقدمه
 استثنای صافی باشد در جمع از زمان و از وضع
 مذکور و گفته اند که این قسم مجرد از عقل
 است و معلوم نیست که در اتمه یافت شود
 منت است از آنجمله



انست تر ربع للو...
 استثنای
 استثنای
 استثنای
 استثنای

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, located in the upper right section of the page. The text is faint and partially obscured by a large, dark, irregular stain.

Handwritten text in Arabic script, located in the middle right section of the page. It appears to be a continuation of the list or index, with some characters highlighted in red ink.

Handwritten text in Arabic script, located in the lower right section of the page. It is partially obscured by a large, dark, irregular stain.

12